

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SD/1996/8
14 October 1996
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إشكاليات الاندماج الاجتماعي

بعد الحرب في لبنان

ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION

FOR WESTERN ASIA

LIBRARY + DOCUMENT SECTION

إعداد

فهمية شرف الدين وأديب نعمة

سلسلة دراسات مكافحة الفقر (٥)



الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٩٧

الآراء الواردة في هذه الدراسة هي آراء المؤلفين ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة
الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

97-0063

المحتويات

الصفحة

١	مقدمة
٣	الفصل الأول- بعض السمات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان قبل الحرب
١٠	الفصل الثاني- بعض التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للحرب
١١	ألف- التهجير
١٢	باء- التوزع القطاعي للاقتصاد
١٣	جيم- التفاوت المناطيقي
١٥	دال- تدهور الأداء الاقتصادي والاجتماعي
١٩	الفصل الثالث- سياسات الإعمار الحكومية وأثارها الاجتماعية ..
٤٩	ألف- تقديم
٥٠	باء- مراحل الاعلان عن الخطة الحكومية
٥١	جيم- عرض عام لأولويات خطة الإعمار الحكومية
٥٤	دال- الخطة والاختلالات الداخلية للاقتصاد اللبناني
٥٥	هاء- تمويل الإعمار والسياسات الاجتماعية
٣٩	الفصل الرابع- آليات تدهور الطبقات الوسطى
٣٩	ألف- تحديد الطبقات الوسطى في لبنان
٤٠	باء- تدهور المدخل
٤٧	جيم- إعادة تنظيم المجال السكني وقانون الإيجارات
٥٤	دال- بنية وآليات قطاع التعليم
٦١	هاء- بنية الخدمات العامة، والرعاية الصحية تحديداً
٦٧	خلاصة واستنتاجات
٧٥	المراجع العربية
٧٧	المراجع الأجنبية

مقدمة

الخطاب الاقتصادي هو السائد في لبنان اليوم في أوساط النخب اللبنانية ومراكز التأثير على الرأي العام. فبعد توقيع اتفاق الطائف وانتهاء الأعمال العسكرية في البلاد (١٩٩٠)، انتقلت الأولويات بسرعة كبيرة من مجال السياسة (الأمن والوفاق السياسي) إلى مجال إعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد. وترسخت هيمنة الخطاب الاقتصادي مع تشكيل حكومة الرئيس رفيق الحريري الأولى (خريف ١٩٩٢) التي اعتبرت أن مهام إعادة الإعمار واستعادة فعالية أداء الاقتصاد اللبناني ودوره الإقليمي هي المعيار والبرنامج الأساسيين لتشكيلها. وقد وضعت هذه الحكومة، لتحقيق الهدف المشار إليه، برنامجاً مباشراً ومتوسطاً وطويل الأجل كانت آخر صيغة له مشروع خطة عشرية عرفت باسم "الخطة ٢٠٠٠ للإنماء والإعمار" وتحولت بسرعة إلى البرنامج الاستراتيجي الموجه لمجمل النشاط الاقتصادي في البلاد. وتعتبر الحكومة أن هذه الخطة هي الأداة الأسلم والأكثر فعالية لمواجهة آثار الحرب ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية، وأن البديل الآخر عنها "ليس سوى الواقع في هاوية الجمود والراحة المرواحة ... (وبالتالي) التراجع والتخلف وتدني مستوى معيشة اللبنانيين، وبالتالي فقدان الموقع والدور".^(١)

ان ورقة العمل هذه تتضمن مقاربة تحليلية، نوعية بالدرجة الأولى، تحاول تلمس مدى ملاءمة السياسات الإعمارية واستجابتها للاحتياجات والأولويات الفعلية في لبنان، كما تحاول تلمس آثارها الاجتماعية المتوقعة في المستقبل. وتواجه دراسة هذه الجوانب محددات باتت معروفة عموماً لدى المهتمين، ونكتفي بالإشارة الى الأساسي منها بالنسبة الى موضوع الورقة:

- عدم وجود قاعدة احصائية موثوقة بها. فلا دراسات ولا مسوح شاملة لا يبرز الظواهر والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية السبعينيات. اما الدراسات القطاعية أو الجزئية التي تمت فهي كثيرة وغنية ولا داعي لتكرارها أو ترداد نتائجها. وقد بات التقدم في التحليل مرتبطاً في جوانبه الكمية بانجاز المسوح الأساسية التي بدأ تنفيذ بعضها أو أنجزت مراحلها الأولى (مسوح السكان، مسح صناعي، احصاء القوى العاملة...).

- ضعف الشفافية فيما يتعلق بخطط الحكومة الإعمارية الأساسية. فالخطة العشرية نفسها (خطة عام ٢٠٠٠) قد مرت بمراحل عديدة، وأدخلت عليها تعديلات متكررة، وعدلت أرقامها وجداولها، كما أنها لم توضع موضع نقاش عام وعلني بشكل متكامل، بل جُزئت مؤخراً إلى مشاريع قوانين هي عبارة عن برامج إنفاق قطاعية موزعة على الوزارات المعنية. ومن شأن هذا الواقع تعقيد مهمة دراسة الآثار الاجتماعية للخطة وذلك لسببين: الأول، تعدد الأرقام وتحركها المستمر، والثاني، تجزئتها، وبالتالي تضييق المنطق الموحد والسياسة الموحدة لبرامج الإنفاق، وتسهيل الإنزلاق نحو النقاش التقني على حساب

(١) "فاللكرة موازنة ١٩٩٥"، صحيفة النهار، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

مناقشة السياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لم تُعلن هذه الخطة بعد بصفتها وثيقة رسمية صادرة عن الحكومة.

-٣- كثرة العناصر والعوامل الداخلة في تشكيل صورة واقع لبنان الراهن واحتياجاته، والخطط المطلوبة لمواجهتها. فتشابك العوامل الداخلية مع العوامل والتغيرات الإقليمية والدولية من جهة، وترافق وتدخل الأسباب والنتائج الكامنة في بنية الاقتصاد والمجتمع اللبنانيين قبل الحرب وخلالها والنتائج المترتبة عليها، ومتطلبات إعادة الإعمار والتكيف المطلوب مع التغيرات الإقليمية والدولية بعد الحرب من جهة ثانية، كل ذلك يجعل المهمة بالغة التعقيد، ويطلب تخصيص جهد متعدد الاختصاصات طويلاً الأمد للتوصل إلى نتائج متميزة نوعياً عن نتائج المحاولات السابقة.

ولذلك ستعتمد ورقة العمل هذه على مقارنة تحليلية للظواهر والمؤشرات النوعية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى استعانتها بخلاصات ومؤشرات كمية متاحة. كما أنها ستسعى إلى الخروج من دائرة هيمنة الخطاب الاقتصادي التقني لتقديم نقداً لهذا الخطاب من موقع الالتزام بمشروع تنموي ذي بُعد اجتماعي وانساني.

وستتوزع هذه الورقة على أربعة فصول رئيسية، تتفاوت درجات التوسيع في تناولها، مع رجحان كفة الفصل الأخير:

الفصل الأول: ويتناول بعض السمات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان قبل الحرب؛

الفصل الثاني: ويتناول بعض التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للحرب؛

الفصل الثالث: ويتناول سياسات الإعمار الحكومية وأثارها الاجتماعية؛

الفصل الرابع: ويتناول آليات تدهور الطبقات الوسطى.

الفصل الأول

بعض السمات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان قبل الحرب

من الضروري استعراض بعض السمات الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت لبنان في السنتين والنصف الأول من السبعينيات، وذلك لغرضين اثنين أولهما كشف الاتجاه العام للتطور المؤشرات المختلفة على هذا الصعيد، بما يساعد على تحسين توقع اتجاهاتها لاحقاً، وثانيهما التمكن من المقارنة بين توقعات وأهداف مشروع إعادة الإعمار الراهن، وأوضاع ما قبل الحرب، إذ ان الهدف المعلن لمشروع إعادة الإعمار هو استعادة دور لبنان وازدهاره السابقين بالاستناد الى التقاليد الاقتصادية لفترة ما قبل ١٩٧٥ ونجاحاتها.

وفي هذا السياق، توجز أهم السمات النوعية، الاقتصادية والاجتماعية، للبنان ما قبل الحرب، بما يلي:

- اختلال التوازن بين القطاعات الكبيرة الثلاثة لصالح قطاع الخدمات (حوالي ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، مقابل ٢٠ في المائة للصناعة والبناء، وحوالي ١٠ في المائة للقطاع الزراعي).
- تفاوت النمو بين مختلف المناطق اللبنانية، وقد دفع عدداً غير قليل من الباحثين الى التمييز بين لبنان مركني (بيروت وجبل لبنان)، تتجمع فيه الحصة الكبرى من النشاط الاقتصادي والإنفاق على تطوير البنية التحتية والخدمات العامة، ولبنان طرفي، تسجل فيه مؤشرات نمو اقتصادي وتنمية بشرية متراجعة قياساً الى المركز المتحور حول العاصمة.
- خلال فترة ما قبل الحرب، وجود تفاوتات هامة بين الفئات الاجتماعية لجهة توزع الدخل. فقد أظهرت دراسة أجرتها بعثة ايرفود (نشرت نتائجها عام ١٩٦٢) أن توزع الدخل الوطني على مختلف الشرائح الاجتماعية كان كما يرد في الجدول لاحقاً.

ويظهر هذا الجدول عمق التفاوتات، إذ ان الفرد في الشريحة الأغنى (٤ في المائة من السكان) يحصل على حصة من الدخل الوطني تفوق بـ ٣٧ مرة حصة الفرد في الشريحة الأكثر فقراً (٩ في المائة من السكان)، وفي كل الأحوال تفوق بـ ٢٠ مرة حصة أكثر من نصف المواطنين اللبنانيين الذين يشكلون الشريحتين الأقل سخلاً (٤١ في المائة و ٩ في المائة).

**حصة مختلف شرائح السكان من الدخل الوطني
من بداية الستينيات^(٢)**

$[٤] = [٣] - [١]$	$[١] - [٢] = [٢]$	النسبة المئوية من الدخل الوطني [٢]	النسبة المئوية من السكان [١]	
٢٧٥	٧٥	٣٠	٤	(أ)
١٠	٢	٢٨	١٤	(ب)
٢٥	٠٧	٢٢	٢٢	(ج)
٢	٠٤	١٦	٤١	(د)
١	٠٢	٢	٩	(ه)

المصدر: [١] و [٢]. جورج قرم، الشرق الأدنى، دراسات في الاقتصاد^(٢).
 [٣] يشير إلى حصة ١ في المائة من شرائح السكان الخمس (أ،ه) من الدخل الوطني.
 [٤] يشير إلى نسبة ١ في المائة من السكان من الشرائح السكانية الأربع قياساً إلى الشريحة الأكثر فقراً (ه).

لقد استمر هذا التفاوت حتى اندلاع الحرب عام ١٩٧٥؛ وعشية هذا التاريخ، كانت شريحة السكان المكونة من ٢٠ في المائة الأعلى نخلا تحصل على ٥٥ في المائة من إجمالي النخل، في حين كانت شريحة ٢٠ في المائة الأقل نخلا تحصل على ٤ في المائة فقط^(٣) مما يعني أن هامش التفاوت بين مستوى دخل الأفراد في هاتين الفئتين يبلغ نحو ١٤ ضعفاً.

Georges Corm, "Ruptures et continuités dans la pensée et les politiques de développement et de reconstruction au Liban depuis, l'indépendance" Proche-Orient, Etudes Economiques, Université Saint Joseph, Beyrouth, November 1994. (٢)

(٣) تقرير البنك الدولي، آذار/مارس ١٩٩٣، الجزء الأول، ص ١٢. (بالإنكليزية). وبالاستناد إلى بيانات البنك الدولي أيضاً، تحصل شريحة ٥ في المائة الأعلى نخلاً بين السكان على ٢٦ في المائة من إجمالي النخل، في حين أن شريحة ٤ في المائة الأقل نخلاً تحصل على ١١ في المائة فقط. أما دراسة حديثة للصندوق العربي، فقد وجت ما يلي:

الفئة	النسبة من السكان
أغنياء	٥ من ٧
متوسطو الدخل	١٥ من ٢٥
منخفضو الدخل	٦٨ من ٨٠

المصدر: Recovery planning for the reconstruction and development of Lebanon. Working paper No. 1. Overview of Lebanon, August 1991

٤- تلازم ظاهري التركز وكثرة المؤسسات الصغيرة (العائلية والفردية) في مختلف القطاعات الاقتصادية.

فعلى الصعيد الصناعي، أمكن تسجيل البيانات التالية بشأن حجم المؤسسات الصناعية وحصتها من الانتاج والقوى العاملة (عام ١٩٧١):

توزيع القوى العاملة والانتاج الصناعي حسب حجم المؤسسة الصناعية (١٩٧١)^(*)

المجموع	أكثـر من ٢٥ عـاملـاً	٥ عـمالـ إلـى ٢٥ عـاملـاً	أقلـ مـن ٥ عـمالـ	فـتـهـ المؤـسـسـةـ الصـنـاعـيـةـ
١١ ٠٠	٣٠٠	٢٧٠٠	٨٠٠	عدد المؤسسات
% ١٠٠	% ٢٧	% ٢٤	% ٧٢	% مؤسسات من اجمالي عدد المؤسسات
% ١٠٠	% ٤٥	% ٢٥	% ٣٠	الحصة ضمن عدد العاملين الاجمالي
% ١٠٠	% ٥٨٧	% ٢٢٧	% ٩	الحصة ضمن عدد الاجراء الاجمالي
% ١٠٠	% ٦٧	% ٤٥	% ٧٥	الحصة ضمن الانتاج الاجمالي (بالقيمة)
% ١٠٠	% ٦٣	% ٢٨٧	% ١١	الحصة ضمن القيمة المضافة
% ١٠٠	% ٧٦	% ٢٠	% ٤	الحصة ضمن الاجور المدفوعة

المصدر: كلود دوبار وسليم نصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٢، ص. ٩٢.
 (والبيانات هي نتائج التعداد الصناعي لعام ١٩٧١، بيروت، وزارة التصميم، ١٩٧٤).

وهذا الجدول هو محصلة دمج الجداول ٧-٢ و ٨-٢ في المرجع المذكور.

أما في القطاع الزراعي، فقد سُجل ابتداءً من الخمسينيات، تشكّل استثمارات زراعية رأسمالية كبيرة، لكن طابع الانتاج السلعي الفلاحي الصغير، رغم ذلك، هو الغالب، إذ تبين من تحقيق أجرته وزارة الزراعة أن غالبية السكان لا يزالون ملاكين بنسبة تتراوح بين ٩٠ في المائة في جبل لبنان وحد أدنى هو ٧٥ في المائة في البقاع. كما تشير دراسات أخرى إلى أن ٧٦ في المائة من مجموعة المستثمرين الزراعيين يعملون في أرض تقل مساحتها عن ٣ هكتارات، وأن ٥٠ في المائة من الأراضي المزروعة تقل مساحتها عن هكتار واحد. أضف إلى ذلك أن ٥٧ في المائة من العاملين في الزراعة هم عاملون مستقلون أو مساعدون عائليون، حسب احصاء القوى العاملة عام ١٩٧٠^(٤).

ومن جهة أخرى، يظهر تكوين القوى العاملة في مختلف القطاعات، ارتفاع نسبة العاملين المستقلين وأرباب العمل الصغار بين مجمل القوى العاملة اللبنانية. ففي عام

(٤) دوبار ونصر، الطبقات الاجتماعية ... ص. ١١٨.

١٩٧٠، سجلت النسب التالية: ٢٤ في المائة من العمال المنفردin و ٦٧ في المائة من أرباب العمل^(٥). (معظمهم أرباب عمل صغار وحرفيون). وبإضافة المساعدين العائليين وفئات أخرى أقرب إلى العاملين المستقلين، تصبح هذه النسبة ٣٤ في المائة من إجمالي القوى العاملة^(٦).

٥- بالإضافة إلى ظاهرة التركيز الملحوظ، يسجل في الاقتصاد اللبناني وجود تداخل بين البورجوازيات التجارية والمصرفية والصناعية يصل إلى حد الاندماج الشخصي. وقد سجل عام ١٩٧٣ وجود ٥٧ تجتمعاً عائلياً صناعياً - مصرفياً بلغت نسبة مساهمتها في مختلف القطاعات كالتالي:

(أ) سيطرة كلية أو جزئية على ٥٣ في المائة من الشركات المساهمة و ٧٢ في المائة من الرأسمال الموظف في الصناعة؛

(ب) مساهمة في ٥١ في المائة من المصارف؛

(ج) مساهمة في ٣٠ في المائة من الشركات المساهمة التجارية أو الزراعية أو الخدمية؛

(د) مساهمة في ٣١ في المائة من شركات التأمين، تشكل ٦٤ في المائة من الرأسمال الموظف في هذا القطاع؛

(ه) مساهمة في ٣٨ في المائة من شركات قطاع النقل، و ٢٧ في المائة من شركات القطاع المالي، و ٣٦ في المائة من الشركات العقارية.

و ضمن هذه التجمعات، تبلغ حصة العائلات الـ ١٣ الأكثر أهمية في الشركات المساهمة، في مختلف القطاعات النسب التالية:

- الصناعة	٤٧ في المائة
- المصارف والمال	٣٠ في المائة
- التأمين	٢٦ في المائة
- النقل	٢٩ في المائة

(٥) الجمهورية اللبنانية - مديرية الاحصاء المركزي، لحصاء القوى العاملة، ١٩٧٠، الجدول رقم ١٤٠٦، ص. ١٣٨.

(٦) دوبار ونصر، مصدر مذكور، ص. ١٣٠. وقد أضاف المؤلفان إلى خاتمة المستقلين المساعدين العائليين، والحرفيين، والمستثمرين الزراعيين.

- العقارات ٤ في المائة
- التجارة، الزراعة، الخدمات ٢٤ في المائة^(٧)

ويساعد كشف هذا التداخل في فهم السلوك الاقتصادي للصناعي - التاجر، او الصناعي - المصرفي، بالنسبة لخيارات النمو الاقتصادي، كما يفيد، إذ يأخذ في الاعتبار أيضاً واقع اللتوان القطاعي، في فهم انجداب النشاط الاقتصادي في القطاعين الصناعي والزراعي، الى النشاط الخدمي (المالي - التجاري) المحوري، وخضوعه لشروطه المحددة لمسار التطور العام في الاقتصاد الوطني.

٦- كان لبنان، قبل الحرب، كثير الاعتماد على الاستيراد لسد حاجاته الداخلية، وكان يشهد عجزاً دائماً في ميزانه التجاري يعود عنده إلى فائض في ميزان المدفوعات الناجم عن تدفقات الرساميل إليه، بما فيها تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج، ولا سيما في بلدان الخليج. وعشية الحرب، كانت نسبة تعطية الواردات بالصادرات قد بلغت ٤٨ في المائة عام ١٩٧٣، بعد أن كانت ٤٥ في المائة عام ١٩٦٧ و ٣٤ في المائة عام ١٩٧١^(٨). وقد سجلت مختلف القطاعات معدلات نمو متفاوتة، إلا أن الملفت للنظر كان معدل النمو الصناعي الذي بلغ متوسطه ٢١ في المائة سنوياً للفترة ١٩٧٤-١٩٧٠^(٩)، وارتفعت مساهمة الصناعة في الصادرات اللبنانية إلى حوالي الثلث عام ١٩٧٣^(١٠).

ولكن يجدر بالاشارة ان من الضروري تقديم تصور موضوعي، بعيد عن مبالغات مرحلة الازدهار التي عرفها لبنان. ولا بد من ان يذكر ان معدل النمو السنوي لحصة الفرد من الناتج الوطني للفترة ١٩٧٣-١٩٦٠ لم يتجاوز ٦٥ في المائة (بالأسعار الثابتة)، وهو أدنى المعدلات مقارنة بدول المنطقة الأخرى (باستثناء مصر والأردن).

(٧) كمال حمدان ومروان عقل، "الطفمة المالية في لبنان"، مجلة الطريق، العدد ٤، ١٩٧٩.

(٨) دوبار ونصر، الطبقات الاجتماعية. ص. ٨٨.

(٩) وزارة الاقتصاد، تجارة لبنان، ١٩٦٨-١٩٧٠-١٩٧٤، اورده كمال حمدان ومروان عقل، المرجع نفسه.

(١٠) دوبار ونصر.

معدل النمو السنوي لحصة الفرد من الناتج الوطني القائم في عدد من
دول الشرق الأوسط^(١)
(بأسعار السوق الثابتة) ١٩٧٣-١٩٦٠

البلد	معدل النمو في المائة
قبرص	٧٠
الأردن	٤٦
الجمهورية العربية السورية	٥٨
تونس	٣٦
اسرائيل	٩٨
تركيا	٦٦
مصر	٤٤
لبنان	٥٦

المصدر: توفيق كسبار، المرجع نفسه، استناداً إلى تقديرات Barlow والبنك الدولي.

خلاصة

خلاصة لهذا الاستعراض، تبدو لنا صورة الاقتصاد اللبناني قبيل الحرب على النحو التالي:

اقتصاد خدمات وواسطة مفتوحة على الأسواق الإقليمية، تتكون بنيته الأساسية من مؤسسات حرفية وصغريرة مع تحكم عدد من المؤسسات الكبيرة بالقرار. عملته الوطنية مستقرة بين ٢٥ و٣٠ ليرات لبنانية للدولار الواحد، ويحافظ اللبنانيون فيه على مستوى معيشة مقبول نسبياً بدخل ناجمة عن العمل الوطني أو عن تحويلات اللبنانيين المهاجرين، مع وجود تفاوتات هامة في الدخل بين الفئات الاجتماعية وتفاوتات في النمو بين المناطق. ولم يتجاوز معدل التضخم السنوي ٧ في المائة في النصف الأول من السبعينيات^(٢).

Tawfic Gaspard. *The Limits of Laissez-faire. A Political of Lebanon. Thesis*, (١١)
University of ESSEX 1992.

(١٢) كمال حمدان، "سياسة الأجور والمدخلات"، أبعاد، مجلة الدراسات اللبنانية والعربية، المركز اللبناني للدراسات، العدد ٢، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

أما التحالف الاجتماعي الحاكم فقد كان مكوناً من ٣ فئات اجتماعية: البورجوازية (مع رجحان البورجوازية التجارية والمالية داخلها)، والملاكين العقاريين في المدن، والارستقراطية السياسية - العائلية في الريف اللبناني. ويتميز نمط العلاقات المجتمعية، بما فيها العلاقات السياسية والاقتصادية، بالطابع التقليدي (عائلتي - طائفي)، الذي تتدخل فيه الدوائر الاقتصادية بالدوائر السياسية والعائلية والإيديولوجية (الطائفية)، بحيث يصبح نموذج الاقتصاد الليبرالي اللبناني بعيداً كل البعد عن نماذج العقلانية الاقتصادية التي عرفتها المجتمعات أوروبا.

الفصل الثاني

بعض التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للحرب

عندما تستمر الحرب (أو الحروب) في لبنان من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٠، فهذا وحده كاف لإظهار مقدار التناقضات (الداخلية والخارجية) التي دفعت مكونات المجتمع اللبناني إلى التصادم العنفي. كما أن ذلك هو أبرز تجلّيات التفكك الاجتماعي، بل الوطني.

ولا تسعى هذه الورقة إلى تحليل أسباب الحرب وعواملها، فهذا يتجاوز وظيفتها المحدودة، لذلك نكتفي باشاره عامة جداً إلى نوع هذه العوامل فقط. فمن جهة هناك مجموعة عوامل وأسباب ناجمة عن الترابط العضوي بين لبنان والأوضاع السياسية الإقليمية (والعالمية)، ولا سيما ما يتصل منها بالنزاع العربي - الإسرائيلي وتفرعاته. ومن جهة أخرى، هناك جملة العوامل الداخلية، وبينها تخلف البنية والعلاقات السياسية، وطابعها الطائفي والتقليدي (العاثري - العاثري)، والتفاوتات الاجتماعية والمناطقية في مستويات البخل والنمو، بالإضافة إلى بعض الاشكاليات الثقافية.

فالحرب كانت وليدة تداخل هذه العوامل التي يصعب حصرها، وحصولها يسمح لنا بـان نستنتج أن عوامل الاندماج الوطني - الاجتماعي في لبنان لم تكن راسخة بالقدر الذي يحول دون تحول التناقضات الكامنة إلى حرب أهلية. والنقص هنا كائن في مستويين: الأول، بنوي يتعلّق بمستوى الاندماج الوطني - الاجتماعي نفسه، والثاني، في عدم كفاية، أو عدم وجود، القنوات والآليات التي توجّد مُتنفسات وحلول سلمية لصراع المتناقضات الموجود داخل كل مجتمع. وقد تسبّب الحرب بخسائر مادية مباشرة تقارب الـ ٢٥ مليار دولار، حسب مصادر متطابقة.

وكانت حصيلتها على صعيد مخرجات الاقتصاد إن الناتج المحلي الإجمالي بلغ عام ١٩٩٢، ٤٠ في المائة مما كان يجب أن يبلغه لو لم تقع الحرب^(١٣). كما أدت الحرب إلى وقف مسار التطور الذي سبقها، وتعطل دور الوساطة الاقتصادية اللبنانية، وهبوط مستوى تأهيل قواه البشرية، وتدحرج بناء التحتية. ثم إن هذه الحرب استغرقت وقتاً طويلاً في مرحلة حساسة من التطور العالمي شهد خلالها العالم، ولا سيما المنطقة العربية - التي كانت سوقاً للخدمات والسلع اللبنانية - تحولات عميقة: من التحولات السياسية، إلى فتور الطفرة النفطية، ونشوء روابط مباشرة بين الدول العربية والmarkets العالمية.

على خلفية هذا الإيجاز الشديد، يمكن تناول بعض آثار ونتائج الحرب الاقتصادية والاجتماعية، والوقوف على اتجاهات تأثيرها في مستقبل لبنان.

(١٣) مجلس الإنماء والإعمار، الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنتاء، التقرير التنفيذي. انظر بشأن هذه المسألة، تقارير البنك الدولي والأمم المتحدة عن لبنان، الصادرة بعد ١٩٩٠.

ألف- التهجير

يعتبر التهجير القسري أبرز النتائج الاجتماعية للحرب اللبنانية. وقد بلغ مجموع الذين شملهم التهجير أكثر من «٨٠ ألف لبناني، أي ما يقارب ثلث السكان اللبنانيين المقيمين».

إن ظاهرة النزوح الداخلي من الأرياف إلى المدن قديمة في لبنان، وقد أدت، كما هو معلوم، إلى تضخم سكان المدن، ولا سيما العاصمة بيروت ونشوء ما عرف بحزام المؤس في ضواحيها. وأنت الأعمال العسكرية لتضيف إلى أسباب النزوح الاقتصادية والاجتماعية أسباباً أمنية وسياسية. إلا أن التداخل بين الوجهين، سواء على صعيد أسباب التهجير، أو على صعيد النتائج، كان شديداً بحيث إن نجاح معالجة موضوع المهاجرين وأعادتهم إلى مناطق سكناهم الأصلي مرهون بترابط المعالجات التقنية المباشرة مع المعالجات التنموية المتوسطة والبعيدة المدى^(١٤).

وإذا وجب ذكر آثار التهجير على الأوضاع الاجتماعية للسكان وعلى الاندماج الاجتماعي والوطني اللبناني، فلا بد من ذكر ما يلي:

- ١- النزوح السكاني المزمن والمتكرر من جنوب لبنان، منذ بداية السبعينيات، بفعل الاحتلال والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة... ثم نشوء حالة أمر واقع في الشريط الحدودي الذي احتله إسرائيل عام ١٩٧٨، وتقرب مساحة هذا الشريط نحو ٨٥٠ كيلومتراً مربعاً، ويقارب عدد سكانه ربع مليون نسمة (أي ٨% في المائة من مساحة لبنان وعدد سكانه). وقد تمثل الاحتلال، ولا يزال، بمحاولة قطعه عن الارتباط بـلبنان وإيمажه بدولة إسرائيل على مختلف المستويات (البني التحتية، القرار السياسي والأمني، الخدمات، العمل...). ويرتبط حل هذه المشكلة بتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي وعملية السلام في المنطقة.
- ٢- حصول فرز سكاني طائفي وسياسي بين مختلف المناطق اللبنانية، بحيث جرى تبادل الأقليات الطائفية المقيمة داخل مناطق التفозд السياسي - الطائفي، وقيام حالات من التطهير الطائفي، تقوى ميل العزلة والإقطاء على الذات، بين مختلف المناطق اللبنانية.
- ٣- حصول اختلال في سوق العمل بفعل نزوح القوى العاملة بعيداً عن مراكز عملها، وتزايد البطالة، وتدحرج الدخل وظروف معيشة الأسر المهاجرة.
- ٤- تدمير قرى أو مناطق بكماتها أحياناً أو إفراغها من سكانها، وبالتالي تهميش دورها في دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية المحلية والوطنية.

(١٤) انظر خلاصة تجربة عودة المهاجرين في التقرير الوطني اللبناني إلى قمة كوبنهاغن.

باء- التوزع القطاعي لل الاقتصاد

وفيما يتعلّق بالتأثير على التوزع القطاعي لل الاقتصاد اللبناني، استمر التكوين القطاعي على حاله من حيث غلبة الخدمات، وتبثّيت اتجاه حصة الزراعة في الناتج المحلي إلى الانخفاض (٢٧% في المائة عام ١٩٩٠)^(١٥)، وبقاء حصة الصناعة (الطاقة والبناء) في حدود ٢٠% في المائة منه. وقد سجلت داخل هذا المسار العام بعض التأرجحات والتفاوتات، حسب القطاعات أو السنوات. وتتطور التوزيع القطاعي للناتج المحلي على النحو التالي:

**تطور حصة القطاعات ضمن الناتج المحلي الاجمالي
(بالنسبة المئوية)**

(٢) ١٩٩٠	(٢) ١٩٨٩	(١) ١٩٨٨	(٢) ١٩٨٢	(١) ١٩٧٣	(١) ١٩٦٤	
٧,٢	٨	١٠,٦	٨,٨	٩,٢	١١,٩	١- الزراعة والصيد
١٤,٣	١٩	٢٠,٥	١٢,٦	١٤,٤	١٢,٨	٢- الصناعة
٧	٦	١٠,٣	٣,٣	٤,٤	٦,٥	٣- البناء
-	-	-	٥,٢	٢,٣	٢,٢	٤- الكهرباء والماء والغاز
٢١,٣	٢٥	٣٠,٥	٢١,١	٢٠,٨	٢٠,٦	=٤ + ٣ + ٢
٢٨,٢	٢٩	٣٠,٦	٢٨,٤	٣١,٧	٣٢,١	٥- التجارة والطعام والفنادق
١٨,٧	٩	٨,٠	٧,٧	٤	٣,٤	٦- خدمات مالية
١٩,٢	٢٠	١٥,٠	٢٣,٨	٢٧,١	٢٤,٤	٧- الخدمات غير المالية
-	-	١٣,١	-	٨,٦	٧,٨	منها الإيجارات
-	-	٦,٤	-	٧,٢	٨,١	التقليل
-	-	٧,٣	-	١١,٣	٨,٥	غير ذلك (تعليم، صحة)
١١,٥,٢	(٣)٩	(٣)٥,٣	١٠,٢	٧,١	٧,٦	٨- الادارة العامة
٧١,٤	٦٧	٥٨,٩	٧٠	٦٩,٩	٦٧,٥	=٨ + ٧ + ٦ + ٥

المصدر: (١) تقديرات للأمم المتحدة والبنك الدولي وردت في ورقة العمل رقم (١)، ضمن مخطط إعادة الإعمار والإنساء في لبنان^(١٦).

(٢) تقديرات للإسكوا (١٩٨٢) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، وردت لدى د. نجيب عيسى، الإصلاح الاقتصادي وإعادة الاعمار في لبنان، الإسكوا، ١٩٩٣^(١٧).

(*) ضمنها الكهرباء والماء والغاز.

(١٥) نجيب عيسى، الإصلاح الاقتصادي وإعادة الاعمار في لبنان، الإسكوا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

(١٦) Recovery planning for the reconstruction and development of Lebanon. "Overview of Lebanon". Working paper No.1, Bechterl International, Dar Alhandassah Consultant, August 1991, p. 5-18.

(١٧) د. نجيب عيسى، المرجع السابق، الجدول ٣، ص. ٩٩.

يظهر هذا الجدول استمرار واستفحال الخلل القطاعي الذي كان سائداً قبل الحرب بشكل عام باختلالات جديدة على مستوى كل قطاع. ففي حين تابعت حصة الزراعة تدهورها، وحصة الصناعة عودتها إلى ما دون مستوى عام ١٩٧٣، بعد صعود ملحوظ. سجل قطاع الخدمات تحولات هامة شهد فيها تراجعاً هاماً في حصة الخدمات غير المالية: من ٢٧٪ إلى ١٩٪ في المائة، وتراجعاً أقل أهمية في التجارة والخدمات السياحية (من ٣١٪ إلى ٢٨٪ في المائة)، مقابل نمو كبير في حصة الخدمات المالية: من ٤٪ إلى ١٨٪ في المائة. وسجل كذلك نمو في حصة قطاع البناء: من ٤٪ إلى ٧٪ في المائة، وكذلك في حصة الادارة العامة (و ضمنها الكهرباء والماء والغاز): من ٩٪ إلى ١٥٪ في المائة.

أما النمو المؤقت الذي سجل في حصة الصناعة والزراعة عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ فكان مردّه، بالدرجة الأولى إلى تنامي الصادرات، وقد نجم عن زيادة القدرة التنافسية للسلع اللبنانية بسبب الانهيار المتتسارع في قيمة الليرة اللبنانية، الذي منح المنتجات الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة افضلية تجاه الدول المحيطة، وأدى إلى ارتفاع مؤقت في حصتها من الناتج المحلي الإجمالي. ويكون هذا المؤشر الاقتصادي "الإيجابي" مؤشراً سلبياً من وجهة نظر التكاليف الاجتماعية التي قام عليها.

جيم- التفاوت المناطقي

كما شهدت التفاوتات بين المناطق اللبنانية كافة بعض التغيرات خلال الحرب. وتمثل التحول الأهم في أن هذه التفاوتات كانت ذات طابع تنموي واقتصادي - اجتماعي قبل الحرب، فتدخلت أو أضفت إليها تفاوتات ذات طابع سياسي - أمني، وطائفية. ونتج منها نوع من الإنغلاق والانعزal فيما بين المناطق اللبنانية، وتجزئة جغرافية - سياسية لأسوق العمل، وإعادة استقطاب للتوظيفات على أساس معايير غير اقتصادية. بل إن الانتقال من منطقة إلى أخرى، كان يعني أحياناً الانتقال من حالة حرب إلى حالة سلم، أو من سلطة إلى سلطة أخرى وحتى من مناخ ثقافي إلى مناخ ثقافي آخر.

وبالنسبة إلى مؤشرات التفاوت المعتمدة قبل الحرب، أدى تركز هذه الأخيرة في بيروت إلى نوعين مباشرين من النتائج: الأول، اقتصادي، ناجم عن تدمير وسط المدينة حيث كانت تتركز نسبة هامة من المؤسسات التجارية، أو عن تعطيل جانب هام من الأنشطة الاقتصادية في بيروت عموماً، مما أدى إلى هجرة هذه الأنشطة الاقتصادية (الخدماتية والصناعية) وإعادة تمركز قسم أساسي منها في المناطق اللبنانية الأخرى. وقد سارت هجرة النشاط الاقتصادي هذه من حيث اختيار الموقع الجديد، وفقاً للمعايير الطائفية والسياسية. أما النوع الثاني، فكان ديمografياً، إذ حصلت حركة هجرة مضادة من المدينة إلى الأرياف، حيث الحرب أقل عمقاً، أو تبانت حركة الهجرة إلى خارج لبنان. ولكن سُجلت، في مقابل ذلك، حركة نزوح قسري إلى بيروت لعشرات الآلاف المهجرين

القائمين من الجنوب المتعرض للاعتداءات الاسرائيلية، أو من الضواحي والمناطق المختلفة، بسبب موجات التهجير المتلاحقة الوافدة من المناطق المختلفة.

بحكم هذه العناصر المتداخلة، سجلت بعض المدن أو مراكز الأقضية نمواً ملحوظاً خلال الحرب، وكذلك بعض الأرياف التي عاد إليها بعض أبنائها. لكن هذه الظاهرة غير قابلة للحصر الكمي، وهي لم تتعمم. ولكن آلية اللامركز هذه كانت عفوية ومتقطعة مما جعل آثارها موزعة ومتفاوتة، فلم تؤدي إلى زوال التفاوت بين بيروت (وجبل لبنان) - أي ل Lebanon المركزي، - من جهة وبباقي لبنان - أي ل Lebanon الطرفي - من جهة بل ظل تقلص هذا التفاوت محدوداً وناتجاً بالدرجة الأولى من تراجع مؤشرات التنمية في بيروت بفعل الحرب أكثر مما هو ناتج من نمو هذه الأخيرة في المناطق، إلا ضمن الحدود التي أشرنا إليها. ومقابل ذلك، سُجلت انقطاعات حادة في بنية المجال الجغرافي لم تكن قائمة من قبل، ونورد أهمها:

- ١- وجود حوالي ٨ في المائة من أراضي لبنان، وسكناه ضمن ما يسمى بالشريط الحدودي المحتل، أي ضمن مجال يكاد يكون منقطعاً تماماً عن باقي لبنان.
- ٢- الجنوب، ويعيش عموماً تحت وطأة عامل سياسي أمني ضاغط، بحكم الاعتداءات الاسرائيلية وواقع المقاومة ضد الاحتلال.
- ٣- الانقسام الحاد لبعض المناطق بين قرى مأهولة وقرى مهدمة ومهجرة، ولا سيما شرق صيدا، والجبل، وبعض القرى المتفرقة في مناطق لبنان.
- ٤- وجود انقسام حاد داخل المدينة نفسها - بيروت تحديداً - بين أحياe - جزر - مرففها وأخرى فقيرة، بحيث أصبحت هناك "ضواح مهمشة" وأحياء وتجمعات فقر داخل المدن نفسها ... الخ.

أما فيما يتعلق بمؤشرات الخدمات والمرافق العامة، فالاحتلال السابق قد استمر، واشتد أحياناً، أو سنت حاجات جزئية في مناطق أخرى لأسباب لا علاقة لها بوجود خطة تنمية. وتشير الدراسات التي أجريت مؤخراً إلى استمرار تدهور الزراعة في الريف، وإلى تخلف حالة الطرق والمرافق العامة في عدد من القرى والمناطق، التي يحتفل بعضها، اليوم، بإعادة إ يصل التيار الكهربائي، أو الهاتف، أو بحفر آبار مياه^(١٨).

(١٨) راجع بهذا الصدد:

- التقرير الوطني إلى قمة كوبنهاغن:
- دراسة مؤسسة الحريري، ١٩٨٧

Community Development Fund, Rapid Needs and Capacity Assessments Study, C.R.S., April 1995. دراسة عن الفقر في الريف اللبناني، من اعداد مؤسسة البحث والاستشارات لحساب الهيئة العليا للإغاثة، ١٩٩٥.

والخلاصة الأهم التي نشدد عليها هنا، هي أنه لم يعد بالإمكان قياس التفاوت المناطقي بمؤشرات ما قبل الحرب، بل لا بد من استخدام مؤشرات مركبة تظهر الفروقات النوعية والانقطاعات الحادة بين المناطق، وداخل المنطقة بين قرية أو (مجموعة قرى) وأخرى. والاستنتاج هو أن الحرب عمّقت وعَقَّدت التفاوتات وجعلتها ذات طابع نوعي مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب.

دال- تدهور الأداء الاقتصادي والاجتماعي

ألحقت الحرب بالاقتصاد اللبناني خسائر مباشرة وغير مباشرة، أدت إلى تراجع أداءه وإلى تدهور الأوضاع الاجتماعية.

والمؤشر الأبرز على هذا التراجع هو تراجع مؤشر الناتج المحلي الإجمالي مع توقف الحرب (١٩٩٠) إلى ما دون ٥٠ في المائة مما كان عليه قبل الحرب (٤٦ في المائة عام ١٩٩٠ و ٤٨ في المائة عام ١٩٩١)^(١٩).

وقد شمل هذا التراجع كل القطاعات الاقتصادية تقريباً، باستثناء قطاع البناء^(٢٠).

وقد صاحب هذا التراجع العام تفاقم عناصر الخلل في الاقتصاد اللبناني السابقة على الحرب، ومع بروز ظواهر جديدة. وأبرز ما يمكن ايراده في هذا الصدد، ما يلي:

-١- تراجع قدرة الاقتصاد اللبناني على سد الحاجات الداخلية، وتزايد الاعتماد على الاستيراد لسد حاجات السوق. وقد نتج من ذلك تزايد معدل التبعية في مختلف المجالات، مع ما يستتبعه من استيراد عناصر التأمين الخارجية. واستمرت نسبة تغطية الواردات بالصادرات في التراجع حتى بلغت نسبة ١٥ في المائة عام ١٩٩٢، (مقابل ٣٧ في المائة عام ١٩٨٠ و ٥٧ في المائة عام ١٩٧٥)^(٢١).

-٢- كان فائض ميزان المدفوعات يعوض عجز الميزان التجاري القديم في لبنان، ولكن ابتداء من عام ١٩٨٣، سجل في أغلب السنوات، عجز في ميزان المدفوعات، في اغلب السنوات، يتراوح بين حد أدنى، عام ١٩٨٦، بلغ ١٠٣ ملايين دولار، وحد أقصى، عام ١٩٨٤، بلغ ١٢٨٤ مليون دولار. وهذه ظاهرة جديدة تعود لجملة أسباب، بينها تقلص تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج، وعزوف أصحاب الرساميل عن التوظيف في لبنان.

(١٩) د. نجيب عيسى، الإصلاح الاقتصادي ...، ص. ٩٧.

(٢٠) "Recovery planning for the reconstruction of Lebanon" ، ص. ١٨.

(٢١) مصرف لبنان، التقرير السنوي، للأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ص. ٧٦.

النحو الحقيقي (%)	التغير المطلق (%)	من الناتج المحلي الاجمالي (%)		القطاع
		١٩٨٨	١٩٧٣	
٤٥٦ -	١٣	١٠٦	٩٣	الزراعة
٢٢١ -	٦	٢٠٥	١٤	الصناعة
٨٤ +	٥٦	١٠٠	٤٤	البناء
٥٤ -	١١	٣٠٦	٣١٧	التجارة
-	-	٢٥	-	- فنادق ومطاعم
٥٧٦ -	-١٢	١٥٠	٢٧١	خدمات غير مالية
٥٧٦ -	-٠٨	٦٤	٧٢	- نقل
٩٢٨ -	-٧٣	١٣	٨٦	- ريوغ
٦٩٢ -	-٤	٧٣	١١٣	- مختلف
٤٦ -	٤	٨٠	٤٠	خدمات مالية
٧٢٢ -	-٣٨	٥٣	٩١	ادارة عامة (ضمنها الخدمات-كهرباء ..)
٥٢٣ -	صفر	١٠٠	١٠٠	المجموع

٣- بروز عجز دائم في الموازنة العامة، بدأ بنسبة ٢١٪ في المائة من قيمة الموازنة عام ١٩٧٥، واستمر في الارتفاع فتراوح بين ٨٠٪ في المائة و ٩٠٪ في المائة بين عام ١٩٨٥ و عام ١٩٨٩، وبقي أغلب من ٥٠٪ في المائة بين عام ١٩٩٠ و عام ١٩٩٤.

٤- وشهدت سنوات الحرب أيضاً تراكم الدين العام الداخلي والخارجي بمعدلات لم يرها لبنان من قبل. وشكل هذا الدين عنصر ضغط شديد على الوضع الاقتصادي والنقدی، وكان أحد الأسباب الأساسية المولدة للتضخم الشديد الذي عرفه لبنان بعد عام ١٩٨٢. ولا يزال هذا الدين إلى تصاعد. فقد بلغ الدين الداخلي الصافي بنسبة ٥٩٪ في المائة نهاية عام ١٩٩٦، ما قيمته ١٣٣١٥ مليون ليرة لبنانية أي ٨٥٧٩ مليون دولار. أما الدين الخارجي فقد بلغ ١٧٦٩ مليون دولار حسب التقديرات غير النهائية لمصرف لبنان ووزارة المالية.

العجز المتوقع والفعلي في الموارد العامة (١٩٨٧-١٩٩٥) (٢٢)

العجز الفعلي (بالنسبة المئوية)	العجز المتوقع (بالنسبة المئوية)	
٨٦	٤٢	١٩٨٧
٩٢٢	٥٤٧	١٩٨٨
٩١١	٤٠٧	١٩٨٩
٨٤	٦٥٩	١٩٩٠
٥٦٣	٥٨٥	١٩٩١
٥٧٦	٤١٢	١٩٩٢
-	٥٠	١٩٩٣
٥٧	٤٥٣	١٩٩٤
٤٩٦	٤٣	١٩٩٥

المصدر: وزارة المالية، د. ايبي يشوعي، اقتصاد لبنان.

٥- وشهدت سنوات الحرب أيضاً موجة تضخم شديد أدت إلى حصول تفاوت واسع بين مستويات الدخل وتكاليف المعيشة. وكانت محصلة ذلك أن مؤشر الحد الأدنى للأجور وصل، عام ١٩٩٠، إلى ٣٠ في المائة مما كان عليه عام ١٩٧٤. وفي الفترة نفسها، سجل مؤشر الدولار بالنسبة إلى الليرة اللبنانية ارتفاعاً بلغ ٧٢٥ ضعفاً، في حين سجل مؤشر الأسعار ارتفاعاً بلغ ١٤٣١ ضعفاً^(٢٢). وتشير هذه النسب إلى مستوى تدهور القدرة الشرائية للدخل، وإلى الهوة الكبيرة التي أصبحت تفصل بين الدخل وكلفة المعيشة، مما يفيد بوجود أزمة اجتماعية عميقة ومزمنة في آن معاً، ويفترض أن تحتل مرتبة الأولوية في المعالجات الراهنة.

(٢٢) د. ايبي يشوعي، اقتصاد لبنان، مكتبة لبنان - بيروت ١٩٩٥، ص. ٣٢١.

(٢٣) د. نجيب عيسى، المرجع السابق، ص. ١٠٨.

تطور الدين العام الداخلي والخارجي في لبنان^(٢٤)

١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٧٧	١٩٧٤	الدين العام الداخلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ^(١)
٩٤٥	٨٨٥	٧٥٨	٣٩	٢٦٢	١١١	٤١	١٧	٤٢	فوائد الدين العام الداخلي كنسبة مئوية من مجموع ايرادات الموازنة العادلة ^(٢)
-	-	٢٣٠	-	١١٧	٣٢١	١٦,١	-	-	الدين الخارجي (بملايين الدولارات) ^(٣)
٦٥٧,٩	٥٤٣,٩	٥١٧,٣	٤٤٩	٥٥٣	-	-	-	-	

المصادر: (١) د. نجيب عيسى.
 (٢) د. إيلي يشوعي.

(٢٤) د. نجيب عيسى، المرجع السابق، ص. ١٠٦، و د. إيلي يشوعي، المرجع السابق، ص. ٣٢٥.

الفصل الثالث

سياسات الإعمار الحكومية وأثارها الاجتماعية

ألف- تقديم

وقع اتفاق الطائف بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ برعائية ومشاركة عربيتين مباشريتين. وشكل هذا التوقيع الخطوة السياسية الأولى في مسار وقف الاعمال العسكرية وبده عودة السلم الأهلي إلى لبنان. إلا أن هذا المسار تخلله تعرجات كثيرة تمثلت في انتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد أن كان هذا الاستحقاق الدستوري قد تعطل عام ١٩٨٨؛ ولم يستمر الرئيس الجديد رينيه معوض، طويلاً، فقد اغتيل قبل أن يتسلم الحكم، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وانتخب الرئيس الحالي الياس الهراوي في اليوم التالي. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، أُنجزت السلطة السياسية عملية عسكرية لإنهاء تمرد العمامد ميشال عون، وبذلك أتيح وضع اتفاق الطائف موضع التطبيق العملي. وقد عرفت هذه الفترة المتميزة، منذ ذلك الحين، تشكيل خمس حكومات:

الأولى، بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وكانت برئاسة عمر كرامي، وقد استقالت أثر تظاهرات عمالية وشعبية صاخبة وعنيفة أتت كرد فعل على انهيار سعر الليرة في ٦ أيار/مايو ١٩٩١ (استقالت الحكومة في اليوم التالي ٧ أيار/مايو ١٩٩٢).

الثانية، بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢، وكانت برئاسة رشيد الصلح. ومهمتها الأولى إجراء الانتخابات النيابية في صيف ١٩٩٢، وقد استقالت بعد اجرائها.

الثالثة، بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وهي برئاسة رفيق الحريري، وسمتها الأساسية هي أنها أتت تحت شعار النهوض بالاقتصاد وإعادة إعمار لبنان، وفي سياق يجعل من الحكومتين السابقتين مجرد مرحلة انتقالية امام هذه الحكومة الجديدة التي علق عليها اللبنانيون آمالاً كبيرة لم يسبق ان علقت على أي حكومة من ذي قبل.

الرابعة، بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥، وهي أيضاً برئاسة رفيق الحريري.

الخامسة، بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وقد شكلت بعد انتخاب المجلس النيابي الجديد في صيف ١٩٩٦، وهي أيضاً برئاسة رفيق الحريري. ويمكن اعتبار الحكومتين الأخيرتين، بمثابة استمرار للحكومة الأولى مع بعض التعديلات في تسمية الوزراء وتوزيع الحقائب، إلا أن الوزراء البارزين لم يتغيروا، ولا السياسة العامة التي رسمت معالمها منذ حكومة رفيق الحريري الأولى.

فقد قدمت هذه الحكومات الثلاث الأخيرة، وبشكل خاص الحكومة الأولى، صورة عن نفسها وعن برنامجها تختلف عما قدمته الحكومات السابقة، فسمتها الأساسية اقتصادية بحثة. وهي قد أنت بسبب قدرتها وكفاءتها في ميدان الاقتصاد أولاً. وعلى هذا الأساس سعت إلى تحقيق أهدافها عبر سلسلة من الخطوات "المترابطة" في مجال التشريع ومجال المال والاقتصاد، وعرضت، بأشكال مباشرة حيناً، وغير مباشرة حيناً آخر، تصوراتها عن كيفية النهوض بالاقتصاد وإعادة الإعمار، وكان أبرز هذه التطورات ما عرف بالخطة ٢٠٠٠ لإعادة الإعمار (وقبلها خطة النهوض العاجل الثلاثية، ثم الخماسية)، وهي ما يمكن اعتباره المشروع (أو الخطة الحكومية) في المستقبل القريب والمتوسط.

باء- مرحل الاعلان عن الخطة الحكومية

قام مجلس الإنماء والإعمار بالدور الأساسي في إعداد الدراسات والتقارير الخاصة بخطط الإعمار الحكومية، بالتعاون مع البنك الدولي. وقد بدأت الخطوات العملية منذ توقف الأعمال العسكرية في لبنان، وكلفت مكاتب متخصصة بإعداد الدراسات المطلوبة، فجُمِعَت المشاريع التي كانت قد أعدت منذ السبعينيات والستينيات، وعدلت وأضيفت إليها دراسات جديدة في ضوء خسائر الحرب والاحتياجات المستقبلية. وأخرجت الصيغة الأولى، وهي البرنامج الوطني العاجل لإعادة الإعمار (NERP)^(٢٥) ومدته ٣ سنوات (١٩٩٤-١٩٩٢) وقد تضمن، بالدرجة الأولى، حزمة مشاريع متعلقة بإعادة تأهيل البنية التحتية. ثم أجريت دراسات اضافية، فأدخلت عليه بعض الإضافات، ولا سيما بعض المشاريع المكملة، وحددت فترة التنفيذ بستين، وعرف هذا البرنامج الاضافي باسم البرنامج الموازي لإعادة الإعمار والإنماء (PPRD)^(٢٦)، ثم أُدْمِجَ الكل في مشروع خطة خمسية (١٩٩٦-١٩٩٢).

لكن هذه الخطط لم توضع موضع التنفيذ الشامل بالسرعة المطلوبة، وإن كانت طبيعة تكوينها من مشاريع مستقلة قد اتاحت لمجلس الإنماء والإعمار أن يبدأ بتنفيذ بعضها عند توفر الاعتمادات الداخلية أو الخارجية الالزامية. ثم أن المواعيد المحددة فيها لانطلاق البرنامج لكل مترابط لم تحرر. وفي سياق هذا التأخير، تجدد النقاش حول ضرورة وجود خطة متكاملة للنهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار، فأعيد تكليف مجلس الإنماء والإعمار بتقديم تصور معدل. واعتباراً من عام ١٩٩٣، بدأ التداول في خطة عشرية للإنماء والإعمار (١٩٩٢-٢٠٠٢)، عرفت باسم الخطة ٢٠٠٠، التي أصبحت منذ ذلك التاريخ العنوان الأبرز للنقاش الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي.

.National Emergency Reconstruction Plan (٢٥)

.Parallel Program for Reconstruction and Development (٢٦)

وقد أعلنت هذه الخطة جزئياً، ونشر التقرير التنفيذي الخاص بها، مع بعض التقارير القطاعية، لكنها بقيت خارج التداول العام كصيغة متكاملة. وتحولت إلى موضوع تجاذب بين الحكومة والمجلس النيابي الذي طالب بإجراء مناقشة عامة بشأنها في جلسات المجلس. وفي أواخر ١٩٩٤ وأوائل ١٩٩٥، اهملت الحكومة فكرة عرضها كخطة على المجلس النيابي، وجزأتها إلى مجموعة مشاريع مستقلة ملحة بالوزارات، وأرفقتها بمشروع الميزانية العامة لعام ١٩٩٥. وطلبت اقرارها مع الميزانية ضمن المهلة الدستورية نفسها (لم يكن لدى النواب سوى شهرين لإقرارها). ولكن المجلس النيابي رفض ربط الخطة (التي تحولت إلى قوانين - برامج) بالميزانية العامة.

وجاء في تصريحات نقلتها الصحفة عن رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة للشؤون المالية، اثناء اجتماعهما بلجنة الميزانية التخطيط والإنماء أنه ليس هناك خطة، وأن الحكومة لديها مجموعة المشاريع المحالة الى المجلس النيابي وأن هذه هي الخطة^(٢٧).

هذا السرد يوضح الإطار العام الذي يتحرك فيه التعامل مع الخطة وبرامج الإعمار الرسمية. ولن كانت هناك نصوص أساسية من هذه الخطة معروفة (كلياً أو جزئياً)، فهي غير متبناة رسمياً بصفتها خططاً حكومية، مع أنها تشكل الأساس النظري الموجه للسياسات الحكومية في هذا المجال. هكذا نجد في التداول اليوم: الخطة العشرية، في نصوصها الأصلية (أو بعضها)، والقوانين - البرامج، والخططتين الثلاثية والخمسية، والميزانيات العامة، وتقارير البنك الدولي التي تتقاطع في الكثير من توجهاتها وتوصياتها مع السياسة الرسمية، وكذلك القوانين الجديدة وممارسات المسؤولين وتصريحاتهم وموافقهم في المجالات المختلفة. وتشكل الخطة العشرية حجر الزاوية والمادة الخام التي يجري تحويلها إلى مشاريع أو أجزاء مشاريع. ولذلك ستكون هي، بارتباطها بالعناصر الأخرى، مجال نقاشنا وتقديرنا الأساسي.

جيم- عرض عام لأولويات خطة الإعمار الحكومية

تلحظ الخطة العشرية تنفيذ برنامج للنهوض الاقتصادي والاعمار قدرت كلفته بـ ١١٦٧٢ مليون دولار أمريكي بأسعار ١٩٩٢، موزعة على ١٨٣ مشروعًا في ١٩ قطاعاً. وقدرت احتياجات التمويل بـ ١٨٤٧ مليون دولار. على أساس الأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

وكما سبقت الاشارة، استحدثت تعديلات متتالية على هذه الخطة، وحسب صيغتها الأخيرة نهاية عام ١٩٩٦، فإنها تتضمن اتفاقاً حكومياً استثمارياً على مشاريع بقيمة

(٢٧) صحيفة السفير، ١ آذار/مارس ١٩٩٥.

١٨ مليار دولار أمريكي، تتفق خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧. وتبلغ الكلفة الإجمالية لهذه الخطة حوالي ٣١ مليار دولار^(٢٨).

إلا أن هذه الزيادة في الأرقام لا تعكس أي تبديل في الأولويات الواردة في الصيغة المعتمدة عام ١٩٩٣، والتي تستند إليها في تفصيل بنود الإنفاق وأولوياته.

تخصص هذه الخطة أكبر حصة من الإنفاق لأعمال البنية التحتية، من طرق وكهرباء واتصالات... بينما تحتل القطاعات المنتجة مرتب متذبذبة، وكذلك القضايا المتعلقة بالشؤون الاجتماعية. وقد أتى ترتيب القطاعات إلى ١٩ الواردة في الخطة على النحو التالي^(٢٩):

يحتل قطاع النقل المرتبة الأولى (٢٥٪) في المائة من إجمالي إنفاق الخطة، تليه بعد بفارق كبير، الكهرباء (١٤٪ في المائة). ولكن حتى البنية الداخلية للإنفاق داخل القطاع نفسه تظهر اختلافاً كبيراً لصالح حصة الطرق البرية (١٨٪ في المائة)، التي تفوق من بعيد حصة المطار الوحيد (٣٪ في المائة)، وعدة مرافئ على الشاطئ اللبناني (٢٪ في المائة)، وسكة الحديد (٤٪ في المائة). أما الحصة الكبرى من موازنة الطرق نفسها فستنبعها ٣ أوتوسترادات كبيرة: الأوتوستراد الساحلي (الذي سيشكل حلقة الرابط في الأوتوستراد الذي يلف حول سواحل البحر الأبيض المتوسط)، والأوتوستراد العربي الذي يربط بيروت بدمشق، والأوتوستراد الذي يربط وسط البقاع بشماله وبالشمال السوري، ويضاف إليها الأوتوستراد الجديد في بيروت وضواحيها، ولا سيما الطرق الدائرية التي تربط المطار بالوسط التجاري والأوتوسترادات الأخرى.

ويأتي بعد قطاع النقل الكهرباء (١٤٪ في المائة)، ثم التعليم (١٣٪ في المائة). وضمن هذا القطاع الأخير، لا تتجاوز حصة التعليم المهني (وتطويره هو الضرورة الألح من مجال التعليم) ١٪ في المائة، وحصة التعليم العالي (٦٪ في المائة).

وتأتي الزراعة والري في المرتبة السابعة (٨٪ في المائة)، وبعدها الصحة (٤٪ في المائة)، فالصناعة (٤٪ في المائة). وتأتي الشؤون الاجتماعية في المرتبة ١٥ (١٪ في المائة).

ويأتي قطاع الإسكان والمهاجرين في المرتبة الرابعة (٩٪ في المائة)، لكن عدد المهاجرين كبير جداً (حوالي ٩٠ ألف أسرة). وكذلك الحاجات الإسكانية. ويتحدد الإنفاق

(٢٨) أنظر، نهاد بارودي، أمين عام مجلس الإنماء والإعمار، Horizon 2000: A synopsis، September 1995.

(٢٩) الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء - التقرير التنفيذي، الجمهورية اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار (١٩٩٣).

هنا طابع مساعدة أو هبة نقدية للأسر المهاجرة أو المتضررة يمتصها الإنفاق الاستهلاكي الذي يخصص لسد الحاجات الضرورية دون توظيف اقتصادي أو اجتماعي - ائمائي فعلي أغلب الأحيان. هذا بالإضافة إلى الهدر والتسرب الكبيرين في هذا القطاع (انظر الجدول التالي):

**ترتيب الإنفاق حسب القطاعات في خطة العام ٢٠٠٠
(ملايين الدولارات ونسبة مئوية)**

البرنامج الوطني العاجل لإعادة الاعمار		النسبة المئوية من البرنامج	الترتيب	النسبة المئوية	الموازنة (ملايين الدولارات)	القطاع
كتيبة	من مئوية)					
٢٢٤	١	٢٥٥	٢٩٦٨٩			النقل
١١٤	٣	١٤١	١٦٤٥			الكهرباء
٦٨٦	٥	١٣١	١٥٢٩٥			التعليم
١٧٥	٢	٩	١٠٥٠			السكان والمعهرون
٤٣٤	٩	٦٢	٧٢٠			الصرف الصحي
٦٤٦	٦	٦١	٧١٥			البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
٥٣٥	٧	٤٨	٥٦٠			الزراعة والري
٢٥٢	١٣	٤٣	٥٠٠٣			الصحة العامة
١١١	١٤	٣٤	٣٩٤٩			الصناعة
٧٢٧	٤	٣٣	٣٩٠			المياه
٣	١١	٢٣	٢٧٠			المباني الحكومية
٠٤٠	١٨	١٦	١٨٨٧			السياحة
٣١٣	١٠	١٥	١٨٠			النفاثات الصلبة
٥	٨	١٣	١٥٠٢			ادارة وتنفيذ الخطة
٠٥٠	١٦	١١	١٣٠			الشؤون الاجتماعية
٠٥٠	١٦	٠٩	١٠٠٦			خدمات القطاع الخاص
٢٩٢	١٢	٠٨	٩٤			النفط والغاز
١١١	١٤	٠٤	٥٠			الاعلام
٠٢٠	١٩	٠٣	٣٥			البيئة
		١٠٠	١١٦٧٢			المجموع

المصدر: الخطة ٢٠٠٠، التقرير التنفيذي.

دال- الخطة والاختلالات الداخلية للاقتصاد اللبناني

أشرنا في السابق إلى نوعين من الاختلالات الداخلية في بنية الاقتصاد اللبناني: الأول يطال قطاعات الاقتصاد المختلفة، والثاني يتركز على العلاقة القائمة بين تركيز المؤسسات وتشتها وصغر حجمها.

لقد أدت الحرب إلى تفاقم هذه الاختلالات، إذ تراجعت القدرات المادية للقطاعين الصناعي والزراعي وازداد الاعتماد على الاستيراد^(٢٠)، في حين أن تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج شهدت عدة موجات انحسار كانت الأخيرة منها بعد حرب الخليج. كذلك يعني القطاع المصرفي من صعوبات بنوية في توفير السيولة بسبب أنظمته الداخلية وبسبب آثار تحول الاقتصاد إلى اقتصاد دولاري، وغيرها من الأسباب التي جعلت منه يحجم عن أي توظيف متوسط أو طويل الأمد في القطاعات المنتجة للسلع ويزداد توجها نحو المضاربات على أنواعها.

وتستلزم معالجة هذه المشاكل سياسات مناسبة تحفز الانتاج المحلي وتتوفر له التمويل اللازم، وفق توجهات عامة لتتصور يتسم بشيء من الواضح ويدرك في هذا الاتجاه. إلا أن مؤشرات السياسات الحكومية تذهب في الاتجاه المعاكس تماماً. فالمقولات السائدة والمحددة للسلوك الحكومي تشدد على إبقاء الدولة، على نحو تام، خارج الفعل الموجه للنشاط الاقتصادي في هذا الاتجاه. والاتجاه إلى التخصيص يعني، بالدرجة الأولى، عدم إقحام الدولة في مجالات لم تكن تتدخل فيها أصلاً قبل الحرب. والنظرية هنا بسيطة جداً: تؤمن الحكومة إعادة بناء البنية التحتية، وتتوفر شبكة الاتصالات الضرورية، وتطلق حرية السوق تماماً دون أي تدابير حماائية، وعلى القطاع الخاص أن يتبرأ أمره. بل إن خطة عام ٢٠٠٠ تتوقع أن يستثمر القطاع الخاص ما يقارب ضعفي الأموال التي توظفها الحكومة فيها.

لقد انقضى ما يزيد عن الثلاث سنوات في تطبيق هذه السياسة، وبرزت في الاقتصاد اللبناني نتائج انكمashية واضحة. ويرى بعض الخبراء الاقتصاديين ان نجاح الحكومة في تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية لم يغط المفاعيل الاقتصادية والاجتماعية المرتفقة^(٢١). فالأسعار لاتزال مرتفعة جداً قياساً بالمداخيل، كما أن العناصر الأخرى المكونة للسياسة الاقتصادية والمالية (معدلات الفوائد، سندات الخزينة ...) لم تساعد على تحفيز الأنشطة الاقتصادية. بل إن معظم مدخلات اللبنانيين ومعظم التوظيفات الآتية من الخارج قد ذهبت إما إلى التوظيف في سندات الخزينة، وأما إلى التوظيف في القطاع

(٢٠) انظر الفصل السابق.

(٢١) من تقرير غير منشور أعده الخبير الاقتصادي كمال حمدان حول آثار السياسات الحكومية الاقتصادية.

العقاري. وتتجدر الاشارة هنا الى أن الشركة العقارية لإعمار وسط بيروت - سوليدير - امتصت وحدها مساهمات نقدية بقيمة ٦٥٠ مليون دولار. وليس هناك ما ينبعه بأن الأفراد أو المؤسسات المالية سيتجهون الى التوظيف في الصناعة أو الزراعة طالما أتاح لهم المجالات الأخرى (التجارة، العقارات ...) ارباحاً أعلى وأسرع.

لقد برزت تناقضات واضحة بين السياسات الحكومية الراهنة واحتياجات القطاعات المنتجة للسلع. ففي الحوارات المتعددة التي جرت بين الحكومة والصناعيين - وقد جرى احدها اثناء انعقاد مؤتمر الصناعة اللبنانية عام ٢٠٠٠، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ - كان ممثلو الحكومة يجزمون بعدم جواز فرض أي نوع من الحمایات الجمركية لصالح الصناعات اللبنانية، معتبرين ان ذلك يشكل مساساً بمبدأ حرية الأسواق ويضر بمصالح المستهلك اللبناني. كذلك رفضت الحكومة منح أي افضليات للصناعة اللبنانية في عقود تلزيم عمليات إعادة الإعمار، لتعارض ذلك مع الشروط التي تفرضها الجهات الممولة.

ويصح بدرجة أشد، الأمر نفسه على القطاع الزراعي، لأن هذا القطاع أكثر تشتتاً وأقل تنظيماً في الدفاع عن مصالحه، كما أنه يحتاج إلى التدابير الحمائية والمحفزة أكثر مما تحتاج إليها الصناعة.

واليومية الحكومية محايده بين القطاعات في الظاهر، ت يريد آليات السوق ان تحدد تلقائياً توزع الاستثمارات على المجالات المختلفة. إلا أن تدابير فتح الأسواق، والاعفاءات الضريبية التي تشمل استيراد السلع السياحية والفندقية، وارتفاع معدلات الارباح في قطاع الخدمات مع سرعة الربح وقلة المخاطر ... كل ذلك يجعل النتائج معروفة سلفاً: إعادة إحداث الاختلال السابق بين القطاعات، بل زيادته لصالح قطاع الخدمات، وتختلف البنية المنتجة للسلع، وإعادة تشكيلها في وضعية الخضوع للقطاعات المالية الأقوى، وتوجيهه، مرة أخرى، وجهة تصديرية، مع إيلاء الاعتبار للتحولات المحيطة.

ويعني هذا الحيدار أيضاً استمرار الاختلالات السابقة، بل تعميقها بسبب تفاوت الحاجة إلى ضخ المدخلات لتحفيز القطاعات ومساعدتها. وتعتبر مشكلة التمويل من ابرز الصعوبات التي تواجهها القطاعات الاقتصادية، ولا يزال الاتجاه السائد هو الاتجاه إلى تقلص حصة القطاعات المنتجة للسلع ضمن هذه القطاعات، كما يبين الجدول التالي.

وليس في حجم مخصصات قطاعي الصناعة والزراعة في خطة عام ٢٠٠٠، ولا في مجلـم ممارسة الحكومة منذ عام ١٩٩٢، ما يدل على أنه سيحصل تبديل في الاتجاه، مما ينتج انعكاسات اجتماعية مباشرة، لكون هذين القطاعين صالحين لتوليد فرص عمل جديدة إذا أتيحت لهما فرص نمو حقيقية؛ كما أن لهما في المناطق آثاراً تنموية ملموسة من

حيث تأمين استقرار السكان في الأرياف وخارج العاصمة، ورفع مؤشرات التنمية في المناطق.

توزيع التسليفات المصرفية على القطاعات الاقتصادية (١٩٧٤-١٩٩٤) (٢٢)

														السنة القطاع (كتسبة مئوية)
١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٧٧	١٩٧٤	٢٣	الزراعة	
١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٥	الصناعة	
٩٥	٨٩	٨٧	٩٢	١٠	٧٩	٧٨	١٢٨	١٧١	١٩٥	٢٠٣	١٧٧	١٧٧	البناء	
٨٨	٩	٨٣	٩٤	٨٦	٤٩	٦٣	١٢٧	١١٩	١١١	١٠٤	١٠٢	٤٤	المؤسسات المالية	
٠٠٧	٠١	١	١	٢٦	٤٤	٤٣	٣٥	٢٢	٤٦	٥٠	٥٧	٥٠٧	التجارة	
٥٤٣	٥٣٧	٥٣٢	٥٢١	٥٢١	٦١	٥٢٨	٤٧٨	٥٢٥	٥١٨	٥٠	٦٦	٦٦	مختلف	
٢٥٥	٢٦٢	٢٧٤	٢٥٢	٢٥٩	٢٠٧	٣٠٢	١٩٧	١٢٢	١٢٩	١٢١	١٤٦	١٤٦	مجموع	
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		

المصدر: مصرف لبنان، التقارير السنوية والنشرات الفصلية للسنوات المقابلة.

وبإمكاننا ان نضيف الى هذه التفاوتات القطاعية بنية القطاعات الداخلية نفسها، حيث الدلالة الاجتماعية أكثر وضوحاً. ويتيح لنا المسح الصناعي، الذي انتهت المرحلة الاولى منه ونشرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، القاء نظرة دقيقة على بنية هذا القطاع الاليوم (٢٢).

فقد تم احصاء ٢٣٦٨٧ مؤسسة صناعية، يقدر مجموع عدد العاملين فيها بـ ١٢٩٧١٣ عاملًا ومستخدماً. وقد توزعت المؤسسات، حسب حجمها وعدد العاملين فيها، كالتالي (بالنسبة المئوية):

ويشير هذا الجدول الى مستوى التركيز في استخدام اليد العاملة، اذ ان المؤسسات التي تستخدم اكثراً من ٢٠ عاملًا تبلغ ٤١% في المائة فقط من اجمالي المؤسسات، في حين انها تستخدم ٤١% في المائة من اجمالي قوة العمل في القطاع. اما المؤسسات الصغيرة التي تستخدم الواحدة، منها اقل من عشرة عمال فتشكل حوالي ٨٤% في العائد

(٢٢) د. نجيب عيسى، الاصلاح الاقتصادي ...، ص. ١٠١، الرقمان ١٩٩٣ و ١٩٩٤ (النصف الأول من السنة)، أوردها د. إيلي يشوعي، اقتصاد لبنان، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٩٥، ص. ٢٩٢.

(٢٣) الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة والتخطيط، تقرير عن المسح الصناعي - المرحلة الأولى التمهيدية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

من اجمالي عدد المؤسسات، ولكنها لا تستخدم إلا ٤٤ في المائة من اجمالي قوة العمل.

توزيع المؤسسات حسب عدد العاملين (النسبة المئوية)

مجموع	دون جواب	أكثر من ٢٥٠	٢٥٠-١٠٠	٩٩-٥٠	٤٩-٣٥	٣٤-٢٠	١٩-١٠	٩-٥	٤-١	عدد العمال في المؤسسات
١٠٠	٥٥	٢٠	٢٠	٧٠	٢٧	٢٣	٦٦	٦١	٧٦	كنتسبة مئوية من اجمالي عدد المؤسسات
١٠٠	٠١	١٤	٥١	٧٥	٥١	٩٣	١٤٢	٧١٢	٧٢٤	كنتسبة مئوية من اجمالي عدد العمال

المصدر: المسح الصناعي، ١٩٩٤

وتشير الدراسة الى ان الشكل القانوني البسيط هو الغالب في تكوين الشركات الصناعية، إذ ان حوالي ٧٦ في المائة منها هي مؤسسات فردية، و ١٠ في المائة فقط شركات منها ٢٣ في المائة شركات محدودة المسؤولية و ٩٠ في المائة شركات مغفلة^(٢٤).

وتنجلى أهمية هذه المعطيات في كونها توضح طبيعة التكوين الاجتماعي للعاملين في القطاع المعنوي. وينتج من ذلك تشخيص أدق لاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، مما يسمح بمقارنة مدى استجابة الخطوات الحكومية لها.

المؤسسات الصناعية المنشأة عام ١٩٩٤^(٢٥)

نوع الصناعة	عدد المؤسسات	عدد العمال	متوسط عدد العمال في المؤسسة
المواد الغذائية والمشروبات	٨٣	٧٢٧	٨٧
النسيج والملابس	٣٨	٦٣٩	١٦٨
الجلد والأحذية	٨	١١٥	١٤٤
الخشب والمفروشات	٥٠	٣١١	٦٢

(٢٤) المرجع السابق.

(٢٥) المرجع السابق.

المؤسسات الصناعية المنشأة عام ١٩٩٤ (تابع)

متوسط عدد العمال في المؤسسة	عدد العمال	عدد المؤسسات	نوع الصناعة
٧	٢٨	٤	الورق ومنتجاته الورق
٨,٣	٢٦٧	٣٢	المواد الكيماوية
٨,٧	٢٠٩	٢٤	المواد غير المعدنية
٦,٥	٧٢١	١١٠	المواد المعدنية
٣,٧	٣٠	٨	الآلات والتجهيزات
٧,٥	٩٧	١٣	المجوهرات
٨,٥	٢٨٢	٤٥	صناعات أخرى
(*) ٨,٥	٣٥٢٦	٤١٥	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة، في النشرة الاحصائية الصادرة عن مديرية الاحصاء المركزي، تشرين الأول/اكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

(*) متوسط عام للقطاع.

والاستنتاج الاهم هو ان اللبنانيين لا يزالون يتوجهون نحو العمل ضمن مؤسسات صغيرة ذات أشكال قانونية بسيطة تقوم على الروابط الشخصية. والمسح المذكور يشير الى أن حوالي ٣٠ في المائة من المؤسسات المتداولة بالاحصاء أنشئت عام ١٩٩٣ وفي النصف الأول من عام ١٩٩٤^(٣٦). وقد استمر هذا الاتجاه في النصف الثاني من عام ١٩٩٤ أيضاً.

ويعني ذلك ان فرص العمل الجديدة، وفرص زيادة الناتج المحلي وتوزيعه على قاعدة واسعة من المنتجين، تكمن في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وإذا عدنا الى مسألة تمويل هذا النشاط الصغير وحصته من اجمالي التسليفات المصرفية، فسنكشف وجود اختلال كبير جداً لصالح عدد محدود من المستفيدين، بينما حصة صغار المستلفين ضئيلة جداً.

وقد اعدنا جدولًا يظهر نسب المستلفين الكبار والصغرى وحصصهم من التسليفات، استناداً الى بيانات مصرف لبنان، ثم قمنا بعملية حسابية لاستكشاف نسبة الحصة في

(٣٦) مديرية الاحصاء المركزي، النشرة الاحصائية، تشرين الاول/اكتوبر - كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤.

الفئة الأولى مقارنة بالحصة في الفئة الادنى، فكانت النتائج مذهلة، اذ تبين ان حوالي ٥٧ في المائة من المستلفين يحصلون على ٨١٪ في المائة من التسليفات المصرفية، بينما يحصل ٨٠٪ في المائة من منهم على ٣٧٪ في المائة من اجمالي التسليفات. وفي أقصى درجات التباعد بين الشريحة الدنيا والشريحة العليا من المستلفين، تبلغ حصة الثانية ٧١٣٣ ضعفاً من حصة الاولى^(٣٧) (انظر الجدول).

توزيع التسليفات المصرفية حسب قيمتها (آذار/مارس ١٩٩٣)

(٢) الحصة مقارنة بـ(١) (أضعاف)	(٢) النسبة المئوية من اجمالي قيمة التسليفات	(١) النسبة المئوية من عدد المستفيدين	
واحد	٠٣٪	٢٨٩٪	(ا) اقل من ٥ ملايين ل.ل.
٥	١٥٪	٢٨٣٪	(ب) من ٥ ملايين الى ٢٥ مليون ل.ل.
٢٣	٤٪	٢٠٦٪	(ج) من ٢٥ مليون الى ١٠٠ مليون ل.ل.
٩٩	١٤٪	١٤٩٪	(د) من ١٠٠ مليون الى ٥٠٠ مليون ل.ل.
٣٠٣	١٠٪	٣٪	(ه) من ٥٠٠ مليون الى ١٠٠٠ مليون ل.ل.
٩٣٦	٣٠٪	٣٪	(و) من ١٠٠٠ مليون الى ٥٠٠٠ مليون
٣١٦٠	١٥٪	٥٪	(ز) من ٥٠٠٠ مليون الى ١٠٠٠٠ مليون
٧١٣٣	٢١٪	٣٪	(م) اكثراً من ١٠٠٠٠ مليون
	١٠٠	١٠٠	المجموع
	٥٥٨٣٧٦٨	٢٤٨٩٠	المجموع (عدد، قيمة)

المصدر: النشرة الفصلية لمصرف لبنان، الفصل الثاني، ١٩٩٣ (وقد حولنا الأرقام الواردة في النشرة إلى نسب مئوية تسهيلاً للمقارنة. أما العمود (٢)، فقد حصل عليه بقسمة الحصة الرقمية المطلقة من التسليفات على عدد المستفيدين في هذه الفئة. واعتبر حاصل القسمة سهماً واحداً بالنسبة إلى الفئة الأولى. وحصل على الأرقام الأخرى بالطريقة نفسها).

وتبيّن هذه المعطيات وجود تناقض شديد بين تمركز استخدام الموارد المالية ووجهة استخدامها، من ناحية، والاتجاهات الفعلية للنشاط الاقتصادي وبنيته الصغيرة غالباً، من ناحية ثانية. ومن شأن ذلك ان يزيد الانفصال الحاصل بين وجهة النمو الاقتصادي وموجبات التنمية الاجتماعية في لبنان، وان يحدث، وبالتالي، تأثيرات مباشرة على آليات الإنماج الاجتماعي.

(٣٧) تستند هذه البيانات والجدول إلى النشرة الفصلية لمصرف لبنان، الفصل الثاني، ١٩٩٣.

هاء- تمويل الإعمار والسياسات الاجتماعية

يتبع لنا الأطلاع على خطط تمويل الإعمار في لبنان الربط بين هذه الأخيرة وبين السياسات الاجتماعية المرافقة، بالإضافة إلى بعض الجوانب الاقتصادية الأخرى. ونشرير في هذا الصدد إلى وجود تطابق كبير بين أساليب التمويل المتبعة وتحليلات وتوصيات البنك الدولي في هذا المجال، بصفتها الواردة في التقرير الذي سبقت الإشارة إليه.

١- التمويل الخارجي

تحدد الخطة ٢٠٠٠ لإعادة الإعمار مصدرين رئيسيين للتمويل، الأول هو الاقتراض الخارجي، والثاني هو الموارد الداخلية. فبالنسبة إلى المصدر الأول، تجدر الإشارة إلى أن أحدى السمات التي تميز بها لبنان طوال الحقبة السابقة كانت صغر حجم الدين الخارجي، الأمر الذي جعله، إلى حد بعيد، في منأى عن الضغوط التي كان يمكن أن يتعرض لها من قبل الدائنين. ويعرف تقرير البنك الدولي نفسه بهذه المزية^(٣٨). ولكن الملفت للنظر هو أنه يجري الاستناد إلى هذه الإيجابية بالذات لتبرير فكرة اللجوء إلى الاستدانة على نطاق واسع لتمويل عملية إعادة الإعمار، أي أن ذلك سيؤدي إلى فقدان لبنان هذه المزية، والتي تخوله نادي الدول المديونة وتعرضه مع ثرواته الوطنية لضغوط الدائنين والمؤسسات النقدية العالمية.

ويمكن الإشارة إلى ٣ أنواع من الثروات اللبنانية التي تجنب اهتمام المراكز المالية الدولية في لبنان:

(أ) مجال الاستثمارات المالية والسياحية والخدماتية المربحة، أضف إلى ذلك الارباح المتوقعة من الالتزامات التي تجري في إعادة اعمار ما هدمته الحرب؛

(ب) الثروة العقارية التي تملكها الدولة، والتي تشكل مجال الاهتمام الأول للرساميل الخاصة، على غرار استملاك أراضي الدولة (وصغار المالكين) في الوسط التجاري. ويمكن توقع عدد آخر من المشاريع التي ستقوم على أملاك عامة تحول، عملياً، إلى مشاريع للقطاع الخاص؛

(ج) احتياطي الذهب اللبناني الذي شكل عنصر استقرار اقتصادي ونفسي ونوعاً من الضمانة المالية للعملة الوطنية.

.Lebanon Stabilisation and Reconstruction. World Bank, March, 1993 (٣٨)

وقد ركزت تقارير البنك الدولي حتى عام ١٩٩٢ على ضرورة تحويل الذهب، أو قسم منه على الأقل، إلى قيم نقدية لتمويل إعادة الإعمار^(٣٩). واعتبرت الحكومة اللبنانية (برئاسة عمر كرامي آنذاك) بشدة على ذلك، كما اعتبرت على اقتراح آخر منبعثة يدعو إلى تشكيل لجنة من الممولين تشرف مباشرة على اتفاق المساعدات والقروض. وقد شطب هذا الاقتراح من تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٣، إلا أن وقوع لبنان تحت ضغط الاقتراض من مصادر خارجية سيجعله في السنوات الآتية غير قادر على الامتناع عن تحويل الذهب إلى قيم نقدية لسد التزاماته إذ طلب منه ذلك. في حين إن رفض الحكومة السابقة لهذا الاقتراح، ولاقتراح الرقابة الدولية على الإعمار، كان مستندًا إلى عدم وجود دين خارجي كبير للضغط على قرار لبنان.

وبحسب سيناريو الخطة ٢٠٠٠ المعدلة، يبلغ حجم الاقتراض الخارجي حوالي ١١٢ مليار دولار تشكل ٣٦ في المائة من إجمالي متطلبات خطة النهوض، البالغة ٣١ مليار دولار. وترى الخطة ٢٠٠٠ للإنماء والإعمار توزع مصادر التمويل كالتالي:

مصادر تمويل الخطة العشرية^(٤٠)

٢٠٠٧-١٩٩٥		٢٠٠٧-٢٠٠١		٢٠٠٠-١٩٩٥		المجموع
نسبة مئوية	مليار دولار	نسبة مئوية	مليار دولار	نسبة مئوية	مليار دولار	
١٣٠	-	-	-	٢٠٣	٣٠٣	هبات أجنبية
٣٦	١١٢	١٧	٣٠	٦١	٨٢	قروض أجنبية
٢٢	٧٢	١٤	٢٥	٣٥	٤٧	قروض داخلية
٤٠	١٢٣	٦٩	١٢١	٢	٢٠	فائض الموازنة
١٠٠	٣١٠	١٠٠	١٧٦	١٠٠	١٣٤	

المصدر: نهاد بارودي، Horizon 2000, A Synopsis

وبحسب ملخص الخطة المعدلة، تأمين حتى نهاية عام ١٩٩٥ حوالي ثلث الموارد المالية الخارجية المطلوبة لتمويل مشاريع المرحلة الأولى ١٩٩٥-٢٠٠٠. والمعدل العام لشروط الاقتراض الخارجي هذه يبدو مناسباً - حسب واضعي الخطة - إذ يبلغ متوسط

(٣٩) راجع تقرير بعثة البنك الدولي إلى لبنان، الذي نشرت ملخصاً عنه جريدة "الأنوار" اللبنانية، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

(٤٠) نهاد بارودي، 1995, Horizon 2000, A Synopsis

الفائدة الاسمية ٦٪ في المائة سنويًا، وتبلغ فترة السداد ١٤ سنوات، مع فترة سماح تمتد ٦٤ سنوات^(٤١).

لكن هذه التوقعات تبدو مبسطة ومبالغة في التفاؤل مقارنة بواقع الأمور. فالتأخير المتكرر في تنفيذ الخطة، والتنفيذ الجزئي لمشاريع منفردة وغير متزامنة، يعود، في قسم منه إلى صعوبة تأمين موارد مالية خارجية للتقدم المتدرج والمبرمج في التنفيذ. كما أن الحكومة تعتمد، بشكل متزايد، التمويل من خلال إصدار سندات الخزينة بالدولار (EUROBONDS)، التي بلغت إلى الآن ٨٠٠ مليون دولار على دفعتين، وبلغت معدلات الفائدة عليها ١٠٪ في المائة و ٩٪ في المائة، وفترة السداد ثلاثة سنوات وخمس سنوات، دون فترة سماح، مما يرجع احتمال تجاوز شروط الاستدامة "المناسبة" المتوقعة في الخطة.

وإذا كان توزيع الإنفاق على مجلل الخطة يعني من تغليب الجوانب الاقتصادية والإنسانية البحتة، وخصوصاً ما يتعلق منها بالبنية التحتية، على الجوانب الاجتماعية والتنمية، فإن طريقة التمويل وتنفيذ المشاريع تعمق هذا الاختلال. فالتمويل المتوفّر هو، في أغلب الأحيان، مخصص ومرتبط بتنفيذ مشاريع محددة دون غيرها، وبالتالي فإن أولوية التنفيذ الفعلية هي للمشاريع ذات المردودية الاقتصادية المضمونة، في حين ان المشاريع الأخرى صعبة التمويل وبالتالي مرشحة للتأجيل وربما لعدم التنفيذ. وبسبب هذا الاعتماد على القروض التجارية، أو على التمويل من قبل المتعهدين، أو على اتباع أسلوب B.O.T (البناء، التشغيل، نقل الملكية)، تفقد الحكومة القدرة على تحويل التمويل المتوفّر إلى المشاريع ذات الأولوية الاجتماعية إذا رغبت في هذا التحويل. بل إن المصدر الأول هنا سيتمثل في الهبات أو في قروض محدودة من الصناديق العربية أو الدولية، أو في اعتماد التمويل عن طريق سندات خزينة بعملة أجنبية، وهذا مصدر شديد الخطورة نظراً لشروط السداد الصعبة، علماً بأن استراتيجية الحكومة تقوم على عدم استخدام القروض لتمويل العجز وعدم استخدام القروض التجارية في مجالات غير منتجة لكي لا يتعدى سدادها.

وان واقع توزع القروض يؤكد هذه المخاوف. فحصة قطاع الكهرباء وحده من القروض الخارجية تبلغ ٣٪ في المائة من مجموعها، وحصة قطاع النقل ١٦٪ في المائة، والبريد والمواصلات ٦٪ في المائة، علماً بأن المشاريع الأساسية للبناء، التشغيل، نقل الملكية، التي هي قيد التنفيذ أو التحضير للتنفيذ، تطال القطاعات نفسها (شبكة الهاتف الخلوي، الطريق الدولي السريع بين بيروت والمصين، قصر المؤتمرات في بيروت). وتثال المشاريع ذات الصلة بالشأن الاجتماعي حصة أقل، وهي تعتمد بنسبة هامة على الهبات. فحصة التربية والتعليم المهني والعالي تبلغ ٣٪ في المائة من القروض، وقيمتها ٥٤١ مليون دولار، في حين ان الهبات التي خُص بها هذا القطاع تبلغ

(٤١) نهاد بارودي، Horizon 2000, A synopsis.

١٢٠ مليون دولار. أما قطاع الصحة فتبليغ حصته من اجمالي القروض المتوفرة ٧٥ في المائة أي ما مجموعه ٨٩٧ مليون دولار، وتبلغ الهبات ما قيمتها ٥٧٧ مليون دولار. ومن الأمثلة على حصن بعض القطاعات الأخرى من القروض المتوفرة ما يلي: الشؤون الاجتماعية (لا شيء)، البيئة (لا شيء)، الزراعة والري (١٥٠ في المائة)، الصناعة (١٠٠ في المائة)، السياحة (لا شيء)...^(٤٢).

وما يهمنا بالدرجة الأولى هنا هو أن هذا النمط من التمويل، علامة على تحميله أعباء اضافية لل الاقتصاد اللبناني، وبغض النظر عن ضرورته، سيحول دون تنفيذ المشاريع كلها بالتزامن أو وفق الجدول الزمني الموضوعة في السيناريو الأول، أي أن لبنان سيجد نفسه، بعد عدة سنوات، أمام تنفيذ جزئي لعدد من المشاريع لن تكون المشاريع الاجتماعية في طليعتها.

٢- التمويل الداخلي

يزداد وضوح التوجهات والمفاسد الاجتماعية لخطة الإعمار عندما ننتقل إلى التمويل الداخلي. فالخطة الحكومية تقوم على عناصر اثنتين:

- (أ) تقليل عجز الموارنة تدريجياً، ثم الغاؤه، (ونذلك من خلال تقليل الإنفاق الحكومي):
 - (ب) زيادة موارد الخزينة (من خلال تحسين الجباية وزيادة الضرائب والرسوم).
- وهذه الخطة، ولو بدت "بساطة"، شديدة التعبير بدلالة ونتائجها.

في إلغاء عجز الموارنة يتطلب، تحديداً، "تقليل الإنفاق الحكومي غير المجدى حسب التفسير الليبرالي الجديد". ويطال ذلك، أولاً، كل أشكال الدعم المخصص، بتمامه، لسلع الاستهلاك أو الخدمات العامة، وتجميد الأجور، وتقليل الضمانات الاجتماعية ... وتتوقع الخطة - الشديدة التفاؤل في صياغتها الأولى عام ١٩٩٣. إن يؤمن زهاء ٥٠ في المائة من متطلبات التمويل من فائض الموارنة ابتداء من عام ١٩٩٦). ويبلغ اجمالي الفوائض المتوقعة ١٧ مليارات دولار. أما هذه فسوف تأتي بالدرجة الأولى في فوائض مؤسسة كهرباء لبنان (١١ مليار دولار)، والمواصلات ٢٨ مليار دولار (بأسعار ١٩٩٢)^(٤٣).

(٤٢) مجلس الإنماء والإعمار، تقدير تقييم العطاء، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، جداول ص. ٥٣-٥٥.

(٤٣) الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء، ص. ٢٤ و ٢٧.

ولكن الأمور لم تسر على النحو المتوقع، ففي عام ١٩٩٦ ظل عجز الميزانية يقارب ٥٠ في المائة. وقد تضمنت الصيغة المعدلة تواريضاً وأرقاماً ونسباً جديدة. فتوقعات هذه الأخيرة أن تبلغ الميزانية العامة مرحلة التوازن عام ٢٠٠٠، وأن تبلغ قيمة الفوائض المتوقعة ١٢٣ مليار دولار، فتشكل ٤٠ في المائة من إجمالي احتياجات التمويل^(٤٤). ولا يشير التقرير الموجز إلى المصادر التفصيلية لهذا الفائض، الذي سوف يتتوفر في الرسوم والضرائب غير المباشرة ورفع أسعار الخدمات العامة، كما يشير إلى ذلك الاتجاه الثابت في السياسة المالية، والميزانيات العامة المتعاقبة حتى عام ١٩٩٧.

وأما فيما يتعلق بالضرائب والرسوم، فالاتجاه السائد يحول مفهوم وظيفة السياسة الضريبية عن إعادة توزيع الدخل، وبالتالي عن تقليص التفاوتات الاجتماعية والحد من الاستقطاب الاجتماعي، إلى أداء دور اقتصادي بحت هو تحفيز الاستثمار الأجنبي (والوطني). وهذا يعني تحويل لبنان إلى "جنة ضريبية" (وهو قد كان كذلك) عبر تقليص الضرائب على الرساميل والأرباح والاعتماد على الرسوم والضرائب غير المباشرة لتغذية الخزينة.

لقد جاء في فنلادن الحكومة لميزانية عام ١٩٩٥ في وصف السياسة الحكومية لتحقيق أهدافها في المدى المتوسط، أنها ترتكز على المبادئ التالية:

أولاً - زيادة الواردات، وبشكل أساسي من خلال تحسين الجباية والتصحيح التدريجي لمعدلات الرسوم غير المباشرة بحيث تنسجم مع الواقع ارتفاع الأسعار وتدني قيمة العملة الوطنية خلال الأحداث. هذا فضلاً عن التعديل التدريجي للتعرفة بعض الخدمات، لا سيما الكهرباء والماء والهاتف، مما يخفف العبء على الميزانية العامة عن طريق تخفيض الدعم لهذه الخدمات^(٤٥). وقد بدأت الحكومة فعلاً بتنفيذ هذه السياسة، فقد خفضت الضريبة على الدخل اعتباراً من أول ١٩٩٤، من ٣٢٪ في المائة إلى ٢٢٪ في المائة، وخففت الضريبة على الأرباح من ٦٪ في المائة إلى ٥٪ في المائة، والضريبة على شركات الأموال من ٢٢٪ في المائة (يضاف إليها ١٥٪ في المائة بلدية) إلى ١٠٪ في المائة، وضريبة توزيع الأرباح من ١٥٪ في المائة (يضاف إليها ٣٪ في المائة تعمر) إلى ٥٪ في المائة. وكانت شركة إعمار الوسط التجاري قد منحت، عام ١٩٩٣، اعفاء ضريبياً لمدة عشر سنوات على الأرباح التي ستحقق وعلى توزيع عائدات أسهمها. وفي المقابل، تضاعفت الرسوم والضرائب غير المباشرة مرات عددة. وهكذا يستمر الاعتماد، في تمويل الخزينة، على الضرائب غير المباشرة التي شكلت ٥١٪ في المائة من الواردات الضريبية عام ١٩٩٢، وارتفعت إلى ٥٨٪ في المائة عام ١٩٩٣. وإذا أضيفت إلى هذه الأخيرة اعباء تمويل عجز

(٤٤) نهاد بارودي، Horizon 2000, A Synopsis.

(٤٥) فنلادن الميزانية ١٩٩٥، مصدر مذكور.

الموازنة التي تشبه مفاعيلها مفاسيل الضرائب غير المباشرة، فان حصة هذا النوع من الاعباء تقارب ٧٥ في المائة من واردات الموازنة عام ١٩٩٣^(٤٦).

ومن أجل تكوين فكرة شاملة عن السياسات الحكومية، نظمت بعثة البنك الدولي جدولًا بالخطوات التي قامت بها الحكومة وتلك التي تنوي القيام بها في مختلف المجالات، وفيما يلي ترجمة حرافية لهذا الجدول^(٤٧).

ان ما يمكن اعتباره أهدافاً اجتماعية، بالمعنى الايجابي للكلمة، يكاد لا يكون له أي وجود في هذا الجدول الذي يختصر الملامح الأساسية للسياسة الحكومية. إلا أن كل الاجراءات والتدابير المقترنة تحمل مضموناً "اجتماعياً محدوداً" لكونها ذات أثر مباشر على معيشة المواطنين. ويمكن التمييز بين نوعين من الاجراءات، أولهما يندرج ضمن سياسات التثبيت، أي تحت عنوان اقتصادي بحت، والثاني هو ما يرد تحت عنوان سياسات القطاع الاجتماعي.

فإذا نظرنا في سياسات التثبيت، وجدنا انها تحوي ٣ أنواع من التدابير ذات الأثر الاجتماعي المباشر، هي التالية: أولاً، التوجه نحو عدم زيادة الأجور أو نحو تحديد هذه الزيادة إلى الحد الأقصى الممكن. ثانياً، زيادة كل أنواع الضرائب غير المباشرة والرسوم (الدولار الجمركي، رسوم تسجيل السيارات، التبغ، الكحول، النفط، الاسمونت ...); ثالثاً، رفع أسعار الخدمات العامة (الكهرباء، الهاتف، الماء ..) (ويجب ان نضيف الى هذه العناصر ما جاء تحت عنوان الخدمات المدنية (٢ - د) وبناء المؤسسات (٢ - ه) من تأكيد اضافي على الحد من فاتورة الأجور للقطاع العام والتخلص من الموظفين الوهميين وعدم توظيف ملايين وأجراء جدد ...).

أما تحت عنوان سياسات القطاع الاجتماعي (٣ - أ)، فاننا لا نجد سوى كلام عام عن ضرورة البدء بدراسة احتياجات هذا القطاع وتحديد الاستراتيجيات المناسبة، ولا سيما شبكات الأمان الاجتماعي. ويقابل هذا الكلام العام وغير التنفيذي تدابير محددة وملموعة وفورية وربت في الميدان الاقتصادي، وهي ذات أثر سلبي على مستوى المعيشة والأوضاع الاجتماعية.

(٤٦) تستند المعطيات المتعلقة بالسياسة الضريبية الى بحث سعد العنداري، السياسة الضريبية، في مجلة أبعاد، مجلة الدراسات اللبنانية والعربية، المركز اللبناني للدراسات، العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٤ ص. ١١٢-١١١.

.Lebanon Stabilisation and Reconstruction, World Bank. March, 1993 (٤٧)

الخطوات الحكومية الممنفذة والمقرحة
جدول ملخص من تقرير البنك الدولي، آذار/مارس ١٩٩٣

إجراءات مخطط لها وموصى بها عام ١٩٩٣	إجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	الثبات	
- الاستمرار بالسياسات الضريبية باعتبارها جزءاً من برنامج التثبيت	- وضع برنامج تثبيت مناسب يتضمن أهدافاً ضريبية مفصلة - الغاء الدولار الجمركي - استبدال الضرائب على الأصناف بضرائب على القيمة	- أقر البرلمان الغاء كل الاعفاءات - حدد بنية جديدة للتعريفات الجمركية	(١) السياسات المالية (٢) المداخلات أ- ضرائب الاستيراد
- استحداث ضريبة بسيطة على القيمة المضافة			ب- الضرائب غير المباشرة
			ج- الضرائب على النقط
		- استحداث نظام تقدير أخذ بعين الاعتبار الاختلافات المناطقية من أجل تحديد الضرائب العقارية	د- الضرائب على العقارات
	- زيادة الضرائب على الكحول والتبغ والسيارات والسلع الكمالية		هـ- ضرائب أخرى
	- زيادة رسوم تسجيل السيارات		و- رسوم تسجيل السيارات
	- زيادة الضرائب على الاسمدة		ز- ضريبة الاسمدة
- تعزيز جبائية الضرائب المباشرة	- تحديد معدلات الضرائب على فئات النخل وتحسين جبائية الضرائب المباشرة		ح- ضرائب مباشرة
	- تحديد الزيادة الاسمية لفاتورة الأجور وربطها بتقديم الخدمات المدنية	- عدم زيادة الأجور في مطلع عام ١٩٩٣	(٢) النفقات أ- فاتورة الأجور
- رفع تعرفة التيار الى ١٠٠ في المائة من الكلفة - الحفاظ على التعرفة الخاصة بالاستهلاك المعيشي - تعديل التعرفة دوريا مع تبدل الأكلاف	- رفع تعرفة التيار الى ٥٠ في المائة من كلفته - تحديد تعرفة خاصة للاستهلاك المعيشي تحت ١٠٠ كيلو واط ساعة في الشهر	- تحسين الجبائية ورفع رسوم ايصال التيار	ب- مؤسسة الكهرباء

الخطوات الحكومية المنفذة والمقرحة (تابع)

إجراءات مخطط لها وموصى بها لعام ١٩٩٣	إجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	إجراءات اتخذت عام ١٩٩٢	
<ul style="list-style-type: none"> - إعادة النظر في بنية الإنفاق استناداً إلى دراسة خاصة في هذا الصدد 	<ul style="list-style-type: none"> - التشدد في عدم حصول أي تحويلات خارج الموازنة بشكل تسليفات خزينة أو تحويلات إلى منشآت القطاع العام أو مؤسسات أخرى - الاستمرار في تقليص النفقات الإضافية - إعادة النظر في سياسة الإنفاق العام 	<ul style="list-style-type: none"> - الغاء الدعم على القمح 	ج- نفقات أخرى
<ul style="list-style-type: none"> - رفع أسعار الأفادة من الخدمات على الأقل لتغطية الأكلاف إلى المستوى الحدي الطويل المدى للأكلاف 	<ul style="list-style-type: none"> - رفع أسعار الأفادة من الخدمات على الأقل لتغطية الأكلاف - تحسين الجباية 		د- تحويلات خارج الموازنة
<ul style="list-style-type: none"> - الاستمرار بالسياسات النقدية بالتناسب مع الاستقرار الماكرو اقتصادي 	<ul style="list-style-type: none"> - الحد من السيولة وتوسيع التسليف. تحرير الفوائد على سندات الخزينة - متابعة السياسة النقدية والتسليفية باعتبارها جزءاً من سياسة التثبيت 		(ب) السياسات النقدية
<ul style="list-style-type: none"> - الاستمرار بسياسات أسعار صرف العملات بالتناسب مع الاستقرار الماكرو اقتصادي 	<ul style="list-style-type: none"> - الاستمرار بسياسات أسعار الصرف باعتبارها جزءاً من سياسة التثبيت 	<ul style="list-style-type: none"> - التمسك ببنظام تحديد أسعار العملات حسب آليات السوق، وبنظام تسهيلات الدفع 	(ج) سعر العملات
<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة البرنامج العاجل (NERP)، البدء بالشخصية، عقود تنظيم وإدارة للقطاع الخاص 	<ul style="list-style-type: none"> - البدء بتنفيذ برنامج إعادة الإعمار للأعوام ١٩٩٦-١٩٩٣ من أجل إعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والقطاعات الأساسية - التحضر لخخصصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع الطاقة 	<ul style="list-style-type: none"> - اعتماد برنامج لإعادة الإعمار مناسب مع توفر التمويل 	٢- إعادة الإعمار
<ul style="list-style-type: none"> - البدء بتنفيذ استراتيجية 	<ul style="list-style-type: none"> - البدء بدراسة القطاع الاجتماعي. - النظر في إمكانية تحديد شبكة الأمان الاجتماعي - تحضير استراتيجية الخدمات الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية 		٣- سياسات أخرى (١) القطاع الاجتماعي
	<ul style="list-style-type: none"> - قيام شركات لمراقبة المعاملات قبل شحنها إلى لبنان بهدف وقف التهرب من دفع الرسوم الجمركية إلى أن تتمكن إدارة الجمارك من القيام بذلك 	<ul style="list-style-type: none"> - الحفاظ على بيئة تجارية ليبرالية ومدولة 	(ب) التجارة

الخطوات الحكومية المنفذة والمقرحة (تابع)

الخطوات الحكومية المنفذة والمقرحة (تابع)	اجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	اجراءات مخطط لها وموصى بها لعام ١٩٩٢	ال-years ١٩٩٥-١٩٩٤
(ج) القطاع المالي		- تكليف بوضع دراسة للتشريعات والوسائل الضرورية لتعبئة الموارد المالية والمدخرات المحلية من أجل الاستثمار المحلي الطويل الأجل	- البدء بتنفيذ توصيات الدراسة
(د) الخدمات المدنية		- توحيد توظيف العمال العياومين والغاء التجديد التقائي للعقود	- إلى أن يتم التخلص من الموظفين الوهبيين، تشجيع الاستقالات والتقاعد المبكر والغاء الفائض من الخدمات المدنية
(ه) بناء المؤسسات		<ul style="list-style-type: none"> - دراسة امكانية القيام بإصلاح ضريبي - استحداث وحدة مركزية لشؤون الدين الخارجي في وزارة المالية - إزالة كل خدمات الديون ضمن بنود الموارنة - تعزيز ديوان المحاسبة بحيث يمكن من مراقبة تنفيذ الموازنة بدءاً من ١٩٩٣ - تعزيز القوانين التي تشرط الالتزام بما ورد في الموازنة لجهة حدود الإنفاق بالتناسب مع الواردات المتوقعة، ولا سيما بالنسبة للحصول الأول من الموارنة 	<ul style="list-style-type: none"> - تحديد الدوائر المختصة بضرائب الملكية والضرائب الأخرى - مكتننة وزارة المالية لتسكينها من التعامل مع ضرائب الدخل ١٩٩٤: تبسيط ضريبة الدخل وتقليل عدد أنواع معدلات الضرائب والاعفاءات - وضع سياسة استخدام مناسبة بهدف تقليل فاتورة الأجر للقطاع العام والمساعدة على تحقيق الإصلاح الإداري

ان انعدام أو ضعف الجوابات الاجتماعية في خطة النهوض الاقتصادي الحكومية قد بات أمرًا معترفاً به على نطاق واسع، وحتى مسؤولو البنك الدولي يشيرون إلى ذلك^(٤٨)، مما يعني أن الخطة الحكومية التي بدأت تظهر إلى العلن على دفعات اعتباراً من ١٩٩٠-١٩٩١، مصوّفة وفق توجّه لم يعد يتّناسب بالقدر الكافي مع الخطاب الاقتصادي الدولي الراهن الذي يسعى إلى تحسين صورة نماذج النمو المفترحة وتضمّينها بعض الأهداف الاجتماعية، وإن كانت ذات أثر محدود حسب وجهة نظر أخرى.

(٤٨) راجع تصريح رئيس بعثة البنك الدولي، كوخ فايزر، بعد انعقاد المجلس الاستشاري لخبراء البنك الدولي، جريدة السفير، ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥.

الفصل الرابع

آليات تدهور الطبقات الوسطى

إن التراجع العام الذي حصل في الحجم المطلق للناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الحرب، والذي شمل مختلف القطاعات، يتجلّى في تراجع عام في متطلبات مستوى المعيشة لمختلف الشرائح الاجتماعية. ووجود استثناءات لا يلغي هذا الاتجاه العام، بل يؤكده. إلا أن هذا التوصيف العام لا يجيب عن السؤال الفعلي المطروح: هل ان السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة تسهم في معالجة هذا الواقع، او في التخفيف منه، عبر سياسات تنمية أو توزيعية تقلل التفاوتات، أم أنها تضيف إلى التراجع العام تعزيز هذه التفاوتات؟ فما ينبغي رصده هو، بالتحديد، الآليات التي تطلقها عملية إعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد الجاري حالياً في لبنان: هل هي آليات لاعادة توزيع الثروة وآليات اندماجية، أم أنها آليات للافقار وتعزيز التفاوتات وإعادة إحداث التفكك الاجتماعي؟!.

وأنسجاماً مع هذه المنهجية، سنتناول بعض هذه الآليات الاقتصادية او القانونية او الاجتماعية ... ذات التأثير المباشر على مؤشرات الفقر او الترقى الاجتماعي للفئات الدنيا والوسطى، مع بعض التركيز على الفئات الوسطى تحديداً، التي اعتبرت دائماً من ركائز استقرار لبنان قبل الحرب.

ألف- تحديد الطبقات الوسطى في لبنان

يفتقر تعبير الطبقات (أو الفئات، أو الشرائح) الوسطى إلى دقة التحديدات الأكاديمية وتشددها. فهو مفهوم تقريبي يشير إلى تركيز اجتماعي في مكان وسط في سلم التراتب الاجتماعي، غالباً ما لا تكون حدوده مرسومة بدقة. ولا يقاس الانتماء إلى هذه الفئة بمستوى الدخل وحده، بل تتدخل هنا عناصر مركبة تتضمن المستوى المذكور وتتضمن إلى جانبه طبيعة العمل (مأجور أو مستقل)، ونوعه (ذهني أو اداري أو يدوى)، واحتواه أو عدم احتواه على عنصر القيادة واتخاذ القرار (الموقع في الهرمية الادارية للمؤسسة)، كما تتضمن مؤشرات أخرى غير مباشرة تتراوح من مستوى التعليم والنظرة الذاتية والمجتمعية إلى تصنيف العمل أو الشخص في شبكة العلاقات الاقتصادية أو الاجتماعية، (بما في ذلك نط ومستوى معيشته وصورته الاجتماعية وتفوزه الأسري أو المحلي أو نشاطه السياسي والاجتماعي ...). ومحتصر القول إن مفهوم الطبقات الوسطى هو، مفهوم نسبي ومتحرك، لا يتتطابق مع أي تراتب اقتصادي بحت، ويتضمن عناصر ذات علاقة بالموقع والدور الاجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى وجهه الاقتصادي البحث.

وفي لبنان درجة الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية على اعتبار الطبقات الوسطى تشمل البرجوازية الصغيرة والفئات المتوسطة الدخل من الاجراء والموظفين^(٤٩)، أو بتفصيل أوسع، تتكون من المقاولين الصغار والمتوسطين في الصناعة والتجارة، ومن شاغلي المراتب العليا من الوظائف العامة، ومزاولي المهن الحرفة، والكواحد العلية في القطاع الخاص، والملاكين العقاريين الصغار والمتوسطين في المدن، وبعض فئات المزارعين أصحاب الملكيات المتوسطة^(٥٠).

تشغل هذه الفئات مكاناً محورياً في الاقتصاد اللبناني الذي يطغى على بنائه طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الفردية أو العائلية. كما أن لها خصائص هامة أخرى منها مستواها التعليمي المرتفع نسبياً، وانفتاحها على شبكة علاقات مع الخارج، وفادتها، لذلك، من تحويلات مادية وثقافية معه^(٥١). ولا شك أنها كانت تتركز بنسبة عالية في العاصمة بيروت، التي شكلت مجال حركتها الاقتصادية والثقافية والسياسية.

لقد تأثرت هذه الفئات، شأنها شأن الفئات الاجتماعية الدنيا، بالحرب ونتائجها، كما أنها تتأثر الآن بشدة بتطورات ما بعد الحرب وبالسياسات المتبعة. وستتوقف فيما يلي عند أربع آليات أساسية تسهم في تدهور وضع هذه الفئات (والفئات الدنيا) وهي:

- ١ تدهور المدخلات بفعل التضخم وشيوخ التعامل بالدولار.
- ٢ إعادة تنظيم المجال السكني (قانون الإيجارات، ...).
- ٣ بنية وآليات قطاع التعليم.
- ٤ بنية الخدمات العامة، والرعاية الصحية تحديداً.

باء- تدهور المدخلات

يتكون دخل الفئات الوسطى في لبنان، عموماً، من أربعة أنواع أساسية من الموارد:

- ١ الأجر، بالنسبة إلى أجراء وموظفي القطاعين العام والخاص.
- ٢ الريع العقاري، بالنسبة إلى فئة صغار ومتوسطي الملاكين في المدن.
- ٣ الأرباح، بالنسبة إلى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات.

(٤٩) راجع تصنيف تطبيق دوبار ونصر الوارد في نهاية الفصل الأول من هذه الدراسة.

Kamal Hamdan, "La classe moyenne dans la guerre du Liban," in Le Liban aujourd'hui, Cermoc, CNRS, Beyrouth 1993, p. 193. (٥٠)

(٥١) المرجع نفسه، ص. ١٩٤.

٤- الأتعاب، بالنسبة إلى مزاولي المهن الحرة المنتسبين إلى الطبقات الوسطى.

وقد تعرضت كل هذه الموارد لضغوط شديدة، ولو مع بعض التفاوت، خلال السنوات الأخيرة:

١- الأجر

سجلت الأجر معدلات تدهور مخيفة خلال سنوات الحرب، إذ تراجعت قيمة الحد الأدنى للأجر في عام ١٩٩٢، بالأسعار الثابتة مقارنة بـ ١٩٧٤ (١٠٠ = ١٩٧٤)، إلى ٣٠ في المائة مما كانت عليه آنذاك^(٥٢) إلا أن سياسة تصحيح الأجور الرسمية كانت تعتمد تصحيحاً متفاوتاً بتفاوت أشطر الدخل، يتناقص كلما ارتفع الدخل، مما أدى إلى تدهور أجور المراتب الوسطى والعليا من الاجراء والموظفين بنسب تفوق نسب تدهور أجور الفئات الدنيا. وفي الفترة الممتدة بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠، تدهورت قيمة الحد الأدنى للأجر بنسبة ٦٥ في المائة، بينما تدهور الأجر المتوسط بنسبة ٧٥ في المائة^(٥٣) أي أن الفئات الوسطى تتعرض لعملية إفقار نسبي أشد من افقار الفئات الدنيا.

وعلى الرغم من التراجع الواضح في معدلات التضخم بعد ١٩٩٢، وتوقف انهيار سعر صرف الليرة، ظلت الأسعار مستقرة على مستويات عالية، في حين شهدت هذه الفترة (١٩٩٤-١٩٩٢) تصحيحاً للأجر اعتمد الأول السياسة نفسها: التصحح المتفاوت حسب الأشطرب (بدأ تنفيذه اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، واعتمد الثاني تصحيحاً، موحداً ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. إلا أن هذين التصحيحين كانوا أدنى من مستوى ارتفاع الأسعار خلال الفترة نفسها، مما يعني الاستمرار في تعميق الهوة بين مستوى الدخل وأكلاف المعيشة.

فالتضخم الذي تراكم من عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ بلغ نحو ١٥٠ في المائة، والتصحيح الذي أقر ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ يتراوح بين ٧٠ في المائة على الشطر الأول و ٣٠ في المائة و ١٠ في المائة على الأشطر الأخرى، ومعدله الوسطي ٥٠ في المائة تقريباً. وهذا يعني خسارة الأجر لزهاء ٤٠ في المائة من قيمته خلال هاتين السنين فقط^(٥٤).

ومن جهة أخرى، لم ينعكس التحسن الذي طرأ على سعر صرف الليرة في أسعار الاستهلاك، إذ بقيت هذه مستقرة في مستويات عالية، وترجع ذلك بنسبة طفيفة تقل عن

(٥٢) د. نجيب عيسى، الإصلاح الاقتصادي، ص. ٨٠، (استناداً إلى احصاءات مصرف لبنان).

.Kamal Hamdan, "La classe moyenne dans la guerre du Liban", p. 199 (٥٣)

٥٦ - كمال حمدان، Echo-chiffres، ١٩٩٤، ص. ٥٦. (٥٤)

نسبة تراجع سعر صرف الدولار تجاه الليرة، مما يجعل نسبة التضخم بالدولار أعلى منها بالليرة اللبنانية^(٥٥).

**مؤشر أسعار الاستهلاك لبيروت وضواحيها
(أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ = ١٠٠)**

مؤشر الدولار	مؤشر أسعار الاستهلاك	
١٠٠	١٠٠	أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
٧٣ر٢١	٨٥	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
٦٩ر١٧	٨٩ر٩٢	آذار/مارس ١٩٩٣
٦٨ر٥٣	٨٩ر٥٨	حزيران/يونيو ١٩٩٣
٦٨ر٢٢	٩١٠٠	أيلول/سبتمبر ١٩٩٣
٦٧ر٧٧	٨٨ر٩٢	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
٦٧ر١٣	٩٩ر٤٢	آذار/مارس ١٩٩٤
٦٦ر٥٤	٩٦ر٦٧	حزيران/يونيو ١٩٩٤

المصدر: ايكتشيفر ١٩٩٥.

وتعود أهم العوامل التي تؤثر في تدهور الأجر إلى أن لهذا الأخير مقداراً ثابتاً نسبياً ومحدوداً بالليرة اللبنانية، التي تدهر سعر صرفها، تدھرواً حاداً تجاه الدولار. وبينما كانت معظم الأجور محددة بالعملة الوطنية، كانت الأسعار تحديد فعلياً بالدولار، مما خلق هوة كبيرة بين الدخل (بالليرة) والإنفاق (بالدولار). وقد عُوض عن هذا التدهور جزئياً في بعض المؤسسات الخاصة الكبيرة التي حدّدت أجور مستخدميها، كلها أو جزئياً، بالدولار، إلا أن هذا التعويض بقي محصوراً في قطاعات محدودة (المصارف، الشركات والمؤسسات الكبيرة,...). كما ان مفعوله أصبح عكسياً منذ عام ١٩٩٢، الرواتب المحددة بالدولار أصبحت تخسر من قيمتها بنسبة تفوق ما تخسره الرواتب المحددة بالليرة اللبنانية بعد أن استقر سعر صرف هذه الأخيرة وبدأ يتحسن.

وبالإضافة إلى الأجر بحد ذاته، تسهم التطورات التي طرأت على عناصر الأجر الأخرى (الخدمات الاجتماعية)، وعلى عناصر الإنفاق الثابتة نسبياً، في عملية إفقار الإجراء. فالتقديرات الاجتماعية، هي أيضاً محددة بالليرة اللبنانية، قد انخفضت قيمتها الفعلية كثيراً وبنسب تقارب نسب انخفاض الأجور (ولا سيما تقديرات الصندوق الوطني

(٥٥) المرجع نفسه، ص. ٥٥.

للضمان الاجتماعي)، في حين أن كل بنود الإنفاق على الخدمات الأساسية (ولا سيما الكهرباء والماء والهاتف وغيرها) قد رفعت بحيث تقارب الأكلاف الحقيقة قدر الإمكان. وازاء ذلك، تتسع الهوة بين الدخل والإنفاق. يقارب خط الفقر في المدن ٦٠٠ دولار أمريكي، وسطياً، لأسرة من ٥ أشخاص عام ١٩٩٣، فإن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر تقارب ٢٨ في المائة من السكان حسب تقديرات التقرير الوطني إلى قمة كوبنهاغن^(٥٦).

٢- الريع العقاري

يشهد قطاع البناء نمواً ملحوظاً بعد توقف الأعمال العسكرية في البلاد (حوالي ٧ في المائة من الناتج المحلي عام ١٩٩٠)^(٥٧). إلا أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين العرض والطلب في سوق العقارات، مرده، بالدرجة الأولى، إلى إفتقار الطبقة الوسطى الذي ينعكس في تقلص الطلب على الشقق التي تشتري نقداً بالنسبة إلى الشقق التي تشتري بالتقسيط^(٥٨).

إلا أن الجانب الذي نهتم له الآن، فيتناولنا لمداخليل الطبقات الوسطى، هو فئة المالكين الصغار والمتوسطين في المدن، وهم فئة من ملاكي الأبنية السكنية والتجارية القديمة نسبياً، والمؤجرة أغلب الأحيان. لقد كان الريع العقاري يشكل مصدر الدخل الرئيسي لهذه الفئة قبل موجة التضخم. ثم تدهورت مداخليلهم بسبب التضخم، وأن بدلات الإيجار محددة بالليرة اللبنانية، وعقود الإيجارات تخضع للتجديد الالزامي بالترافق مع زيادات في بدلات الإيجار لا تعوض سوى جزء ضئيل من خسارة قيمتها الفعلية. وكانت الريع العقارية، عام ١٩٧٣، تشكل ما نسبته ٨٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولم تعد تشكل، عام ١٩٨٨، إلا ١٣ في المائة منه أي بتراجع قدره ٩٢٪ في المائة بالقيم الحقيقة، وهي أعلى نسبة تراجع بين القطاعات وذلك على الرغم من ان قطاع البناء في ذلك العام وصل إلى ذروته، إذ بلغت حصته ١٠ في المائة من الناتج المحلي، أي بنمو قدره ٤٪ في المائة بالقيم الحقيقة^(٥٩). وتشير هذه الأرقام إلى مستوى

(٥٦) وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الوطني إلى قمة كوبنهاغن، ١٩٩٥. راجع، في هذا الصدد، دراسة بعنوان "الفقر في لبنان"، أعدها د. بشاره حداد لإسكوا، (E/ESCWA/SD/1995/8/Add.2) ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

(٥٧) د. نجيب عيسى، المرجع السابق، ص. ٩٩.

(٥٨) د. بشاره حنا، ١٩٩٤، المرجع السابق، ص. ١٠٢.

Recovery planning for the reconstruction and development of Lebanon.
"Overview of Lebanon", p. 18.

(٥٩)

إفتقار هذه الشريحة من صغار الملاكين المدينيين، والى عدم وجود أي أثر ايجابي لنمو قطاع البناء على مداخيلها.

٣- الأرباح

يختص هذا النوع من المداخيل بالمقاولين وأصحاب الأعمال الصغار في المجالين الحضري والريفي، وفي مختلف القطاعات (الحرفيين، أصحاب المؤسسات الصغيرة، المزارعين الصغار، تجار التجزئة...). ويسبب التنوع الشديد لهذه الفئة، تتعدد المؤشرات الايجابية التي تتعرض لها وتتفاوت، سلباً وابجاً.

فمن العوامل الايجابية، مرونة الاعمال الصغيرة من حيث تكيف أشكال عملها، والقدرة على تخفيض التكاليف على حساب تكثيف العمل الشخصي او العائلي. هنا بالإضافة إلى القدرة على التعويض عن بعض الخسارة الناتجة عن التضخم من خلال رفع الأسعار أو تحديدها بالدولار. كما أن بعض المؤسسات الصناعية او الزراعية التي تستخدم العمل المأجور جنت بعض الفوائد المؤقتة الناجمة عن تدهور القيمة الشرائية لليرة، فتعززت قدرتها التنافسية في عمليات التصدير (ولا سيما عامي ١٩٨٧-١٩٨٨).

وبشكل عام، ترتبط العوامل الايجابية بتوفر أحد هذه الشروط (أو بعضها):

- (أ) هيمنة الدولار ضمن النشاط الاقتصادي للمؤسسة;
- (ب) التصدير؛
- (ج) إعادة تسعير المنتج؛
- (د) تحور المؤسسة حول قطاع أو مؤسسة كبيرة مزدهرة.

ومن الصعب اجراء تحديد دقيق للفئات والمؤسسات المستفيدة من هذه العوامل، بشكل عام، وهي تضم جزءاً من العاملين ولفترات زمنية محدودة على الأرجح (تراجع الأفضليات التصديرية بعد عام ١٩٨٨، وبعد حرب الخليج، تراجعت فوائد التعامل بالدولار عام ١٩٩٢).

أما العوامل السلبية فيمكن اختصارها بما يلي:

- (أ) انخفاض القدرة الشرائية عموماً وسيطرة حالة من الركود والانكماش الاقتصادي مع تقلص في حجم الاعمال والمداخيل وانكماس السوق المحلي؛
- (ب) تراجع امكانيات التصدير بعد حرب الخليج وإغفال الأسواق الخليجية؛

(ج) إغراق الأسواق اللبنانية بالمنافسة الأجنبية في كل القطاعات، وعدم وجود أي سياسة حماية مهما كانت محدودة؛

(د) تدهور المدخلات الزراعية بفعل المنافسة الخارجية من جهة، وتعدد الوسطاء في دورة الانتاج الزراعي، من جهة ثانية؛

(ه) ارتفاع أسعار المدخلات الضرورية لعوامل الانتاج، ومعظمها مستوردة؛

(و) عدم وجود معاملة تفضيلية للمشاريع الصغيرة على صعيد التسليف أو شروط العمل والالتزامات الضريبية او الاجتماعية (اشتراكات الضمان الاجتماعي ...);

(ز) عدم وجود تسهيلات قانونية وادارية للمؤسسات الصغيرة، ولا تسهيلات في توفير الخدمات.

فالمؤسسات الصغيرة تتعرض إذن لضغط مثلث:

(١) ارتفاع أسعار المدخلات؛

(٢) الإغراق الخارجي؛

(٣) آليات التركز وتحكم المؤسسات الكبيرة والوسطاء بشروط الانتاج والتوزيع.

وكل ذلك يتم في بيئة غير مناسبة تتسم بالانكماس وبانعدام السياسات الحماية والمعاملة التفضيلية. وفي وضع كهذا، تبدو العوامل السلبية أقوى تأثيراً من العوامل الإيجابية. ففي حين تطال العوامل الإيجابية فئات محدودة، وبشكل مؤقت، يبدو فعل العوامل السلبية أوسع شمولاً وأكثر ديمومة. من ذلك ان محصلة الحراك الاجتماعي، او الاستقرار، داخل شريحة المقاولين وأصحاب الأعمال الصغار، (التي تشهد حركة تخول وخروج، وافتتاح اعمال واقفال اعمال)، (المحصلة العامة) تمثل في المتوسط الى التراجع، كما أن ظروف العمل والمعيشة تتجنح الى التدهور، إلا في القطاعات المحظوظة التي تتمتع ببعض الأفضليات في أوقات مناسبة.

٤- الأتعاب

يشكل حملة الشهادات الجامعية ولا سيما منهم من يمارسون مهناً حرزاً الأطباء، المهندسون، المحامون، أطباء الأسنان ... فئة نوعية داخل الطبقات الوسطى بسبب موقعهم الاجتماعي ومستواهم العلمي. وقياساً بالفئات الأخرى، يمكن احصاء هذه الفئة بدقة، ومدخلاتها عموماً تتخذ شكل أتعاب يتلقونها مقابل خدماتهم، ما عدا الموظفين او

المهندسين أو الأطباء الجدد المتعاقدين مع شركات هندسية أو مستشفيات، وفق شروط مماثلة لشروط العمل المأجور.

وظروف أصحاب المداخليل الثابتة من هذه الفئة مشابهة لظروف الاجراء ذوي المداخليل المتوسطة وما فوق، اذ انها تعرضت لتدھور سريع لم يسلم منه، جزئيا، إلا الذين شملهم تحديد الاجور بالدولار، أو الذين يقومون بعمل اضافي خارج وظيفتهم او تعاقدهم الثابت.

أما المستقلون منهم، وهم الغالبية، فمداخليلهم متحركة، أي أن تحديد بدلات اتعابهم يتم ضمن هوماش موحدة تقرها النقابات التي ينتمون إليها، وتزاد كلما تدھورت بفعل التضخم أو عوامل أخرى خاصة. الا أن هذه الاتعاب غير قابلة للزيادة دون حدود، لأن ذلك يؤدي إلى تقلص الطلب عليها رغم الحاجة الملحة. وبالتالي يشكل انخفاض القدرة الشرائية للدخل عموماً عنصر ضغط على مداخليل هذه الفئة.

ومن جهة أخرى، شهد العقدان الأخيران اندفاع أعداد كبيرة من الشباب اللبنانيين إلى الالتحاق بالجامعات التي تخرج هذه الفئات. وشكلت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الجيدة عنصر جذب على هذا الصعيد. وقد نتج من ذلك تكاثر ضخم لهذه الفئات، وسوء توزيع احياناً، بما يفوق قدرة لبنان على استيعابها، ولا سيما بعد تقلص امكانيات العمل في دول الخليج. وسجل، داخل هذه المهن، حصول تميزات مهنية - اجتماعية بين نخب تقتطع لنفسها الحصة الأساسية من الاعمال والطلب على خدمات القطاع، وغالباً متنامية باستمرار تقاسيم الحصة الباقيّة بنسب متفاوتة. ويواجه الوافدون حديثاً إلى هذه المهن صعوبات متزايدة في ايجاد أماكن لهم وتوفير شروط عمل ودخل جيد، بسبب المنافسة الشديدة والفيتوات القائمة على أساس اجتماعي وطائفي وحتى مذهبي، مما يقربهم أكثر من شروط العمل المأجور، سواء من حيث شروط العمل القانونية أو من حيث مستوى الدخل.

أما العوامل المؤثرة في هذا التمايز الداخلي فهي متعددة المصادر، وأبرزها:

- (أ) تنافس القديم المستقر الناجح والوافدين حديثاً;
- (ب) تنافس المستشفيات أو المكاتب الكبيرة مع المستقلين و "الصغرى";
- (ج) ضيق مجالات العمل، في المدن خصوصاً، بسبب تشعبها;
- (د) ارتفاع تكاليف تأسيس المكاتب أو العيادات، ولا سيما في المدن، بسبب ارتفاع أسعار العقارات والتجهيزات أو بدلات الإيجار والخلو;

(ه) التناقض بين خريجي المدارس المختلفة وجود تراتب خاص داخل كل مهنة؛
(عموماً؛ يأتي أولاً خريجو الجامعات الغربية، وبعدها دول أوروبا الشرقية، ثم الدول
العربية، ثم الجامعة اللبنانية)؛

(و) تفاوت الأوضاع الاجتماعية التي يلتمس فيها الخريج الموارد المالية
والعلاقات الضرورية للنجاح.

وبشكل عام، يمكن القول أن هذه القلة قد توسيع عددياً، لكن ذلك ترافق مع تمایز
أكثر حدة داخلها، ومع تدهور المتوسط العام لمستوى معيشتها.

جيم- إعادة تنظيم المجال السكني وقانون الإيجارات

نتوقف هنا عند مسألتين: الأولى هي مشروع إعادة إعمار الوسط التجاري ودلالاته،
والثانية هي مضمون السياسة الرسمية في موضوع الإيجارات ونتائجها الاجتماعية.
وهاتان المسألتان تعنيان العاصمة بيروت بالدرجة الأولى، ومن خلالها لبنان كله، ولذلك
ارتباط مباشر بأوضاع الطبقة الوسطى التي كانت تتركز في بيروت كما سبقت الاشارة.

١- الوجه الديمغرافي والاجتماعي لمشروع إعادة إعمار الوسط التجاري في بيروت

يشكل مشروع إعادة إعمار وسط بيروت، في خلفية الذين وضعوه بصيغته الراهنة،
حلقة أساسية في دور لبنان الاقتصادي المستقبلي، المتمحور حول التغيرات الإقليمية.
ويُسعي المخطط الموضوع لوسط بيروت إلى تأهيل هذا الوسط ليلعب دور سوق مالي
وخدماتي شرق - وسطي.

وبغض النظر عن مدى قابلية هذا السيناريو للتحقق، وهذا ليس مجال بحثنا، فإن
الأوجه الديمغرافية والدلائل الاجتماعية لهذا المشروع، والمشاريع المكملة له، وطبيعة
وسائل التنفيذ غالباً ما تبقى في الظل، وهذا بالضبط ما سننبع إلى تسليط الضوء عليه،
من خلال الملاحظات التالية:

(أ) أنشئت الشركة العقارية لإعادة إعمار وسط بيروت (سوليدير) بموجب قانون
أقره مجلس النواب بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وقدر بتاريخ ٧ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩١ وبموجب هذا القانون - وتعديلاته اللاحقة - تحدد رأس المال الشركة
بما يزيد عن ملياري دولار (٦٥٠ مليون دولار تقدمات نقدية، و ١٧٠٠ مليون دولار
تقديمات عينية).

وتتشكل التقديمات العينية قيمة العقارات الواقعة ضمن نطاق عمل الشركة كما حمّنتها لجان رسمية شكلت خصيصاً لهذه الغاية. وبموجب قانون الشركة، تصبح كل العقارات الواقعة ضمن الرقعة المحددة ملكاً للشركة، ويصبح أصحاب الحقوق في هذه العقارات مالكي أسهم فيها. ويقدر عدد هؤلاء بحوالي ١٢٧ ألف شخص (حسب تقديرات أصحاب الحقوق أنفسهم، "النهار"، ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤)، وهو رقم غير قابل للتحديد الدقيق بسبب تقادم التسجيلات العقارية وتجزؤ الملكية بالوراثة وعوامل أخرى.

معظم أصحاب الحقوق هؤلاء هم من الطبقات الوسطى، كانوا يمارسون نشاطاً اقتصادياً انتاجياً، أو كانوا ملاكين عقاريين في الوسط التجاري، الذي كان أكبر سوق للتداول المحلي بمختلف أنواع السلع والخدمات، بالإضافة إلى كونه مركزاً للنشاطات الخدمية المصرفية والتجارية والترانزيت... الخ.

لقد ووجه إنشاء الشركة العقارية باعترافات واسعة، ولا سيما من قبل أصحاب الحقوق، لكن هذه الاعتراضات ظلت دون المتوقع لاعتبارات تتعلق بمجمل الوضع السياسي السائد بعد الحرب. وتركز الاعتراضات الأساسية التي قدمها هؤلاء في وجه الشركة على نقطتين أساسيتين:

الأولى: الغبن اللاحق بهم من جراء التخمين غير العادل لقيمة عقاراتهم وحقوقهم؛

والثانية: لا دستورية ولا قانونية تملك عقاراتهم دون رضاهن.

والاعتراض الثاني خصوصاً هو المرتبط بموضوع بحثنا، إذ يمكن اعتبار عملية الاستئلاك بمثابة شكل قانوني لمصادر عقارات تعود لفئات وسطى. كما أنها تعني تغييراً نوعياً في الوضعية الاجتماعية لهؤلاء: من مالكي عقارات تقليديين ومستقلين، إلى مجرد مساهمين في شركة مساعدة ضخمة لا يستطيعون التأثير في قرارها فعلياً. وهذا قد يعني بالنسبة إلى الكثير منهم الخروج من هذه الطبقة الوسطى لفقدانهم المعيار المركب الاقتصادي - الاجتماعي - القيمي الذي كانوا ينتسبون إلى تلك الطبقة استناداً إليه؛

(ب) اعتمدت الحكومة خيار إيكال عملية إعادة اعمار الوسط التجاري إلى شركة ضخمة واحدة، مفضلة ذلك على خيار آخر يقوم على إنشاء عدة شركات عقارية أصغر حجماً يوكل إليها تنفيذ لجزاء من المشروع، وتفسح في المجال أمام مشاركة الملاكين بفعالية أكبر في عملية إعادة الاعمار؛

وهذا الخيار، بسبب طابعه الاحتکاري، يستبعد عملياً مشاركة الرساميل الصغيرة والمتوسطة، وصغار ومتوسطي المقاولين الذين لا يمكنهم المشاركة إلا بمقدار تحولهم إلى مقاولين من الباطن متعاقدين مع شركة "سوليدير" ووفق شروطها!

كما أن إنشاء هذه الشركة الضخمة قد عنى المزيد من الاختلال القطاعي في توزع الاستثمارات التي امتنعتها سوليدير على حساب التوظيف في القطاعات الأخرى، نظراً للمحدودية الموارد. أضف إلى ذلك أن عملية إعادة إعمار الوسط التجاري ضمن هذه الشروط ليس مولداً لفرص عمل بالقدر الذي قد يبدو للوهلة الأولى. فالمشروع، بسبب ضخامته وصعوبية شروطه الفنية، هو أكثر اعتماداً على الخبرات الفنية والعلمية الأجنبية وعلى استيراد المدخلات من الخارج. أما فيما يتصل بالأعمال اليدوية، فهو يتجه نحو الاعتماد على اليد العاملة غير اللبناني، الأقل كلفة؛

(ج) ان المخطط التوجيهي لإعادة إعمار وسط بيروت يشير إلى تبدل جوهري في طبيعة الشاطئ الاقتصادي والتكتونين الديمغرافي للوسط عما كانا عليه في السابق. فبدلاً من مزيج السكن والنشاط الاقتصادي المتمحور حول الدورة الاقتصادية الداخلية والخارجية، وبدلاً من الأسواق التقليدية التي تضمآلاف المحلات التجارية والمكاتب المختلفة الأحجام، وعقد المواصلات والمساحات والأماكن العامة، يَتجه إلى بناء مركز مالي - خدماتي متمحور حول الخارج، تتراجع فيه حصة السكن لصالح الأعمال في مكاتب عصرية في أبنية وابراج ضخمة، وتستبعد منه الاعمال والأنشطة التقليدية، ولا سيما أسواق التبادل التجاري الداخلي، ومساحات وأمكنة التفاعل المتاحة أمام عموم السكان؛

ان تغيير الطبيعة العمرانية والهندسية للوسط التجاري تؤذن بتغيير نوعي في طبيعة الأنشطة التي سوف تتركز فيه، بحيث أنه سيفقد دوره السابق كحاضن للفئات الوسطى الحضرية، ومجال تفاعل وتبادل مادي وثقافي مع الفئات الوافدة إليه من مختلف المناطق؛

(د) ان إدراك مضمون التحول الذي يتضمنه مشروع إعادة إعمار الوسط لا يكتمل إلا بربطه بالعناصر الملحة به، ولا سيما شبكة المواصلات وإعادة تأهيل ضواحي العاصمة. ويتبين من المشاريع التي بدأءت بتنفيذها، وتلك التي أُعلن عنها، ان المشروع يهدف إلى إعادة تنظيم المجال السكاني داخل العاصمة وعلى مداخلها؛

خلال سنوات الحرب، تعرضت بيروت لعملية "تريفيف" متدرجة، اذ تسربت إلى وسط العاصمة الفئات الاجتماعية الدنيا والمهمشة، سواء من كان يسكن منها في احزمة المؤسسات المحيطة بها (المسلح، الكرنتينا، النبع، الضاحية الجنوبية، ...) او الفئات التي نزحت من الارياف (ولا سيما من الجنوب) بفعل الحرب الداخلية او الاعتداءات الاسرائيلية؛

وبهذا المعنى يكون مشروع سوليدير شديد الارتباط بإخلاء المهجرين من وسط بيروت ومن احيائها السياحية والتجارية. وقد قطعت هذه العملية أشواطاً غير قليلة الأهمية، وتحملت سوليدير، كما تحمل أصحاب العقارات والفنادق، حصة غير قليلة من التعويضات التي دفعت للمهجرين لإخلاء بعض الاحياء بهدف الاسراع بإعادة إعمارها واستثمارها^(٦٠). أما فيما يتعلق بشبكة المواصلات، فإن عدداً من الاتوسترادات والانفاق، داخل مدينة بيروت وفي ضواحيها، قد أعطي الأولوية وبديء بتنفيذها، بما يؤمن ارتباطاً سريعاً و "أمونا" بين الوسط التجاري والمطار الدولي، وحركة دخول وخروج من الوسط إلى الطرق الدولية الأخرى دون حاجة إلى الإحتكاك بأي مجموعة سكانية في الضواحي أو باقي أقسام المدينة^(٦١). أي أن الأمر هو أشبه بإنشاء جزيرة أعمال محاطة بشبكة طرق عريضة تشكل نوعاً من العازل بينها وبين باقي أقسام المدينة.

٢- المضمون الاجتماعي لسياسة الحكومة في موضوع الإيجارات

سبق أن أشرنا في الفقرات السابقة إلى أن صغار الملاكين في المدن، الذين كانوا يعتمدون على بدلات الإيجار كمصدر أساسي للدخل، قد تدهورت مداخيلهم هذه بشدة بفعل التضخم وانهيار سعر صرف الليرة تجاه العملات الأجنبية وشيوخ التعامل بالدولار. وألseyهم في هذا الوضع الجمود القانوني في العلاقة بين المالك والمستأجر، إذ ان عقود الإيجار تخضع منذ عقود لقوانين استثنائية تجدد عقود الإيجار حكماً سنة بعد سنة، وتفرض زيادات موحدة حسب تاريخ العقد.

لقد نتج من مجلل الظروف المحيطة بقطاع البناء (ارتفاع أسعار الاراضي وأكلاف البناء، عدم مراعاة قانون الإيجارات، عدم وجود سياسة اسكانية، التزوح السكاني، قبل الحرب، التهجير المتراافق مع تدمير أو تضرر عدد كبير من الوحدات السكنية، انخفاض المداخيل عموماً، ...)، اختلال مزنمن ومتراكم بين العرض والطلب في هذا القطاع، وعزوف المالكين عموماً عن اللجوء إلى تأجير عقاراتهم، وتفضيلهم بيعها أو التحايل على القانون بصيغ مختلفة (تنظيم عقود استثمار محدودة زمنياً، أو تأجير شقق مفروشة، ... الخ)، للتهرّب من التجديد الالزامي وسقوف زيادة البدلات الالزامية. وتركز

(٦٠) يصعب تحديد قيمة التعويض المدفوع للعائلات المهجرة، ويتراوح الرقم الدولي بين ٣٠ و ٤٠ ألف دولار للأسرة حسب بعض المعلومات غير الرسمية. وتشوب هذه العملية عمليات هدر وانتفاع من مختلف الواقع والأطراف السياسية الممسكة بالقرار أو القادرة على إعاقة التنفيذ. وتنفيذ معلومات مستقاة من مصادر رسمية معينة ان شركة سوليدير قد تحملت ما يقارب ٣٥ مليون دولار بدل إخلاء عائلات كانت تسكن ضمن نطاق عملها.

(٦١) من الطرق العريضة التي اعطيت أولوية داخل بيروت وفي محيطها: اوتوستراد ونفق سليم سلام (أنجن)، اوتوستراد يخترق بيروت عرضياً من شارع فردان إلى رأس بيروت (أنجن)، ونفق كورنيش المزرعة - الرملة البيضاء - الاوزاعي (قید الانجاز)، ونفق السفارة الكويتية - الاوزاعي (قید الانجاز)، والاوتوستراد الدائري حول بيروت (ملحوظ ضمن الأولويات وبوشير بتصعيد اجزاء منه).

السياسة الحكومية على هذا الواقع، وعلى واقع جمود الصيغ القانونية التي تنظم عقود الإيجار، لتحمل هذه الأخيرة وحدها مسؤولية جمود عرض الشقق للإيجار، مشددة على الظلم اللاحق بالملوك العقاريين في المدن^(٦٢).

إلا أن التعميم خاطئ هنا. ولعل التغيرة الأولى في القوانين السارية المفعول هو كونها تعتمد قواعد رقمية بسيطة لا تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات النوعية حسب الزمان والمكان وحسب شروط العقد الأصلي. لذلك لا بد من التحفظ على أي تعميم، لا سيما وأن مشكلة الإيجارات هي مشكلة حضرية موجودة في بيروت خصوصاً.

والسياسة الرسمية، بتركيزها على الجانب القانوني فقط، تتعمد إسقاط العوامل الأخرى التي تؤثر في هذه الأزمة الاسكانية، وتحوي بأنها ستنجح في حل هذه الأزمة من خلال ايجاد إطار قانوني مناسب يشجع العرض ويعيد التوازن بينه وبين الطلب الشديد على الشقق السكنية^(٦٣). إن فلسفة هذه السياسة تقوم على فكرة - هدف محوري - هي فكرة تحرير عقود الإيجار تماماً. ويذكر السجال في هذا الصدد كلما اقترب موعد انتهاء مدة سريان قانون الإيجارات، وهو الوضع الذي كان سائداً في أواخر عام ١٩٩٥، إذ ان القانون المعتمل به حالياً ينتهي سريانه في نهاية عام ١٩٩٥. إلا أن عدم التوصل إلى حلول بديلة مقبولة قد أدى مرة أخرى إلى تحديد العمل بالقانون نفسه حتى نهاية عام ١٩٩٧.

٣- الجديد في القانون الحالي

(١) يتضمن القانون الحالي، أولاً، بأنه قانونان. فثمة أنفصال كامل بين العقود التي أبرمت قبل ٢٢ تموز/يوليو ١٩٩٢، والتي تخضع لأحكام قانون الإيجارات كاملاً (القانون رقم ١٩٩٢/١٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٩٩٤/٣٣٦)، والعقود التي أبرمت بعد هذا التاريخ والتي تخضع لأحكام قانون خاص بديل عن المادة ٥٤٢ من قانون الموجبات والعقود، أي لمبدأ حرية التعاقد، مع الزام، وحيد عملياً، باستمرار العقد لمدة ثلاث سنوات على الأقل؛

(٦٢) رغم التصحيحات المتعاقبة التي أدخلها القانون الأخير على قيمة الإيجارات القديمة: حتى ١٦٥ ضعفاً للأماكن السكنية و ٦٦٠ ضعفاً للأماكن التجارية، لا تزال قيمة الإيجارات القديمة تافهة في بعض الحالات بحيث أن المالكين يمتنعون عن تحصيلها لأنها لا تكفي لسد نفقات الصيانة العادية للبناء، وخاصة بالنسبة إلى الأماكن السكنية.

(٦٣) لا يدخل ضمن نطاق بحثنا الأن تحليل عناصر أزمة السكن وشروط حلها، ولا تحليل تشوهدات عرض الشقق وطلبيها (هناك عرض وغير لشقق فخمة وطلب شديد على شقق متوسطة ومتواضعة المواصفات). ولذلك نكتفي بالإشارة إلى أن عوامل أزمة السكن هي أكثر تعقيداً، وأن الجانب القانوني لا يمكن فهمه ولا فهم مضمونه ونتائجـه بمعزل عن هذا السياق العام.

(ب) يتصرف القانون، ثانياً، باستحداث مادة لم تعرفها القوانين السابقة. فالمادة ٦ من قانون الإيجارات، الساري المفعول اعتباراً من عام ١٩٩٢، تنص على زيادة تلقائية في بدلات الإيجار بنسبة تساوي نصف نسبة تصحيح الشطر الأول من الأجور^(٦٤). وفي حين أن مثل هذا التصحيح كان، في السابق، يتطلب صدور قانون خاص يستلزم سنوات عدة، كان الأجر يصح بمعدل مرة كل سنة بشكل عام (اعتباراً من بداية الثمانينيات). أي أن وثيرة تصحيح الأجر كانت أسرع مقارنة بوثيرة تصحيح الريع الذي يتخذ شكل بدل إيجار. وبهدف هذا الإجراء إلى تقليص هامش التفاوت ويجعل تصحيح بدلات الإيجار يتم دورياً بالتزام مع تصحيح الأجر، وبالتالي تحسين مداخيل أصحاب العقارات المبنية المؤجرة؛

لكن الدلالة الاجتماعية لهذا الإجراء باللغة الأهمية. فالسبب الأساسي لتدحر مداخيل هذه الفئة بالتحديد، أي أصحاب الأموال المبنية المؤجرة منذ فترات زمنية طويلة هو انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية. وقد كانت غالبية العقود القديمة تعود إلى ما قبل اندلاع الحرب الأهلية، إلى فترة كان سعر صرف الدولار يتراوح فيها بين ٢٥ و٣٠ ليرات لبنانية للدولار الواحد، في حين ان سعر صرفه في ذروات التضخم، عند نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وصل إلى ما بين ٥٠٠ و٨٠٠ ضعف، وتلك هوة لم تنجح في ردمها التصحيحات المقررة في القوانين المتالية، ولا مستوى سعر الصرف الحالي رغم استقراره (حوالى ١٦٤٠ ليرة لبنانية للدولار الواحد عند اعداد هذه الدراسة)، لأنه مرتفع جداً بالنسبة إلى المستوى الذي كان عليه عند تحرير العقود القديمة التي يعود بعضها إلى الخمسينيات والستينيات. وقانون الإيجارات الساري المفعول لا يتصدى لهذا السبب مباشرة، بل يقيم ربطاً عضوياً مباشراً بين بدل الإيجار والأجر دون توسط أي طرف حكومي بالتحديد. ومعنى ذلك أن الحكومة تسعى إلى تحسين مداخيل الملاكين من خلال اقتطاع جزء من الدخل الذي يتلقاه الأجراء. وإذا أخذنا بعين الاعتبار متواضعات معيشة هذه الفئات (الأجراء والملاكين العقاريين)، فإن مضمون سياسة الحكومة يعني بالضبط اقتطاع جزء من مداخيل الطبقات الدنيا (الأجراء)، وتحويل هذه الاقتطاعات إلى شريحة أخرى تقع، على الأغلب، عند مستوى أعلى في سلم التراتب الاجتماعي. ويشكل هذا الاقتطاع ضغطاً مستحدثاً على الأجر، وعامل إفقار جديد. هذا بالإضافة إلى ما يولد من شعور بتناقض المصالح بين فئتين اجتماعيتين، بحيث يبدو أصحاب الأموال هم المسؤولين عن إفقار الأجراء المستأجرين، في حين أن سبب إفقارهم مشترك ويokin، ولو باتفاق، في كونهم فئتين اجتماعيةتين من ذوي الدخل المحدود، بالليرة اللبنانية، الذين تتضاءلت مداخيلهم بسبب التضخم المتراكم. وهذا المناخ من الاتهامات المتباينة بين المستأجرين والملاكين، الذي يعزز آليات التنازع الاجتماعي، يبدو جلياً كلما صدر قانون

(٦٤) المادة ٦، الفقرةج: اعتباراً من ٢٣ تموز/يوليو ١٩٩٢، وبعد المضاعفة الوارد ذكرها في البندتين (أ) و (ب) من هذه المادة، ترتبط وتزداد تبعاً بدلات الإيجار بنسبة تعادل نصف الزيادة الطارئة في كل مرة على الجزء الأول من الراتب المحددة في المراسيم المتعلقة بزيادة غلاء المعيشة وتحديد أجور المستخدمين والعمال، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل زيادة.

جديد، او اقترب موعد صدوره، إذ يشكل كل طرف لجاناً للدفاع عن مصالحه في وجه الطرف الآخر؛

(ج) يتصرف القانون، ثالثاً، بنسب مضاعفة مرتفعة لبدلات الايجار (مقارنة بالقوانين السابقة)، ويتوسيعه لأسباب استرداد المساكن المستأجرة مع تحديد تعويض للاسترداد يقارب نصف سعر المسكن، يدفعه المالك للإسترداد، او يدفعه المستأجر الراغب في ممارسة حق الشفعة او شراء المأجور الذي يشغله^(٦٥).

ولا تهم التفاصيل هنا، بل المنحى العام الذي يسهم هذا القانون في تكوينه.

بالطبع هناك تفاوتات كبيرة جداً تجعل تعميم قاعدة حسابية واحدة غير منصف على الاطلاق. ولا مجال لذكر أمثلة هنا. ولكن، فيما يتعلق ببيروت تحديداً، كانت هذه الزيادات عبئاً شديداً على المستأجرين ذوي المداخيل المحدودة - من جهة أولى -، وغير كافية وغير منصفة من وجهاً نظر صغار مالكي العقارات المؤجرة بموجب عقود قديمة، من جهة ثانية. فلا عجب اذن إن أنت الاعترافات ضد القانون من كلا الجانبين - المستأجرين والمالكين. وكذلك الأمر فيما يتعلق بتعويضات الاسترداد او شراء المستأجر للمسكن الذي يشغله. فالواقع العملي الناشيء حالياً في العلاقة بين المالك والمستأجر القديم هي التالية: يجري تخمين سعر الشقة الحالي، ويحتسب تعويض الاسترداد حسب القانون (غالباً ما يوازي نصف ثمن الشقة)، فيقترح المالك على المستأجر ان يشتري المسكن بنصف قيمته (اي القيمة الفعلية - "ناقص" تعويض الاسترداد) أو ان يأخذ التعويض ويخلِّي الشقة (اذا كانت شروط الاسترداد تتنطبق على الحالة المعنية). ولكن في حالة الفئات المحدودة الدخل، لا يملك المستأجر، في غالب الأحيان، مدخلات تسمح له بشراء المسكن الذي يشغله، وإذا وافق علىأخذ تعويض الاسترداد، فإنه لا يستطيع شراء مسكن بديل. أما المالك الصغير او المتوسط، وهو محدود الدخل ايضاً، فلا يملك بدوره، المدخلات الكافية لدفع بدلات استرداد الشقة التي يملكتها لاستثمارها بصورة أفضل. ويتبع من هذا الوضع ان الفئات الدنيا والمتوسطة لا تستفيد فعلياً من جوانب القانون هذه، فيبقى الوضع على حاله بانتظار القانون الجديد. أو ثمة حل آخر يتمثل في تخول طرف ثالث في العلاقة بين المالك والمستأجر. والطرف الثالث هذا هو شركة عقارية، او مكتب مقاولات، يعقد اتفاقاً مع المالك يتولى بموجبه دفع تعويضات إخلاء الشقة المستأجرة مقابل هدم البناء القديم (غالباً) وبناء آخر جديد تكون فيه للمالك القديم حصة عينية او نقدية او مزيج من الاثنين ... ويستثمر البناء الجديد وفق شروط مناسبة لكونه محراً من حكم قانون الإيجارات. وما يشجع على هذا السلوك هو ارتفاع أسعار الأرض

(٦٥) حول شروط الاسترداد راجع نص المادة ٨ من القانون ١٩٩٢/١٦٠، المعدل بموجب القانون ١٩٩٤/٣٢٦. وتنص الفقرة (د) من المادة ٨ على قيمة تعويض الاسترداد: "(د) يتوجب على المالك طالب الاسترداد، وفقاً للبنود (أ) و (ب) و (ج) أعلاه، ان يدفع للمستأجر تعويضاً عادلاً تقرره المحاكم على أن لا يقل عن ٢٥ في المائة وأن لا يزيد عن ٥٠ في المائة من قيمة المأجور".

وأسعار العقارات، في بيروت خصوصاً، وارتفاع معدلات الربح في هذا القطاع اذا توفرت الشروط المناسبة. وهذا المنحى يتناهى الان، ونتائجها الاجتماعية مزدوجة:

- (١) تحرير المزيد من الشقق والمحلات التي يشغلها مستأجرون محدودو الدخل، وطردهم من داخل العاصمة الى خارجها، ذلك أن شروط التعاقد مع المالك الجديد، أو الشروط الجديدة، غير محتملة بالنسبة اليهم؛
- (٢) تغيير طبيعة الملكية العقارية التقليدية داخل المدينة، والاضمحلال التدريجي لهذه الفئة بمقدار ما يدخل المقاولون والشركات العقارية والمضاربون طرفاً لا غنى عنه لحلحلة الجمود الذي يسيطر على العلاقة بين المالك المستأجر القديم.

٤- خلاصة أولية

ان الاستنتاج الأساسي الذي تقود اليه هذه المقارنة اعادة إعمار وسط بيروت، وقانون الاجارات، هو أن السياسات المتتبعة تفضي الى اعادة تنظيم متدرجة للمجال السكاني والعمري في بيروت، يتمثل اتجاهها العام في عمليات نبذ متتالية للفئات الوسطى والدنيا من داخل نواة العاصمة التجارية - المالية (او الوسط)، ثم من العاصمة عموماً، نحو الضواحي والمناطق الأخرى. وتجري عملية النبذ هذه من خلال تصميم جديد للمدينة ووظائفها أكثر تمحورا حول الخارج، وعلى الاعمال المالية المرتبطة بالرأسمال الكبير، وذلك على حساب الأنشطة التقليدية والفئات الدنيا والوسطى، وعلى حساب عودة المدينة ساحة لتفاعل مكونات المجتمع اللبناني الداخلية.

دال- بنية وآليات قطاع التعليم

إذا كان التعليم والاعداد العلمي والمهني يعتبران من "الأصول الانتاجية" في بعض أدبيات التنمية، فإن هذا الوصف يصح، بالدرجة الأولى، على الفئات الوسطى. فاهتمام هذه الأخيرة ببلوغ مستوى اعداد علمي رفيع يشكل احدى ميزاتها، وشرط للارتقاء الاجتماعي او للحفاظ على وضعية اجتماعية مقبولة والحواف دون التدهور الى مرتب أدنى.

لقد تلازم تشكيل فئات اجتماعية جديدة بدءاً من أواسط القرن الماضي، وبروز انشطة اقتصادية جديدة (بداية الدور التجاري - الخدماتي اللبناني)، مع توسيع عملية التعليم وسط دور نشيط للإرساليات الأجنبية. وساهمت المدارس والجامعات في اعداد وتكوين النخب العليا، وخصوصاً الفئات الوسطى، التي تأهلت للقيام بأدوارها الاقتصادية او الادارية الجديدة.

وفي أواخر الخمسينيات والستينيات، تلازم الخط الاجتماعي للعهد الشهابي (١٩٥٨-١٩٦٤) مع نهوض موازٍ للتعليم الرسمي، فعرفت الستينيات والسبعينيات مرحلة توسيع أفقى للتعليم الرسمي، وتحسن نوعي في مستوى التعليم فيها، وانشاء الجامعة اللبنانية وبده اكتمالها كمؤسسة أولى للتعليم العالي في لبنان. وليس صدفة ان يتلازم توسيع التعليم الرسمي هذا، وتحسن نوعيته، مع عناصر أخرى في السياسة الشهابية، تمتد من محاولة اصلاح الادارة وتحديثها، الى محاولة تنمية الاريف وتقليص التفاوتات بين المناطق وتعزيز اوضاع الطبقات الوسطى من خلال حزمة من المشاريع والسياسات.

والمهم، بغض النظر عن تقييم نتائج هذه السياسات، هو تلازم هذا المسعى مع توسيع التعليم وتحسينه باعتباره شرطاً ونتيجة لهذا التوجه. فالنظام التعليمي كان يؤدي وظيفته في اعداد ملاكات الجهاز الاداري الدينية والوسطى، والمعلمين، وملاكات القطاع الخاص، والمهنيين او الخريجين، لسوق العمل اللبناني والأسوق العربية^(٦٦).

ويمكن ربط علاقة التعليم بتوسيع الطبقات الوسطى واستقرارها وتجددها بالعوامل التالية:

- (أ) توسيع التعليم الرسمي وتحسن نوعيته، مما أتاح ووفر تعليماً قليلاً الكلفة وجيد النوعية لإعداد فئات أوسع من الناس، ولا سيما في المناطق الريفية؛
- (ب) الاتجاه التدريجي نحو تنويع اختصاصات الجامعة اللبنانية، ولا سيما افتتاح الكليات التطبيقية فيها (هندسة، طب، زراعة، ادارة أعمال ...) بعد أن كانت هذه الكليات، قبل الحرب، حكراً على الجامعات الأجنبية؛
- (ج) كثرة طلاب الفئات الوسطى والدنيا الذين تمكنا من الحصول على تعليم عالي في بلدان أوروبا الشرقية، باعداد متزايدة عاماً بعد عام.

١- الاتجاهات المعاكسة لتجديد الفئات الوسطى

سجلت معظم المؤشرات النوعية (والكمية) للتعليم الرسمي تراجعاً كبيراً خلال سنوات الحرب وما بعدها. فانهيار مستوى التعليم بلغ درجات خطيرة، وكذلك التفلت الاداري، وانعدام الفعالية، وضعف المردودية، هذا دون ذكر الاضرار المادية والبشرية

(٦٦) بالإمكان ملاحظة بعض التخصص في وجهة تأهيل مختلف المؤسسات التعليمية، العامة أو المهنية أو الجامعية. فالجامعة اللبنانية انحصرت سنوات طويلة في الاختصاصات النظرية. وخرج التعليم الرسمي الموظفين والمعلمين، في حين خرجت المدارس المهنية ملاكات القطاع الخاص الدينية والوسطى. وتوزع خريجو الجامعات الخاصة على مختلف المهن الحرة والکوادر العليا، مع تفاوت في التركيز بين جامعة وأخرى. وغالباً ما يمكن اقامة علاقة ترابط بين نوع ومرتبة العمل أو الوظيفة، من جهة، ومؤسسة التعليم من جهة أخرى.

المباشرة التي لحقت بهذا القطاع. وقد نتج من هذا التدهور ان تقلصت علاقه الارتباط بين نواتج عملية التعليم واحتياجات سوق العمل، كماً ونوعاً، وبذلك فقد التعليم، الى حد بعيد، دوره السابق كسبيل للترقي الاجتماعي بالنسبة الى قسم غير قليل من الفئات الوسطى تحديداً.

ويمكن رصد بعض المؤشرات التي تدعم هذا الاستنتاج:

(أ) سجل تراجع في عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الرسمي قياساً بعدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الخاص، وذلك بالنسبة المئوية، وبالاعداد المطلقة. ففي حين كانت حصة القطاع الرسمي ٤٢% في المائة في السنة ١٩٧٥/١٩٧٤، أصبحت هذه الحصة ٣٢% في المائة في السنة ١٩٩٢/١٩٩١. وفي حين تنقص مؤشر عدد طلاب القطاع الرسمي مقارنة بعام ١٩٧٤ (١٠٠ = ١٩٧٤) الى ٦٧٪، ارتفع مؤشر عدد طلاب القطاع الخاص غير المجاني من ١٠٠ = ١٩٧٤ إلى ١٥٣٪.

تطور نسب التلاميذ وأعدادهم حسب القطاعات (١٩٩٢-١٩٧٤)^(٦٧) (كتسبة مئوية)

تطور مؤشر عدد التلاميذ			نسب توزع التلاميذ في التعليم العام			
خاص غير مجاني	خاص مجاني	رسمي	خاص غير مجاني	خاص	رسمي	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣١٪	٢٥٪	٤٢٪	١٩٧٥/١٩٧٤
١٤٨٪	٨١٪	٩١٪	٤٤٪	١٩٪	٣٦٪	١٩٨٧/١٩٨٦
١٥٣٪	٦٠٪	٧٣٪	٥١٪	١٦٪	٣٢٪	١٩٩٢/١٩٩١
-	-	-	٥٤٪	١٤٪	٣٠٪	١٩٩٤/١٩٩٣

المصدر: التقرير السنوي لمصرف لبنان، الاحصاءات الأولية للعام الدراسي ١٩٩٤-١٩٩٣، المركز التربوي للبحوث والانماء.

ويبين هذا الجدول أن هناك حالة انصراف عن المدرسة الرسمية الى المدرسة الخاصة غير المجانية (المدارس الخاصة المجانية تقتصر على المرحلة الابتدائية،

(٦٧) مصرف لبنان، التقرير السنوي للأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢، الجولان ١١ و ١٢، ص. ١٥٩ و ١٦٠.

ومعظمها كنایة عن مشاريع تجارية، ومستواها العلمي متدن عموماً، وقد سجلت تراجعاً أشد من تراجع المدارس الرسمية). ويعبر هذا الواقع عن تمكّن الأسر اللبنانيّة بتعليم ابنائها ولو تكلفت أعباء إضافية لقاء ذلك، للإعتبارات التي سبق ذكرها. وتتجدر الإشارة هنا إلى أن العدد العام للتلاميذ تراجع خلال سنوات الحرب الأخيرة. ففي الفترة ١٩٨٧-١٩٧٤، سجل عدد التلاميذ الاجمالي نمواً بنسبة ٥٪ في المائة بفضل نمو القطاع الخاص غير المجاني (٣٪ في المائة)، بينما سجلت محصلة الفترة الممتدة بين عام ١٩٨٧ و عام ١٩٩٢ نمواً سلبياً بنسبة ٢٪ في المائة. وسجل القطاع الرسمي، خلال هاتين الفترتين، نمواً سلبياً بلغ ٨٪ في المائة و ٤٪ في المائة على التوالي^(٦٨).

(ب) بالنسبة إلى التعليم المهني والتكنولوجي، ثمة مؤشرات مختلفة قليلاً. وفي السنة ١٩٩٢/١٩٩١، بلغ عدد تلاميذهذا القطاع ٤١٠٩٧، مقابل ٨٣٣٧٢٤ في التعليم العام^(٦٩). ولهذا القطاع السمات التالية:

(١) ان نسبة توزع الطلاب بين القطاعين العام والخاص أكثر اختلافاً في التعليم المهني والتكنولوجي منها في التعليم العام، إذ تبلغ ١٨٪ في المائة في القطاع الرسمي مقابل ٨٪ في المائة في القطاع الخاص^(٧٠)؛

(٢) ان عدد التلاميذ في هذا القطاع سجل نمواً كبيراً خلال السنوات الماضية، فارتفع من ٢٥٧٩١ في السنة ١٩٧٥/١٩٧٤ إلى ٤١٠٩٧ في السنة ١٩٩٢/١٩٩١^(٧١). وخلال السنة الدراسية ١٩٩٢/١٩٩٣، سجل نمواً بلغ ٧٪ في المائة، وهي نسبة تزيد عن ضعف معدل الزيادة الاجمالي الذي سجل في السنة نفسها، وقد بلغت ٣٪ في المائة^(٧٢). وهذا الأمر يفيد بوجود إقبال متزايد على التعليم المهني، يرتبط دون شك بتحسين ظروف الالتحاق بسوق العمل.

(ج) يقع القسم الأكبر من أعباء كلفة التعليم على الأسر اللبنانيّة. فقد قدر حجم الجهد الوطني الذي بذل في حقل التعليم خلال عام ١٩٨٢ بما نسبته ١١٪ في

(٦٨) المرجع نفسه، ص. ١٤٩.

(٦٩) ايكو شيفر، ١٩٩٣، ص. ٣٨.

(٧٠) المرجع نفسه.

(٧١) المرجع نفسه.

(٧٢) ايكو شيفر، ١٩٩٤، ص. ٦٢.

المائة من الناتج المحلي. ويتحمل القطاع الرسمي نسبة ٣٥ في المائة من هذا الجهد، مقابل ٨ في المائة تتحملها الأسرة. وفي الوقت ذاته، تراجعت حصة وزارة التربية من الموارنة العامة باستمرار: من ٢٢% في المائة عام ١٩٧٤، إلى ١٢% في المائة عام ١٩٩٢^(٧٣)، ولا نذكر هنا وجهاً لهذا الإنفاق التقليدية جداً وغير الانمائية (حولي ٩٨ في المائة منها نفقات جارية):

(د) يشهد قطاع التعليم في لبنان نسب تأخر ورسوب مرتفعة تصل إلى ٦٥٪ في المائة في المرحلة الابتدائية، و ٨٠٪ في المائة في المرحلة المتوسطة، و ٨٢٪ في المائة في المرحلة الثانوية. ويعني ذلك أنه من أصل كل ١٠٠ تلميذ يدخلون الصف الأول الابتدائي يصل ١٩ فقط إلى الصف الثالث الثانوي، وينجح قسم منهم فقط في امتحان الشهادة الثانوية (البكالوريا)^(٧٤). وقد تراوحت نسبة النجاح هذه بين ٤٤٪ في المائة في السنة ١٩٧٣/١٩٧٤ و ٢٢٪ في المائة في السنة ١٩٩١/١٩٩٠، لتعود إلى الارتفاع قليلاً بعد ذلك ٣٣٪ في المائة في السنة ١٩٩٢/١٩٩١.

وتلقي هذه المعطيات الرقمية ضوءاً على بعض جوانب الخلل في القطاع التعليمي. فمن جهة أولى نجد لدى الأسر اللبنانيّة، ولا سيما الطبقات الوسطى منها، تمكناً شديداً بتعليم ابنائها يعبر عنه بإعطاء أفضليّة للإنفاق على التعليم، وبتحمل القسم الأكبر من أعبائه، رغم التضخم، وارتفاع تكاليفه كلها (من أقساط ونفقات أخرى). ومن جهة أخرى نجد أن نواتج التعليم لا تناسب مع متطلبات سوق العمل، وان كفاءة النظام التربوي برمتها هي موضع شك، وذلك أمر ينبع به ارتفاع مستوى التسرب الدراسي، والتدّهور الذي أصاب التعليم الرسمي بوجه خاص.

ان دور التعليم كعنصر للترقي الاجتماعي، وكعنصر استقرار وتجدد وتوسيع للطبقات الوسطى، يتعرض لضغوط مباشرة في أكثر من جانب:

أولاً - لا تزال مسألة اعتماد اللغة الأجنبية لغة أساسية للتدريس عنصر خلاف أساسي بين المهتمين بالشأن التربوي، ولكن أثراها الاجتماعي واضح، فهي عنصر تقليص لتوسيع الطبقات الوسطى الريفية خصوصاً، حيث يشكل جهل اللغة الأجنبية عائقاً هاماً أمام التقدم في عملية التعليم حتى نهاياتها، أو أمام دخول سوق العمل.

ثانياً - صاحب تدهور التعليم الرسمي والإقبال على المدارس الخاصة تصاعد سنوي في الاقساط المدرسية في هذه المدارس (غالباً ما يتطابق من حيث التوقيت مع تصحيح الأجور). وقد أدت هذه الزيادات المتراكمة إلى بلوغ الاقساط مستويات عالية

(٧٣) ايكيو شيفر ١٩٩٣، ص. ٤٣.

(٧٤) مصرف لبنان، التقرير السنوي، ص. ١٥١.

جداً تجعلها عنصر نبذ لأبناء الطبقات الوسطى من المدارس الجيدة المستوى التي تتتحول أكثر فأكثر إلى مدارس خوبية. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة ١٩٩٥-١٩٩٧، بدأ يُسجل تدفق مضاد في التعليم الخاص إلى التعليم الرسمي، مما تسبب بأزمة استيعاب في مطلع العام الدراسي ١٩٩٦-١٩٩٧. والسبب الأول في ذلك هو ارتفاع الأقساط، والتحسين النسبي في أداء المدارس الرسمية بعد عودة الشهادات الرسمية.

ثالثاً - في مجال التعليم الجامعي، كانت دول أوروبا الشرقية تشكل، بالنسبة إلى فئات واسعة ذاتدخل متوسط أو محدود، مخرجاً إلى تعليم أبنائهما وتخصصهم في مجالات كانت حكراً على النخب الميسورة في السابق ... وقد تزايد عدد خريجي هذه البلدان من أطباء ومهندسين، خصوصاً في السنوات الأخيرة. إلا أن هذا الباب قد ضاق بعد التحولات التي حصلت هناك، ولم تتعوض الجامعة اللبنانية هذه الحاجة إلا جزئياً، من خلال الاختصاصات التطبيقية التي أنشئت فيها. ولذلك يجنب التعليم الجامعي المتخصص إلى أن يصبح أصغر نطاقاً مما كان في السابق، وهذا يعني اعاقة توسيع الطبقات الوسطى بعناصر جديدة، وبوجه خاص ريفية.

تطور عدد مزاولي المهن الحرة (٧٥) بين عام ١٩٧٢ و عام ١٩٩٣

١٩٩٣	١٩٧٢	
٥٦٧٦	١٥٣٩	أطباء
٢٣٩٧	٣٦١	أطباء أسنان
٢٠٧٠	٤٧٥	صيدلية
٤٧٤٣	١٢٠٤	محامون
١٨١٧٢	٣٥٢٦	مهندسو

وفي مواجهة تدهور الدور الاجتماعي للتعليم - الرسمي خصوصاً - الذي سبقت الاشارة إليه بالنسبة إلى الفئات الوسطى، وأمام تزايد أكلاف التعليم، برز صماماً أمن أساسيان للحيلولة دون تفجر هذه الصعوبات في أزمة غير قابلة للضبط.

(٧٥) من دراسة حول المرأة العاملة لحسابها الخاص، نفذتها مؤسسة البحث والاستشارات لصالح صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (غير منشورة)، وأرقام ١٩٩٣ هي من سجلات النقابات المهنية المعنية، وقد جمعها فريق العمل الميداني.

فالصمام الأول يتمثل في المساعدات والمنح التعليمية التي تقدمها مختلف المؤسسات غير الحكومية، المدنية منها أو الطائفية أو السياسية، والتي نالتها، بأشكال مختلفة عشرات الآلاف من الأسر اللبنانية. ويترافق شكل المساعدة من التعليم المجاني في مؤسسات تعليمية تابعة للجهة المانحة، إلى تقديم مساعدات نقدية تغطي أكلاف التعليم كلها أو بعضها (غالباً في المدارس والجامعات الخاصة). وقد شكل ذلك صمام أمان حقيقياً أول^(٧٦).

**عدد المسجلين سنوياً في نقابتي المهندسين والأطباء في بيروت
(١٩٩٣-١٩٧٤)**

أطباء ^(٢)	مهندسوں ^(١)	
١٩٩	٢١٧	١٩٧٤
١٣٦	٢٢٧	١٩٧٥
٢	٩	١٩٧٦
١٧٨	١٤٨	١٩٧٧
١١٤	١٧٨	١٩٧٨
١٧٦	٢٢٠	١٩٧٩
٢٦٩	٤٨٣	١٩٨٠
٢٤٠	٤٧٣	١٩٨١
١٨١	٣٢١	١٩٨٢
٣١٧	٩٦٩	١٩٨٣
١١١	٦٥٤	١٩٨٤
٢٠٠	٦٩٦	١٩٨٥
٢٢٣	٩٦٧	١٩٨٦
٢٨٨	٩٥١	١٩٨٧
١٧٠	٩٠٥	١٩٨٨
١١٨	٣٥٠	١٩٨٩
(٣)٩٠	٧٢٢	١٩٩٠
(٣)٣٢٦	٩٥٨	١٩٩١
(٣)٦٢٣	١٣٢٤	١٩٩٢
(٣)٥٢٤	١١٧٨	١٩٩٣

المصدر: (١)

تقرير مجلس نقابة المهندسين في بيروت ١٩٩٣-١٩٩٢.

(٢)

القطاع الصحي في لبنان، النجدة الشعبية اللبنانية ومؤسسة البحث والاستشارات، بيروت، ١٩٩٣، ص. ٧٩.

(٣)

إيكو شيفر، ١٩٩٤، ص. ٨٩.

تتحدى مصادر مؤسسة الحريري عن قرابة عشرين ألف مستفيد من منح دراسية تقدمها المؤسسة.^(٧٦)

ويتمثل الصمام الثاني في الدعم الذي تقدمه الدولة لتعليم أبناء موظفي القطاع العام بصفة منحة تعليم تصل إلى ٧٥ في المائة من قيمة القسط السنوي لل תלמיד في المدرسة الخاصة غير المجانية. ولا شك أن هذا النوع من المساعدة يشجع الموظفين على تسجيل أولادهم في المدارس الخاصة، وهو أيضاً بمثابة دعم لها.

إلا أن هذه الخدمات لم تشمل العاملين في القطاع الخاص حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وكانت المنح الدراسية أحد المطالب الأساسية التي قدمتها النقابات العمالية لمواجهة ارتفاع أكلاف التعليم وضغطها على الأجر. وقد تضمن مرسوم تصحيح الأجر، المعمول به اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، اعطاء عمال القطاع الخاص منحة دراسية لا تقل عن ٥٠٠ ألف ليرة ولا تزيد عن مليون ليرة، يتحملها أرباب العمل في القطاع الخاص، وذلك استثنائياً لمدة عام واحد. ثم صدر مرسوم ثانٌ مدد العمل بمنحة التعليم لمستخدمي القطاع الخاص لعام ١٩٩٧ أيضاً. أما التوجه اللاحق فهو إدراج المنح المدرسية ضمن خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

والاستنتاج الأول الذي نختم به تناولنا لمسألة التعليم وعلاقتها بالفنان الوسطى هو أن هذه الاجراءات تدل على أن أكلاف التعليم قد تحولت إلى عبء كبير لا يحتمل بالنسبة إلى غالبية الأسر المحدودة الدخل، وهذا ما يدفع إلى اتخاذ تدابير ملموسة للحؤول دون تفجر أزمة على هذا الصعيد، كما يدفع الحكومة إلى التخلص عن سياسة رفع اليد عن هذا القطاع الاجتماعي.

اما الاستنتاج الثاني فهو أن الحكومة تعترف عملياً بتدور التعليم الرسمي وتتبني سياسة ترمي إلى دعم التعليم الخاص بمساهمات بشرية ومادية، بدل اتخاذ خطوات ملموسة وسريعة المفعول لدعم التعليم الرسمي ورفع مستوىه. والسؤال المطروح هنا هو هل ان لهذه السياسة جدوى اقتصادية مقبولة أم أنها ستتحول إلى عبء على الخزينة وعلى أرباب العمل والاقتصاد الوطني عموماً وستحدث اختناقات شديدة لدوره النشاط الاقتصادي؟

ان المتضررين الأوّل من تدور نوعية التعليم الرسمي وضيق اختصاصاته هم الطبقات الوسطى، في حين ان الطبقات الدنيا معنية أكثر بالانتشار الأفقي للتعليم الأساسي، ولا سيما مراحله الأولى، وبتوفير العدد الكافي من المقاعد الدراسية، وتطالها، بنسبة عالية، ظاهرات الرسوب والتسرّب الدراسي.

هاء- بنية الخدمات العامة، والرعاية الصحية تحديداً

يشكل وجود شبكة فعالة، وذات كلفة معقولة، للخدمات الأساسية، أحد العوامل التي تساهم في تقليل التفاوتات الاجتماعية واتاحة المجال لحركة اجتماعي سليم. فإذا تفككت شبكة الخدمات، او ازدادت الأعباء التي يتحملها المواطن والأسرة من أجل

توفيرها، يشكل ذلك عامل ضغط مباشر على مستوى المعيشة، إذ أن نسباً متزايدة من الدخل تقطع لتوفيرها، وذلك على حساب تحسين مستوى الحياة نوعياً، وعلى حساب توسيع العمل والترقي الاجتماعي.

ونتوقف في هذه الفقرة عند الرعاية الصحية تحديداً، لأنها تشكل مجالاً أساسياً ذا أولوية في ميزانية الأسرة، وأن عدم الوفاء بمتطلباتها يؤدي إلى تدهور مادي مباشر، مما يجعلها ذات تأثير مباشر على نوعية الحياة وآليات الحفاظ على المستوى الاجتماعي.

١- بعض عناصر واقع القطاع في الوقت الراهن

عام ١٩٩٦، بلغ عدد المستشفيات العاملة في لبنان ١٦٤ مستشفى عاماً منها ٢٥ مستشفى حكومياً (المستشفيات الحكومية العاملة فعلياً عددها ١٤). ويبلغ عدد المستوصفات ٧٦٠ مستوصف، ٢٠ في المائة فقط تابعة للدولة و ٨٠ في المائة للقطاع الأهلي الذي أنشأ ٤٨٢ مستوصفاً جديداً خلال سنوات الحرب لسد حاجات الرعاية الصحية الأولية في مختلف المناطق اللبنانية. أما عدد الأسر فقد بلغ ٨٧٩٣، وفي ذلك تراجع واضح عن عام ١٩٨١ حين كان هذا العدد ٩٥٠٤، ومرد ذلك إلى الأضرار التي لحقت بالمستشفيات خلال سنوات الحرب العنيفة ١٩٨٥-١٩٨٢، في العاصمة والجبل خصوصاً^(٧٧).

ويُستَخلص من هذه الأرقام السمات التالية:

(أ) تفوق القطاع الخاص على القطاع الرسمي بالنسبة إلى المستشفيات وعدد الأسرة، إذ تقارب حصة الأول ٨٤ في المائة من المستشفيات و ٧٨ في المائة من عدد الأسرة؛

(ب) تفوق القطاع الأهلي على القطاع الحكومي بالنسبة إلى المستوصفات، إذ تقارب حصة الأول الثلثين؛

(ج) ثمة تدهور نوعي وكمي في أداء القطاع الحكومي، إذ ان مستشفياته تعمل جزئياً بسبب الأضرار التي لحقتها خلال الحرب، ولأسباب أخرى إدارية. ومن أصل ١٨٥٥ سريراً حكومياً عام ١٩٩٤، هناك ٣٥٠ سريراً فقط تستخدم فعلاً أي ١٩ في

(٧٧) نقابة المستشفيات (١٩٩٦):

Health Sector rehabilitation Project-Staff appraisal report. W.B. 1994 معرفة الوضع الصحي، انظر "القطاع الصحي والفقر في لبنان"، الإسکوا، قيد النشر، إعداد كمال حمدان وأديب نعمة.

المائة من الطاقة الاسمية. أما عدد المستووصفات الحكومية التي تعمل بشكل مقبول فهو ١٣ فقط، أي حوالي ٦ في المائة من إجمالي المستووصفات الحكومية^(٧٨).

سجل مؤشر كلفة العناية الصحية خلال سنوات الحرب ارتفاعاً يفوق مؤشر ارتفاع أسعار الاستهلاك وأسعار الدولار. ففي الفترة الممتدة بين ١٩٨٤ و ١٩٩٢، ارتفع مؤشر أسعار الدولار نحو ٢٦٤ ضعفاً، ومؤشر أسعار الاستهلاك نحو ٣٧٥ ضعفاً، في حين ان مؤشر تكاليف الخدمات الصحية ارتفع نحو ٤٩٠ ضعفاً^(٧٩). وسجلت نسب الارتفاع الأعلى في الاستشفاء تحديداً ولا سيما ببيروت وضواحيها.

مؤشر أسعار المواد والخدمات الصحية في بيروت وضواحيها (١٩٩٢-١٩٨٨)^(٨٠)

١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	
١٣٣٨	٥٨٣	٣٦٢	١٨٠	١٠٠	الاستشفاء
٦٦٥	٢٢٧	١٤٠	١١٣	١٠٠	الأدوية
١١٣٩	٤٢٩	٣٢٥	١٥٢	١٠٠	المؤشر الصحي العام
٤٤٢	٣٥٧	١٤٠	١٤٨	١٠٠	مؤشر الاستهلاك العام
٣٤٧	١٦٦	١٥٩	٩٥	١٠٠	مؤشر سعر صرف الدولار

المصدر: مصرف لبنان.

ولا يعبر الارتفاع في كلفة اسعار المواد والخدمات الصحية عن حصول تحسن كمي ونوعي في مستوى هذه الخدمات بقدر ما يعبر عن تفشي الهدر والزيادة في الارباح^(٨١).

وشكل الانفاق على الصحة ما نسبته ٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع فبلغت ١٧٥ في المائة عام ١٩٩١، مما يلقي عبئاً هاماً على الخزينة وعلى الأسر. ويشكل الانفاق على الصحة حوالي ١٠ في

(٧٨) المرجع نفسه. ويقدر أن عدد الأسرة العاملة فعلياً في المستشفيات الحكومية يمكن أن يكون قد ارتفع إلى ٥٠٠ سرير.

(٧٩) القطاع الصحي في لبنان، التحدة الشعبية، ص. ٢٦.

(٨٠) مصرف لبنان، التقرير السنوي، ص. ١٣٢.

(٨١) المرجع نفسه، ص. ١٣٢.

المائة من موازنة الأسرة حسب دراسة الاتحاد العمالي العام عام ١٩٨٥^(٨٢). وبغض النظر عن النسبة ذاتها، فإن كلفة الاستشفاء، وخصوصاً بالنسبة لمستوى الدخل، مرتفعة جداً، إذ وصلت، عام ١٩٩٢، إلى ما يقارب ٢٤٦ دولاراً أمريكياً للبيوم الواحد^(٨٣)، مقابل أقل من ١٠٠ دولار كحد أدنى للأجر الشهري (بلغ الحد الأدنى للأجر، حسب متوسط سعر الدولار لذلك العام، ٦٩ دولاراً).

أما حصة وزارة الصحة من الموازنة العامة فقد تراوحت من ٢٩٩ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ٤٥ في المائة عام ١٩٩٢^(٨٤).

وبحسب معطيات متقطعة، يقدر عدد اللبنانيين المشمولين بأنظمة التأمين الصحي العامة والخاصة بحوالي نصف السكان، مما يترك النصف الآخر دون تأمين ما عدا الدعم الذي تقدمه وزارة الصحة للحالات المرضية الخاصة (السرطان، عمليات القلب، غسل الكلى) التي تستهلك ٨٠ في المائة تقريباً من موازنتها.

وعلى الرغم من تعدد مؤسسات التأمين هذه، يقدر أن الأفراد يمولون حوالي ثلثي إجمالي الإنفاق على الصحة في لبنان. ولا توجد إلى الآن مؤشرات جدية لشمول التأمين الصحي الخدمات الصحية الأخرى (غير الاستشفاء)، كالمعاينات، وعلاج الأسنان، والأدوية، والخدمات المخبرية التي تستهلك قسماً هاماً من إنفاق الأسرة على الصحة.

ويراوح دور الدولة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مكانه، ويصاحب ذلك تحويل الأسر اعباء اضافية بسبب سعيها إلى الحصول على خدمات أفضل وفي الوقت المناسب.

فبالنسبة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تراجعت قيمة خدماته الصحية بالليرات الثابتة لعام ١٩٧٤ من ٤٣٤ مليون ليرة عام ١٩٧٤ إلى ٢١٦ مليون ليرة عام ١٩٩٢. وتراجع متوسط نصيب المستفيد الواحد بالليرات الثابتة نفسها من ٥٢ ليرة عام ١٩٧٤ إلى ٢٦٣ ليرة عام ١٩٩٢^(٨٥).

(٨٢) ايکو شيفر، ١٩٩٣، جدول ٩، ص. ٥٩.

(٨٣) المرجع نفسه، ص. ٥٤.

(٨٤) مصرف لبنان، المرجع نفسه، جدول رقم ٧، ص. ١٣٠.

(٨٥) **القطاع الصحي في لبنان، النجدة الشعبية**، ص. ١١٠. وقد بلغ إجمالي قيمة خدمات الصندوق في عام ١٩٩٢ ما نسبته ٥٥% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام (المرجع نفسه، ص. ٢٩).

ويجب ان نضيف الى ذلك ان الشخص المضمون يتحمل اعباء اضافية يدفعها للطبيب او المستشفى، ومردتها الى التفاوت في تحديد الاتعاب بين الصندوق والاطباء والمستشفيات؛ فینجم عن ذلك نظام ازدواجية الأسعار والاتعاب، إذ يدفع المستفيد حسب السعر الحقيقي المرتفع، ويتألق من الصندوق تعويضاً حسب السعر الادنى الذي يحدده هذا الصندوق.

اما السياسة الرسمية المعتمدة في المدى المباشر، فهي تتسم بتزايد اللجوء الى القطاع الخاص لتلبية الحاجة الى الخدمات الصحية. فقد ارتفع عدد الأسرة التي تعاقدت عليها الدولة مع المستشفيات الخاصة من ٤٠ عام ١٩٧٥ إلى ١٢٣٩ عام ١٩٨٢ و ١٣٣٢ عام ١٩٨٤ و ١٥٥٩ عام ١٩٩٠^(٨٦) و ١٤٦٩ عام ١٩٩٤ و ١٨٤١ عام ١٩٩٦^(٨٧)، حيث أن تنفيذ برنامج إعادة تأهيل المستشفيات الحكومية هو متوسط وطويل الأجل. ويعني ذلك ان الموازنة العامة ستمول جزءاً هاماً من الخدمات الصحية التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص.

وأما شركات التأمين الخاصة فقد بلغ عددها ١١٤ شركة لبنانية، أي بمعدل شركة واحدة لكل ٣٠ ألف نسمة (وهو معدل عالٍ جداً بالنسبة الى وضع لبنان)، وارتفعت حصة اقساط التأمينات الصحية ضمن اجمالي اقساط التأمين من نحو ٧ في المائة عام ١٩٨٧ إلى ٤٣ في المائة عام ١٩٩١، وكان تزايدها بالقيم المطلقة من حوالي ١٧ مليون دولار عام ١٩٨٧ إلى ٥٩ مليون دولار عام ١٩٩١^(٨٨). وتجاوزت قيمة اقساط التأمين الخاصة مجمل مدفوعات القطاع الصحي في فرعى المرض والأمومة^(٨٩).

٢- استنتاج

نستنتج من هذا الاستعراض الى أن أكلاف الرعاية الصحية هي في ازدياد، وأن حصة القطاع الخاص فيها هي المهيمنة، وسط تراجع عام لأداء القطاع الرسمي ومدفوعاته في هذا المجال.

ورغم ان خطط إعادة الاعمار تتضمن إعادة تجهيز القطاع الصحي الحكومي في المدى المتوسط، لا تعالج السياسات الفورية الاختلالات القائمة، بل تعزز الاتجاه الى زيادة

(٨٦) المرجع نفسه، ص. ١١٥.

(٨٧) ايکو شيفر، ١٩٩٤، ص. ٩٢.

(٨٨) القطاع الصحي في لبنان، الندوة الشعبية، ص. ١٢١.

(٨٩) مصرف لبنان، التقرير السنوي، ص. ١٢٩.

دور القطاع الخاص (المستشفيات الخاصة وشركات التأمين) والقطاع الأهلي بالنسبة للرعاية الأولية.

وينتاج من هذه الآليات تزايد حصة الأسرة في الإنفاق على الرعاية الصحية، ولاسيما بسبب ضعف فعالية الادارة الرسمية وما ينجم عنه من ازدواجية في نظام التسعير يتحمل عواقبها المواطنون. وفيما يتصل بموضوعنا مباشرة، تشكل بنية القطاع الصحي هذه، وتدهور نوعية الخدمات ولا سيما فيما يتجاوز الرعاية الأولية، اثنين من العناصر المكونة لبيئة غير مناسبة لتجدد وتوسيع الطبقات الوسطى، التي يشكل الإنفاق المتزايد على الرعاية الصحية عنصراً اضافياً ضاغطاً على مواردها وعلى حرية استخدامها لمواردها لتوسيع العمل وزيادة الانتاجية وتحسين الوضع المعيشي.

خلاصات واستنتاجات

الاندماج الاجتماعي مفهوم واسع الدلالة يختلف في مضمونه والاشكاليات الملموسة التي يشيرها حسب الظروف الخاصة بكل مجتمع. وتتراوح النظرة اليه بين اعتباره هدفاً مرغوباً به لذاته، وبين التركيز على جوانب دون أخرى فيه تواجه مجتمعاً معيناً. غالباً ما يتحدد معناه بالعلاقة مع نمائيه، وبهذا المعنى فإن الاندماج الاجتماعي يستخدم للإشارة إلى الوضعية الفقيحة لظاهرتين تجتاحتان العالم المعاصر هما التهميش والتفكك الاجتماعي (بمعنى تفكك أو ضعف فعالية الأطر المؤسسية وال العلاقات ومنظومات القيم الاجتماعية والثقافية)^(٩٠). إلا أن المسألة تأخذ بعدها مخالفاً بالنسبة إلى لبنان. فاشكالية الاندماج الاجتماعي فيه لا يمكن اختزالها في جانب جزئي دون غيره، بل هو يطال الحالة النوعية للنسيج المجتمعي والعلاقات الاجتماعية بمختلف تجلياتها ومستوياتها الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية - الثقافية. والمسألة تكمن في استكشاف العوامل التي تساهم في تكوين نسيج مجتمعي أكثر عدالة وإنصافاً وآليات للمشاركة تجعل مختلف مكونات المجتمع تشعر بالانتفاء والفعالية، بالإضافة إلى تشكيل الآليات الضرورية لحل النزاعات سلمياً داخل المجتمع بحيث لا يتحول أي تعارض في المصالح والرؤى إلى مشروع حرب جديدة.

إن لبنان خارج لتوه من حرب طويلة، وهذا بحد ذاته أهم مؤشر على أزمة الاندماج الاجتماعي فيه، وهو، وبالتالي، يواجه مشكلة مزدوجة على هذا الصعيد. فمن جهة أولى، هناك الآثار الاقتصادية والثقافية السلبية للعولمة الراهنة، والضغوط الشديدة التي تمارسها على الأطر الوطنية من حيث زيادة الاستقطاب العالمي داخل كل بلد (الآثار المعروفة، وال العلاقات المجتمعية في لبنان ومشاكلها المعروفة)، (البني وال العلاقات الطائفية والعائطية والمناطقية). ويقتضي، لمعالجة هذا الوضع، تكوين رؤية على درجة من الوضوح تشمل على الأقل العناصر - الأسئلة التالية:

- ١ تحديد معنيات الإنداجم الاجتماعي المرغوب تحقيقه في لبنان.
- ٢ استكشاف آليات الاندماج والتفكك في المجتمع اللبناني، وتطورها.
- ٣ الإجابة عن التساؤل التالي: هل ان السياسات الحكومية المتتبعة من أجل إعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد تساهم في تحقيق الاندماج الاجتماعي أم أنها تؤدي إلى مزيد من الاستقطاب وتوليد عناصر التفكك؟

Integration sociale: approches et problemes, Sommet mondial pour le development (٩٠) social. UNRISD Briefing paper series, 1995.

ويواجه لبنان ٣ أنواع من معيقات الاندماج الاجتماعي والوطني. فالنوع الأول يتمثل في العوامل المتباوزة لنطاق الدولة، بتجلياتها الاقتصادية والسياسية، إذ ان لبنان جزء من منطقة تخضع اليوم لعملية إعادة تشكيل قد تطال بعض الجوانب المتعلقة بوجوده الجيو سياسي نفسه (نقصد الاحتمالات المختلفة التي قد تنتج من عملية السلام الإقليمية - الدولية في الشرق الأوسط)؛ والنوع الثاني يتمثل في العناصر السياسية والسياسية - الاجتماعية الداخلية المرتبطة بالطبيعة العائلية للنظام السياسي والعلاقات والبني الاجتماعية التقليدية الموروثة. ويثير هذا الواقع اشكاليات عديدة في وجه عملية إعادة بناء الدولة المركزية بصفتها أجهزة السلطة وبصفتها مجالاً للتعبير العام عن توازنات المصالح الوطنية؛ والنوع الثالث يتمثل في الآثار الاجتماعية المترتبة على خيار النمو الذي تعتمده الحكومة، وعلى السياسات الإعمارية والاقتصادية، وهو ما كان مجال البحث الأساسي في الدراسة^(١).

لقد أجريت المقارنة بين اشكاليات الاندماج الاجتماعي في لبنان من منظور رصد التفاوتات المنطقية والاجتماعية في مؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي، ورصد طبيعة الآليات السائدة التي تنظم حركة هذه التفاوتات باتجاه المزيد من الاستقطاب أو تقليل الهوة.

وكانت بعثة ايرفورد قد أشارت، في بداية السبعينيات، إلى المستوى الحرج الذي بلغته هذه التفاوتات، إذ ان غالبية المناطق اللبنانية كانت دون مستوى التنمية المطلوب، ويشير الجدول التالي إلى واقع التفاوت المنطقي في ذلك الحين:

تصنيف المناطق الريفية حسب مستوى التنمية فيها^(٢)
(بالنسبة المئوية)

الفئة	لبنان المركزي	الشمال	الجنوب	البقاع	اجمالي
لا تنمية	صفر	٧	صفر	٦	٣
تنمية ضعيفة	٥	٣٩	٣٠	٢٩	٢٣
تنمية جزئية	٢٥	٣١	٧٠	٤١	٣٩
تنمية في طور التحسن	٤٥	٢٢	صفر	١٢	٢٢
تنمية متقدمة	٢٥	صفر	صفر	١٢	١٢

(١) فيما يتصل بأنواع معيقات الاندماج الاجتماعي في لبنان، راجع التقرير الوطني الى قمة كوبنهاغن، الفصل الثالث.

(٢) بعثة ايرفورد - ورد في Recovery planning for the reconstruction and development of Lebanon. Working paper 44. Urban/Rural Strategy, January 1993, p. 15.

ويشير هذا الجدول الى كون ٢٦ في المائة من القرى والمناطق اللبنانية دون تنمية أو ذات تنمية ضعيفة، كما يشير الى واقع التفاوت الشديد بين المناطق، إذ ان نسبة المناطق ذات التنمية المتقدمة كانت تبلغ ٢٥ في المائة ضمن لبنان المركزي، في حين انها كانت صفرأ في الجنوب والشمال و ١٢ في المائة في البقاع. ويعتبر هذا التفاوت مؤشراً مضاداً للاندماج الاجتماعي والوطني، وقد شكل العنصر الأساسي للخلفية الاجتماعية لأحداث عام ١٩٥٨ في لبنان، وهو ما حاولت التجربة الشهابية معالجته.

وفي مجال بحثنا، يمكن وصف هذه التجربة بأنها كانت محاولة لاطلاق آليات اندماجية في المجتمع اللبناني في مواجهة آليات التفاوت والاستقطاب. وقد تميزت التجربة الشهابية بجهد ادماجي مثلث الاتجاهات:

الأول: تمثل في محاولة اصلاح الادارة وتحديثها، ومحاولات ترسیخ فكرة الدولة كتعبير عن المصلحة العامة في وقت كانت فيه اجهزتها اداة انتفاع ومحاصصة للطبقة السياسية التقليدية. وكانت حصيلة هذا الجهد انشاء عدد من المؤسسات والادارات التي لا تزال تشكل حتى الان العنصر الأكثر حداثة في الادارة اللبنانية؛

الثاني: تمثل في تقليل الهوة بين المناطق اللبنانية، وكانت نتبيته تعليم الخدمات الأساسية من طرق وكهرباء وماء ومدارس رسمية ... في مختلف المناطق التي لم تكن تتواجد فيها سابقاً. أي أن الهدف كان هنا تخفيف المركزية التي كانت تتسم بها بنية الحيز اللبناني (العاصمة والجبل)، لصالح المناطق؛

الثالث: محاولة تقليل التفاوتات الاجتماعية من خلال زيادة فرص العمل وتحسين أوضاع الفئات الوسطى في المدينة والريف. وكانت حصيلة التجربة هنا محاولة تحقيق اصلاح زراعي (المشروع الأخضر) وتنمية ريفية (مصلحة الانعاش الاجتماعي)، وتعزيز أوضاع الخدمات المدنية وشبكات الأمان (التأسيس لفكرة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ...).

واثمة اختلافات في تقييم نتائج هذه التجربة، والملحوظات الأساسية تطال الجانب السياسي (الديمقراطي)، وفشل الاصلاح الاداري لعدم ادراكه قوة السياسيين التقليديين. واثمة اختلافات أيضاً في تقدير النتائج المتعلقة بتخفيف التفاوتات بين الفئات الاجتماعية^(٩٣). ولكن ثمة اتفاق على ان الفكرة المحورية الموجهة لهذه التجربة كانت فكرة دولة الرعاية (Etat Providence)، التي تعتبر عاماً رئيسياً يستلزم التدخل لتوجيه مسار التطور الاقتصادي في هذا الاتجاه. الواقع ان حصة القطاع العام من الناتج المحلي بلغت ذروتها في هذا العهد، إذ شكلت ٢٢ في المائة منه (ولكنها، في كل حال،

(٩٣) يشكك كمال حمدان في كون تجربة حكم فؤاد شهاب قد نجحت على هذا الصعيد. (انظر "La classe moyenne dans la guerre du Liban"

ظلت أقل من حصة القطاع العام في البلدان الصناعية المتقدمة، حيث تجاوزت ٥٠ في المائة أحياناً^(٩٤).

لقد عرف العقد الممتد من أواسط السبعينيات حتى أواسط السبعينيات حركة سياسية واجتماعية نشطة كان محورها الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والحركة الطلابية في المدن، وحركة أندية ثقافية - اجتماعية في الريف اللبناني. وقد تبين أن مؤسسات التعليم الرسمي، ولا سيما الجامعة اللبنانية، قد لعبت دوراً أساسياً في تكوين آليات تشكل اجتماعي وروابط تتجاوز العلاقات التقليدية السابقة. وكذلك كان فعل الحركة السياسية والنقابية.

ثم ان التجمع والتشكل، فالتحرك المطلبي النشط على المستوى المحلي والوطني، قد أطلقت آليات تفاعلية واندماجية بين مختلف الفئات اللبنانية على أساس مصالحها الاجتماعية وانت茂اتها الفكرية أو السياسية. ويمكن اعتبار ذلك بداية لتكون شبكة أو نسيج من العلاقات الاجتماعية الحديثة والمدنية، يعيشان عن العلاقات التقليدية المنجدبة إلى الطائفة أو العائلة أو المنطقة. وكانت الآليات تتواجه محلياً في كل قرية وكل مدينة، وتتواجه وطنياً فيما يتعلق بالاصلاح السياسي والاداري وبالنظام الاقتصادي.

والحرب التي اندلعت عام ١٩٧٥ واستمرت ١٦ عاماً كانت عامل قطع لهذا المسار الاندماجي بالدرجة الأولى، وعنصر عودة إلى حالات أكثر تطرفاً من الانغلاق في الأطر الجزئية، في وقت لم يكن فيه النسيج المدني الحديث راسخاً إلى حد يكفي لتكون مقاومته حاسمة في رسم مآل الصراع. فقد فككت الحرب عناصر الترابط العصرية هذه بعد مقاومة شديدة، وجزأت كل المؤسسات الموحدة (الجامعة اللبنانية) وكل الحيزات التي كانت تلعب دور ادماج بين المناطق والطوائف والفئات الاجتماعية، واستهدفت المدن بالدرجة الأولى (بيروت، والمدن الأخرى) المؤهلة للعب هذا الدور. كذلك أصاب التدمير والتهجير المناطق الريفية التي دفعت دفعاً إلى أقصى ما يمكن من الفرز الطائفي.

أما على الصعيد الاقتصادي، فالازدهار النسبي السابق كان يتبع توزيع العائدات على قاعدة أوسع، مما ان تراجع الانتاج حتى تقلصت قاعدة التوزيع: وفي ظروف شلل الدولة المركزية وتفكك ادارتها وتضاؤل خدماتها، اندفعت الأطر التقليدية إلى تكوين شبكات الأمان الخاصة بالمنطقة، أو الطائفة، أو العائلة، وإلى تقديم الخدمات للمرتبطين بها.

ولعبت الحرب دوراً شديداً الخطورة على الاندماج الاجتماعي والوطني على مختلف المستويات، حسبما أشير إليه في سياق الدراسة. ويمكن استعادة أنواع هذه التأثيرات بشكل موجز على النحو التالي:

Georges Corm, "Les opérations de reconstruction et la privatisation au liban," (٩٤)
Centre de recherches urbaines de Beyrouth, Colloque, 22-23 mai 1992.

-١ التدهور العام في كل مؤشرات النمو الاقتصادي، وتوسيع قاعدة الافقار النسبي والمطلق للفئات المتوسطة وذات الدخل المنخفض. وقد ترافق ذلك مع تزايد استقطاب الثروة وتفاوتات الدخل، كما سبق اياضه.

-٢ تقسيم لبنان الى مجالات جغرافية سياسية - أمنية أخذت أحياناً للفرز الطائفي، في ظروف صراعات حادة استنادت بدورها الى مبررات ثقافية، مما عمق الانقسامات والتعارضات وجعلها تمتد لتشمل القاعدة الاجتماعية، فلا تقتصر على المؤسسات السياسية أو شبه السياسية.

-٣ ضعف الدولة المركزية، وتجزؤ المجال الجغرافي السياسي اللبناني، اللذان ولدا نوعاً خاصاً من الالامركزية التقليدية اندفعت ضمته البنية الطائفية، بشكل خاص، الى استكمال تشكلها المؤسسي، ولا سيما في الحقوق الاجتماعية (والسياسية بالطبع): التربية والتعليم (أصبح لكل طائفة مؤسسات كاملة من الروضة حتى الجامعة)، والرعاية الصحية والاجتماعية (بنت كل طائفة شبكة كاملة من المؤسسات الأهلية التي تقدم الخدمات الى أبناء الطائفة وتعزز انتماجهم على هذا الأساس في إزاء انعدام مؤسسات مشابهة تخترق حدود الطوائف والمناطق، أو في إزاء ضعف هذه المؤسسات).

وكانت المحصلة العامة لهذه المرحلة نصف بعض الآليات الاممائية التي ولدتها المرحلة الشهابية، وحصول تقهقر مادي عن المستوى التنموي الذي كنا قد وصلنا اليه قبيل الحرب.

ان حصيلة المسح الميداني الذي قامت به مؤسسة الحريري في عام ١٩٨٧ تؤكد الواقع التفاوت بين المناطق والقرى في مستوى الحاجة الى الخدمات والمشاريع التنموية الأساسية^(٩٥). وتؤكد هذا الواقع أيضاً بعض الدراسات الأخيرة، ولا سيما منها دراسة عن الفقر في الريف أجريت ضمن إطار الإعداد لمشروع صندوق التنمية الريفية^(٩٦).

وبحسب الدراسة الأخيرة، واستناداً الى توفر البنية التحتية الأساسية، تبين ان ٢٥ في المائة من الأقضية مصنفة فقيرة جداً، و ٥٠ في المائة فقيرة. واستناداً الى مؤشر مركب من مستوى البنية التحتية ومستوى أقساط المدارس الخاصة في الأقضية، كانت النتيجة ان ٢٩ في المائة من الأقضية مصنفة فقيرة جداً، و ٤٢ في المائة مصنفة فقيرة.

(٩٥) لبنان الواقع واحتياجات التأهيل والتنمية، مؤسسة الحريري، ١٩٨٧.

(٩٦) Community Development Fund. *Rapid Needs and Capacity Assessments study*. Consultation and Research Institute. April 1995.

مؤشر الفقر الريفي
(نسبة مئوية)^(٩٧)

مؤشر الفقر	فقير جدا	فقير	مقبول
توفر البنية التحتية الأساسية	٢٥	٥٠	٢٥
توفر البنية التحتية وأقساط المدارس الخاصة	٢٩	٤٢	٢٩

لقد تنبهت الدراسات الأساسية، التي يفترض ان تكون خطة إعادة الإعمار قد وضعت على أساسها، الى أهمية تعزيز الاندماج الاجتماعي في لبنان، بمعنى تقليل التفاوتات. فاعتبرت إحداها وهي المتعلقة بالخيارات الشاملة، ان الأهداف البعيدة المدى لاستراتيجيات النمو هي التالية:

- (أ) زيادة النمو الاقتصادي؛
- (ب) تقليل التفاوتات في توزيع الدخل؛
- (ج) زيادة التماسك الاجتماعي^(٩٨).

في حين أوريت الدراسة الخاصة باستراتيجية التوازن الحضري/الريفي ضمن الأهداف الاستراتيجية ما يلي:

- ١ المحافظة على الوحدة الوطنية وتنميتها.
- ٢ مساندة النهوض الاقتصادي في البلاد، وتحسين مستوى المعيشة وفرص العمل في المناطق المدنية والريفية على حد سواء.
- ٣ التركيز على تنمية القطاعات الاجتماعية من خلال سياسات تؤمن بحصول مختلف قطاعات المجتمع على السكن المناسب والتعليم والخدمات الصحية بكلفة محتملة، وتوفير هذه الخدمات.

State, society sustainable human development, and support for the
good governance in Lebanon, by Hassan Krayem and Jack Titsworth.
UNDP, Beirut, April-May 1995

انظر ^(٩٧)

Recovery Planning. Global issues. Working paper, No. 42, P.i.

^(٩٨)

٤- تأمين استقرار السكان في المناطق الريفية من خلال تنمية مناطق نمو مدينة خاصة^(٩٩).

وتشير هذه الاستشهادات إلى اعتراف صريح بأولوية تعزيز الاندماج الاجتماعي، وضرورة صياغة خطط إعادة الإعمار والسياسات الاقتصادية بما ينسجم مع تحقيق هذا الهدف. ولكن الممارسة - كما حاولنا تبيان ذلك - تذهب في اتجاه مخالف. إن كل برامج إعادة تأهيل البنية التحتية، وخطط الإنفاق، والمشاريع القطاعية الأساسية، قد وضعت وبديء بتنفيذ بعضها في وقت سابق على وضع هذه التصورات الاستراتيجية. كما أن الأوراق المذكورة نفسها تقترح خططاً وخيارات اقتصادية لا رابط بينها وبين الأهداف الاجتماعية المطروحة.

ان المبادئ المحددة لمجمل السياسات الرسمية تنطلق من مسلمات لا يُسمح بالمساس بها أو بتعديلها، وأبرزها: التشديد على عدم تدخل الدولة إلا في الميادين التي يمتنع القطاع الخاص كلياً عن الشاطط فيها، وأولوية الاتجاه التصديرية على الاتجاه نحو سد الحاجات المحلية؛ وأولوية معالجة الاختلالات النقدية والمالية، وضمنا، اعتبار انخفاض الأجور الفعلية عاملًا مساعدًا لنجاح خطة النهوض في السنوات القادمة^(١٠٠).

والحكومة تتلزم بالنسق العام لمفاهيم الاقتصاد النيوليبرالي وبرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في إعادة إعمار لبنان. وإذا كانت الانتقادات الموجهة إلى هذه السياسات معروفة فيما يتصل بتقليل الإنفاق الاجتماعي، فإن الأمر أكثر سلبية في لبنان لأن عملية إعادة الإعمار تتطلب جهوداً جماعية متواصلة لا يمكن أن تبذل دون منظم جماعي هو الدولة. وللذن كانت الانتقادات الموجهة إلى الدولة اللبنانية وأدائها الرديء وسوء الإدارة وفسادها كلها صحيحة، فان القطاع الخاص اللبناني، بدوره، غير معروف ببعد النظر وشمولية الرؤية والتخطيط، بل انه معروف بالاندفاع نحو الربح السريع والمضاربة والهروب من المخاطر. فهو، بهذا المعنى لا يملك التجربة التي تؤهله لأداء دور إإنمائي فعلى.

من جهة أخرى فان آثار الحرب الاجتماعية خطيرة، ومفاعيلها عميقة وطويلة الأجل، وأليات السوق وإطلاق عملية الخصخصة لا تعالج مسائل من هذا النوع، وهو ما حاولنا إظهار الحاجة إليه وضرورة إيجاد المؤسسات والأطر ومنهجيات العمل المناسبة للقيام به.

.Recovery planning.. Urban/Rual Strategy. W.P. No. 44, p. 31 (٩٩)

(١٠٠) انظر المرجعين السابقين.

لكتنا نقول، مرة أخرى، أن ما وجدناه في السياسات الاعمارية والنقدية والاقتصادية والاجتماعية المتبعة كان، في السياسة كما في الاقتصاد والمجتمع، إعادة للاستقطابات التقليدية (الطائفية - العائلية - المناطقية)، وإطلاق آليات السوق في ظروف مضطربة بما يزيد من التمركز الجغرافي (الوسط التجاري) والتركيز الاحتکاري الطابع، وبما لا يتوجه إلى معالجة الاختلالات القطاعية وتوفير فرص عمل جديدة وزيادة مداخيل الفقراء والفئات الوسطى.

ان سياسة الإعمار الحكومية، حسب تقدیرنا، تعزز آليات الاستقطاب الاجتماعي والسياسي والمناطقي، وتزيد من انكشاف لبنان على العوامل الخارجية.

المراجع العربية

- ١ فنلقة مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٥، صحفة النهار، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.
- ٢ كلود دوبار و سليم نصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢.
- ٣ احصاء القوى العاملة في لبنان، ١٩٧٠، الجمهورية اللبنانية، مديرية الاحصاء المركزي، بيروت، ١٩٧٢.
- ٤ كمال حمدان و مروان عقل، الطغمة المالية في لبنان، مجلة الطريق، العدد ٤، ١٩٧٠.
- ٥ كمال حمدان، سياسة الأجور والمداخيل، ابعاد، مجلة الدراسات اللبنانية والعربية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.
- ٦ الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء، التقرير التنفيذي، الجمهورية اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار.
- ٧ وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الوطني الى القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، آذار/مارس ١٩٩٥.
- ٨ نجيب عيسى، الاصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار في لبنان، الإسکوا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.
- ٩ لبنان الواقع و حاجات التأهيل والتنمية، التقرير النهائي الموجز، مؤسسة الحريري، ١٩٨٧.
- ١٠ مصرف لبنان، التقرير السنوي للأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣.
- ١١ ايلي يشوعي، اقتصاد لبنان، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٥.
- ١٢ مصرف لبنان، النشرة الفصلية رقم ٢٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.
- ١٣ مجلس الإنماء والإعمار، تقرير تقدم العمل، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

- ١٤ كمال حمدان، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسات الحكومية، ورقة غير منشورة، ١٩٩٤.
- ١٥ الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة والنفط، تقرير عن المسح الصناعي، المرحلة الأولى التمهيدية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.
- ١٦ مديرية الاحصاء المركزي، النشرة الاحصائية، تشرين الأول/اكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.
- ١٧ ملخص تقرير بعثة البنك الدولي إلى لبنان عام ١٩٩٢، صحيفة الأنوار، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.
- ١٨ سعد العتداري، السياسة الضريبية، أبعاد، مجلة الدراسات اللبنانية والعربية، المركز اللبناني للدراسات، العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.
- ١٩ تصريح رئيس بعثة البنك الدولي إلى لبنان اثناء انعقاد المجلس الاستشاري للشرق الأوسط وشمال افريقيا في لبنان، صحيفة السفير، ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥.
- ٢٠ ايوكوشيفر، ١٩٩٣ و ١٩٩٤، نشرة احصائية سنوية تصدر عن مؤسسة ايوكوشيفر، بيروت.
- ٢١ انطوان حداد، "الفقر في لبنان" (E/ESCWA/SD/1995/8/Add.2)، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.
- ٢٢ قانون الاجارات، القانون ١٦٠ ١٩٩٢/١٦٠ المعدل بالقانون رقم ٣٣٦/١٩٩٤.
- ٢٣ تقرير مجلس نقابة المهندسين في بيروت، ١٩٩٣-١٩٩٢.
- ٢٤ القطاع الصحي في لبنان، النجدة الشعبية اللبنانية ومؤسسة البحث والاستشارات، بيروت، ١٩٩٣.

المراجع الأجنبية

1. Georges Corm "Ruptures et continuites dans la pensee et les politiques de developpement et de reconstruction au Liban depuis l'indépendance", in Proche - Orient, études économiques, Université St. Joseph, Beyrouth, Novembre 1994.
2. Lebanon: Stabilisation and Reconstruction, Document of the World Bank, March 1993.
3. Assessment Mission to Lebanon, U.N. Inter-Agency Needs, Final Report, August 1991.
4. Recovery planning for the reconstruction and development of Lebanon. "Overview of Lebanon" Working paper No. 1, Bechtel International, Dar Alhandassah Consultant, August 1991.
5. Toufic Gaspard. "The limits of laissez - faire, a political economy of Lebanon" Thesis, University of Essex, 1992.
6. Community Development Fund. Rapid Needs and Capacity Assessment Study, Consultation and Research Institute, April 1995.
7. Kamal Hamdan. "La classe moyenne dans la guerre du Liban" in "Le Liban aujourd'hui": Cermoc, CNRS. Beyrouth, 1993.
8. "Strengthening Institutions for enterprise development for Women" UNIFEM, Consultation and Research Institute, Beyrouth, 1994.
9. Recovery planning ... Working paper No. 42, "Global Issues", February 1992.
10. Recovery planning ... Working paper No. 44, "Rubal/Urban Strategy" January 1993.
11. Georges Corm. "Les opérations de la reconstruction et la privatisation au Liban", Centre de recherches urbaines de Beyrouth, Colloque, 22-23 mai 1992.
12. Integration Sociale: approches et problèmes, Sommet mondial pour le développement social, UNRISD, Briefing paper series 1995.
13. Nohad Bazoudi. Secretary General of CDR. Horizon 2000; A Synopsis.
14. State, society, sustainable Human Development, and support for the Good Governance in Lebanon. Report by Hassan Krayem and Jack Titsworth, UNDP, Beirut, April-May 1995.